INTERPOL

enact
Enhancing Africa's response to transnational organised crime

تقييم استراتيجي لمشروع ENACT:
لمحة عامة عن الجريمة المنظمة والخطيرة في أفريقيا

تقرير تحليلي

Projet financé par
l'Union européenne

(لم يترجَم هذا النص ولم يراجَع في قسم الترجمة العربية في المنظمة)

جُمع هذا التقرير في إطار مشروع ENACT (Enhancing Africa's response to transnational organized crime) الذي يموله الاتحاد الأوروبي. إن مضمون هذا التقرير هو من مسؤولية المؤلف (المؤلفين) ولا يعبّر بأي شكل من الأشكال عن رأي الاتحاد الأوروبي أو شراكة ENACT. يساهم المؤلفون في منشورات ENACT بصفتهم الشخصية.

ENACT ، © 2018. تناط حقوق الطبع والنشر في المجلد ككل في ENACT وشركائه والاتحاد الأوروبي والمؤلف (المؤلفين)، ولا يمكن إعادة إنتاج أي جزء كليًا أو جزئيًا بدون إذن صريح كتابي للمؤلف وشراكة ENACT.

ينفِّذ معهد الدراسات الأمنية والإنتربول مشروع ENACT، بالاشتراك مع المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية.

ISS INSTITUTE FOR SECURITY STUDIES

INTERPOL

THE GLOBAL INITIATIVE AGAINST TRANSNATIONAL ORGANIZED CRIME

إخلاء مسؤولية

تُمنَع إعادة إصدار هذه الوثيقة كليًا أو جزئيًا وبأي شكل من الأشكال دون الحصول على إذن خاص من صاحب حقوق التأليف والنشر. وعندما يُمنح الحق في إعادة إصدار هذه الوثيقة، يود الإنتربول الحصول على نسخة من أي منشورات تستخدمها كمصدر.

واتخذ الإنتربول جميع الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذه الوثيقة. ولكن المواد المنشورة فيها تُعمَّم بدون أي نوع من الضمانات، سواء كانت صريحة أم ضمنية. ويتحمل القارئ مسؤولية تفسير هذه المواد واستخدامها. ولا يتحمل الإنتربول في أي حال من الأحوال المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن استخدامها، ولا عن استمرار دقة المعلومات المدرجة فيها أو عن محتوى أي موقع إلكتروني خارجي مشار إليه في متنها.

ولم تراجَع هذه الوثيقة رسميا. ولا يعكس محتواها بالضرورة آراء أو سياسات الإنتربول أو بلدانه الأعضاء أو هيئاته الإدارية أو المنظمات المساهمة فيه، كما أنه لا يعني تأييدا له من قبلها. الأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في أيّ من الخرائط لا تعني ضمنا تأييدا أو قبولا رسميا من الإنتربول. وليس في التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا في طريقة عرض مادتها ما يتضمن التعبير عن أيّ آراء للإنتربول بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أيّ منها، أو بشأن رسم تخومها أو حدودها.

© INTERPOL 2018
INTERPOL General Secrétariat
200, quai Charles de Gaulle
69006 Lyon
France
Web: www.INTERPOL.int

المحتويات

الموجز 3
أبرز الاستنتاجات 4
مقدمة 7
النطاق والمنهجية 8
التحليل والنتائج 9
المنظمات أو الشبكات الإجرامية 9
الاتجار غير المشروع والأسواق غير المشروعة 12
الاتجار بالمخدرات 12
الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين 17
الاتجار بالأعمال الفنية 24
الجريمة البيئية 26
الجرائم المالية 33
السلع المقلدة 37
الاتجار بالمركبات الآلية المسروقة 40
القرصنة البحرية 43
العوامل المساعدة على ارتكاب الجرائم وتلاقي الجرائم 45
الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة 46
الجريمة السيبرية والجريمة التي يسهل الإنترنت ارتكابها 49
حركة الأموال والأصول غير المشروعة 53
الاستنتاجات 54

الموجز

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أفريقيا مشكلة لا تفتأ تتفاقم. لذا يسعى الإنتربول في إطار مشروع ENACT الذي يموله الاتحاد الأوروبي إلى تحديد وتقييم الجريمة المنظمة في هذه القارة لمواجهتها على نحو أكثر استراتيجي في سياق إنفاذ القانون.

وتواصل المنظمات الإجرامية الدولية استهداف قارة أفريقيا، خاصة بسبب الثروات الضخمة غير المشروعة التي يمكن جنيُها من الفرص التي توفرها الأسواق الإجرامية التي تستغل مختلف نقاط الضعف الاجتماعية والسياسية، وهشاشة الدول، ومحدودية إمكانات العمل الشرطي في هذه القارة. وتمارس المنظمات أو الشبكات الإجرامية الدولية أنشطتها في جميع أنحاء أفريقيا عن طريق ميسرين رئيسيين وتضم مجموعة واسعة من التنظيمات الإجرامية وعصابات الشوارع التي توفر سلعا وخدمات غير مشروعة.

وتبقى التنظيمات الإجرامية مرتبطة ببعضها بشكل وثيق عبر الحدود وناشطة في عدد من الأسواق غير المشروعة ولا سيما الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والجرائم البيئية، والجرائم المالية، والاتجار بالسلع المقلدة، وبالأعمال الفنية، وبالمركبات الآلية المسروقة، والقرصنة البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، تُذكر الجرائم التي تيسر ارتكاب جرائم أخرى مثل الجريمة السيبرية وتجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اللتين تدعمان الجريمة المنظمة في مختلف أنحاء القارة التي تتداخل بطرق معقدة مع جميع الأسواق غير المشروعة الأخرى المبيّنة. وتدر الجريمة المنظمة في أفريقيا أرباحا هائلة على جميع الضالعين فيها، وتشهد القارة حركة مالية أقاليمية ضخمة وأرباحا غير مشروعة تنتقل داخلها وغالبا ما تتوجه إلى خارجها. ويحصل أيضا، على نطاق عالمي، غسيل أموال متصل بجميع أنشطة الأسواق الإجرامية.

وعلى الرغم من خطورة التهديد الذي تطرحه الجريمة المنظمة في أفريقيا، فإن قدرة أجهزة إنفاذ القانون على إدارة هذه المسألة المتشعبة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية محدودة. فالجريمة المنظمة قلما يبلَّغ عنها أو تُكشَف، لكن مصادر شتى للبيانات تكشف الأنشطة والديناميات الكبرى أدناه للمجموعات والشبكات، التي يتعين التصدي لها استراتيجيا من خلال تعزيز الشراكات بين أجهزة إنفاذ القانون في كل مكان من القارة.

أبرز الاستنتاجات

- إن التنظيمات الإجرامية عنصر إجرامي عابر للحدود ومنتشر في أفريقيا ومرتبط بالأسواق غير المشروعة في العالم من خلال التعاون الوثيق مع شبكات إجرامية عبر وطنية من الشركاء التي تستهدف هذه القارة تحديدا لتحقيق أقصى قدر من الأرباح غير المشروعة.

- ثمة عناصر إجرامية دولية منظمة ضالعة في عدد من الأسواق الإجرامية غير المشروعة في القارة بأسرها، ويُشبته في أنها تمارس أنشطتها في معظم البلدان ويتجاوز عددها معدل ما يُكشف عنه. وغالبا ما تربط هذه العناصر العصابات المحلية بالمصادر الدولية للسلع غير المشروعة.

- في وسع المنظمات الإجرامية الدولية الناشطة في القارة استغلال مجموعة من الديناميات الاقتصادية والاجتماعية لكي تعزز إلى أقصى حد أرباحها غير المشروعة. وانخراطها في الأسواق غير المشروعة غالبا ما تواجهه أجهزة إنفاذ القانون بطريقة محدودة ويسهّله الفساد أحيانا.

- يشكل الإرهاب والتمرد جانبين ثابتين ومتكررين من الجريمة المنظمة في القارة، ويقدَّر أنهما يتفاقمان من حيث الحجم والتبعات، ويظلان مرتبطين بمجموعة من الأنشطة الإجرامية.

- إن الجرائم البيئية المرتكبة في القارة هي بطبيعتها جرائم عبر وطنية وتربط كل بلد بالآخر والقارة بالعالم. وثبت أن آسيا هي الوجهة الرئيسية لعدد من عمليات الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية الأفريقية. ويمكن أن تضم المنظمات الإجرامية الضالعة في الجرائم البيئية جهات مختلفة مثل الصيادين/الحطابين غير القانونيين، والجماعات المسلحة من غير الدول، والتجار المتوسطي المستوى، والمهربين والأفراد المسؤولين عن مجال التصدير، الأمر الذي يجعل الكشف عنها أكثر صعوبة؛ وهذه الجهات مستعدة لاستخدام وسائل مختلفة وتغيير أساليب عملها وفقا لإجراءات إنفاذ القانون.

- يُشتبَه في أن القارة تشكل مركز استهلاك وإنتاج وعبور للعديد من المخدرات غير المشروعة التي تمر من آسيا وأمريكا الجنوبية إلى أسواق عالمية أخرى ولا سيما أوروبا.

- يُشتبَه في أن الجرائم المالية تتفاقم في القارة وأن الإمكانات السيبرية تسهّل ارتكابها. وعمليات الاحتيال أمر معتاد في أنحاء القارة وهي تستهدف المؤسسات المالية. كما أن تزوير العملة وغسيل الأموال هما أيضا من أبرز جوانب الجريمة المنظمة.

- يشكل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين تهديدا إجراميا يثير قلقا بالغا في القارة بأكملها، حيث إن جميع البلدان تقريبا هي بلدان مصدر وعبور و/أو وجهة. والقارة مسرح للاتجار بالبشر بجميع جوانبه، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والعمل بالسخرة ونزع الأعضاء. والمهاجرون الذين يتنقلون فيها على نحو غير مشروع هم عرضة للاتجار ولمستويات عالية من العنف. ومنطقة شمال أفريقيا هي مركز عبور للمهاجرين المهربين إلى أوروبا.

- إن قدرة الجماعات الإجرامية المنظمة في القارة على نقل كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود وبين المناطق دليل على أن بعض هذه الجماعات الضالعة في الاتجار بهذه الأسلحة قادرة على الوصل بين المورّدين والمشترين على الأصعدة الوطنية والإقليمية وعبر الإقليمية، وأن لديها الخبرة اللازمة لنقل الأسلحة النارية دون التعرض للكشف. وهي تظهر أيضا هشاشة العديد من الحدود في القارة. والعدد الكبير من الأسلحة المهربة المتأتية من مخزونات حكومية تتعرض للنهب ومن بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الموجودة في القارة يشكل مدعاة للقلق.

- كثيرا ما يتم الاتجار بالمواد الصيدلانية المقلدة وسلع أخرى في القارة، الأمر الذي يشكل خطرا مباشرا يهدد السلامة العامة والأمن العام. وتربط هذه السوق الإجرامية العديد من البلدان الأفريقية ببقية العالم وغالبا ما تُصنَع السلع المقلدة في بلد وتُجمَع في بلد آخر لتنقَل بشكل غير مشروع إلى بلد ثالث. وكثيرا ما يكون هذا الشكل من أشكال الجريمة نقطة تلاقي بين التهريب والجرائم المالية.

- لا تزال القرصنة البحرية تشكل تهديدا للقارة يؤثر سلبا في الأمن والتنمية الاقتصادية في البلدان الساحلية في خليج غينيا وخليج عدن والقرن الأفريقي.

- إن تنوع مصادر المركبات الأجنبية المسروقة التي تصل إلى القارة بتهريبها من أوروبا ومن أمريكا الشمالية ومن آسيا يدل على أن الجماعات الإجرامية الأفريقية المتورطة في الاتجار بهذه المركبات وثيقة الارتباط

بشركاء ناشطين في الخارج. وقدرة الجماعات الإجرامية المنظمة في القارة على تعطيل الأجهزة المضادة لسرقة السيارات، مثل أجهزة GPS المخصصة لتتبع السيارات، تدل على أنها متمكّنة في مجال التكنولوجيا.

- إن الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي جريمة عبر وطنية تتفاقم في القارة. وبسبب ارتفاع الطلب على الممتلكات الثقافية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في بعض المناطق الأفريقية، تقوم المنظمات الإجرامية ولا سيما الجماعات الإرهابية بتهريب مجموعة واسعة من هذه الممتلكات إلى أوروبا وأمريكا الشمالية بشكل رئيسي، وعلى نحو متزايد إلى دول الخليج.

- إن الجرائم السيبرية والجرائم التي يسهّل الإنترنت ارتكابها تشكل مشكلات متنامية تزداد أضرارها على القارة. وأصبحت التنظيمات والعصابات الإجرامية في القارة أكثر تطورا وباتت قادرة على ارتكاب مجموعة من الجرائم الجديدة بفضل ما تمتلكه من قدرات في مجال المعلوماتية. ويعود السبب في تفاقم هذه الجرائم في القارة إلى نقص الاستثمار والوعي بالإضافة إلى محدودية القدرات على منع الجريمة السيبرية وكشفها والتحقيق فيها.

مقدمة

يُقصد بالجريمة المنظمة في هذا التقرير كل الجرائم التي ترتكبها مجموعات من الأفراد الذين يعملون بشكل منسق لجني أرباح غير مشروعة مع مرور الوقت من أجل تحقيق مكاسب مستمرة وجماعية. وهي تشكل مشكلة عالمية تطال جميع البلدان بلا استثناء. ولارتكاب طائفة واسعة من الجرائم، تشكل مجموعات الأفراد شبكات أو تنظيمات توصف غالبا بأنها منظمات إجرامية. وتسعى هذه المنظمات الإجرامية إلى زيادة أنشطتها غير المشروعة وتوسيع نطاقها، مستغلة الفرص حيثما وجدت. وهي بطبيعتها تحدد أسلوب عملها بحسب المناطق التي تعمل في إطارها وتستغل نقاط الضعف فيها لترسيخ أسسها بأي طريقة ممكنة.

وتهدد طبيعة وتغيّر الجريمة المنظمة السلام الدائم والتنمية المستدامة والاستقرار السياسي، ويضعفان الثقة في المؤسسات العامة ويعززان الفساد وتغذيان العنف. والجريمة المنظمة تقوض أيضا سيادة القانون وتنسف المقومات الاقتصادية القائمة والنمو الاقتصادي الفعلي. وفي كثير من الحالات، ترتبط الجريمة المنظمة والأنشطة الإجرامية المتصلة بها بأنشطة الجماعات المتمردة المسلحة أو المنظمات الإرهابية، الأمر الذي يزيد من حدة التهديدات المتنامية التي تطرحها الجريمة المنظمة على السلامة العامة والنظام الاجتماعي. وهي تشكل تهديدا كبيرا لجميع المجتمعات بكل جوانبها، ولذلك لا بد، ضمانا لفعالية إنفاذ القانون، من فهمها بالتفصيل.

إن المنظمات الإجرامية تستغل في المجتمع أيّ جانب غير مشروع، قانونا أم عرفا، ما دام مربحا. وهي تشكل بالتالي تهديدا مباشرا للحكومة والمجتمع المدني. وتأخذ المجموعات الإجرامية الأنشطة المعتبرة صراحة غير قانونية، استنادا إلى أي مجموعة محددة من القوانين والأنظمة المحلية، فتغيّر بالتالي شكلها ومعاييرها وممارساتها في ضوء المكان الذي تتواجد فيه المجموعة في العالم. وتنفذ أنشطتها بمستوى يتناسب مع قدرة الدولة على مواجهتها، وبطريقة تكون مقبولة من العموم والمجتمع ككل بطرق متفاوتة. وبالتالي تتشكل المنظمات الإجرامية وتعمل بطريقة تعكس الوقائع الثقافية والاقتصادية والسياسية التي يعيشها العموم والمجتمع. وهنا يكمن اختلاف كل منها عن الأخرى فتعتمد أنظمة وممارسات خاصة بها تختلف باختلاف البلد والمنطقة، فتغدو التحديات التي تطرحها أمام أجهزة إنفاذ القانون مختلفة. ويرمي هذا التقرير إلى إعطاء لمحة عامة عن هذه التفاصيل بالنسبة للقارة الأفريقية.

والجريمة المنظمة تتحكّم دوما بكل جوانب الأنشطة الإجرامية المعقدة. وأفريقيا ليست بمنأى من الجريمة المنظمة، بل قد تكون في واقع الأمر أكثر عرضة لها،

بالنظر إلى مجموعة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية التي تميزها. فلديها موارد طبيعية هائلة، وطائفة متنوعة من النظم والأنظمة السياسية، وحدود سهلة الاختراق، وقوانين جزائية أو جنائية متفاوتة ومختلفة، ومستويات متباينة من الفساد، كما تعاني من الفقر وارتفاع مستويات البطالة بالإضافة إلى مجموعة من المشاكل الأمنية الناجمة عن هشاشة الدولة ولا سيما عدم بسط الدول كامل سلطتها الفعلية على جميع أراضيها. وتغذي حرية حركة الأفراد والسلع، وتفاوت مستويات التنمية والازدهار الاقتصادي، وترابط كل من هذه الجوانب بالآخر، الجريمة المتشعبة في المنطقة بطريقة فريدة من نوعها. وكل هذه الحقائق الاقتصادية والاجتماعية تشكل أساسا صلبا وفريدا تستند إليه العصابات الإجرامية المنظمة الناشطة في جميع أنحاء القارة.

ولفهم الجريمة المنظمة على نحو أفضل في السياق الأفريقي، بل ولمكافحتها بشكل أكثر فعالية، يجب إدراك كيفية عملها إدراكا تاما. ويلزم على أجهزة إنفاذ القانون وصانعو القرار أن يفهموا كيفية عمل الجماعات الإجرامية المنظمة على الصعيد المحلي وعبر الحدود. ويلزم عليهم أيضا معرفة الأنشطة الإجرامية التي تنفذها هذه الجماعات وكيفية تنفيذها، ويجب أن يدركوا ماهية الجرائم المرتكبة لتيسير ارتكاب أنواع الجرائم هذه. ويتعين تقييم ديناميات الجماعات الإجرامية الناشطة في أنحاء القارة، وفهم الأساليب التي تيسر بها هذه الديناميات دخول كميات هائلة من السلع والخدمات غير المشروعة من أجل وضع استراتيجيات فعالة لإنفاذ القانون.

ومع أخذ هذه الأهداف التحليلية في الاعتبار، أجرى مشروع ENACT (Enhancing Africa's response to transnational organized crime) هذا التقييم للجريمة الخطيرة والمنظمة في القارة الأفريقية.

هنالك نسختان من هذا التقرير. هذا التقرير هو النسخة العامة للتقرير التحليلي المكتمل، والذي يتضمن معلومات مستمدة من الشرطة. ولقد تم حذف المعلومات السرية حيث تم استخدامها للتوزيع على الجمهور.

النطاق والمنهجية

يهدف هذا التقرير إلى تقديم تقييم شامل للجريمة المنظمة في أفريقيا.

ويستند هذا التقييم إلى تحليل للبيانات المتوفرة ويقدم استنتاجات حول طبيعة الجريمة المنظمة ونطاقها وديناميتها وأنشطتها الراهنة في القارة الأفريقية.

ويقدم التقييم التالي لمحة عامة عن الجوانب الرئيسية للجريمة المنظمة على صعيدي المجموعات الناشطة في القارة جمعاء وأنواع الأنشطة غير المشروعة التي تنفذها.

يتبع هذا التقييم نهجا يقوم على تحليل لبيانات مستمدة من جميع المصادر. ويأتي نتيجة لدمج بيانات مستمدة من عدة مصادر. ويوفر دمج مصادر بيانات

متعددة الصورة الأكثر دقة لما يحدث في القارة. واستخدام مصادر متعددة لجمع البيانات هو السبيل الوحيد لتكوين صورة دقيقة لمشكلة معقدة، بعيداً عن أي مقوم أو منظور. والمصادر المتعددة تتيح إجراء مقارنات والتحقق من المعلومات أو تأكيدها بالدليل. وجُمعت مصادر البيانات الواردة في هذا التقرير من خلال التحليل؛ وقدمت الأحكام التحليلية بناء على كل الحقائق المتوفرة في وقت كتابة المقال.

التحليل والنتائج

يُقسَم هذا التحليل إلى أربعة أقسام عملا باستراتيجية الإنتربول لمكافحة الجريمة المنظمة والناشئة، ويغطي بالتالي المنظمات أو الشبكات الإجرامية، والاتجار بالسلع غير المشروعة والأسواق غير المشروعة، والجرائم التي تيسر ارتكاب جرائم أخرى وتلاقي الأنشطة الإجرامية، والحركة غير المشروعة للأموال والأصول المالية. ويحتوي العديد من هذه الأقسام على عناوين فرعية، وقُسمت وفقا للاتجاهات التي كشفها التحليل. ويتناول هذا التحليل القارة الأفريقية، لكن تعرض فيه أيضا أبرز روابط المنظمات الإجرامية مع بقية العالم. وعلى الرغم من وجود أشكال متعددة للجريمة في أفريقيا، يعرض هذا التقييم أشكال الجرائم التي تخلف أعلى قدر من التبعات على القارة ككل.

المنظمات أو الشبكات الإجرامية

يدرس هذا القسم مختلف ديناميات التنظيمات الإجرامية الضالعة في الجريمة المنظمة الخطيرة والعابرة للحدود في أفريقيا. ويشدد على الصلات التي تربط الشبكات الإجرامية بين منطقة وأخرى وخارجها، ويركز على الأنشطة التي تشارك فيها الجماعات أو العصابات وعلى كيفية مشاركتها فيها. وحيثما أمكن، يلفت الانتباه إلى شبكات إجرامية محددة ويصف كيفية تنظيمها وعملها على الأصعدة المحلية والإقليمية وعبر الوطنية.

بنية وديناميات وروابط المنظمات الإجرامية الدولية

تشارك في الجريمة المنظمة في أنحاء أفريقيا شبكات إجرامية واسعة تربط العديد من بلدان القارة فيما بينها ومع أجزاء أخرى من العالم. وهذه الشبكات التي تشرف عليها قيادة عليا أو مركزية محدودة، تنفذ مجموعة من الأنشطة الإجرامية التي تتيحها فرص دائمة الوجود لارتكابها تنجم عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتعددة والفريدة السائدة في البلدان الأفريقية.

وبشكل عام، تستغل المنظمات الإجرامية المناطق التي يكون فيها نفوذ الدولة على أضعف مستوى، وهي تزدهر بسبب الفساد وتعتمد، لتنفيذ عملياتها، على الرشاوى والمكافآت والإكراه.

ومعظم الشبكات الإجرامية في أفريقيا يديرها مُيسِّرون رئيسيون وغالبا ما تكون التنظيمات أفقية فيبقى كبار مسؤوليها بعيدين إلى حد بعيد عن الأنظار. وتوجد أحيانا نسبة صغيرة من المجموعات التي يديرها ' قادة' مجرمون كبار أو ' زعماء'، ولكن عندما تدار التنظيمات بصورة مركزية، تظل هذه العناصر الإجرامية البارزة معزولة عن الأنشطة الإجرامية، مما يجعل تفكيك هذه التنظيمات صعبا. وفي كثير من الأحيان تتحول ثروة هؤلاء الأفراد ونفوذهم إلى أعمال وأنشطة تجارية مشروعة، مما يحمل على الاعتقاد أن ثمة صلات وثيقة بين الجريمة المنظمة والقطاع الخاص في القارة.

ويبدو أن عددا كبيرا من التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية في أفريقيا ينشط على الصعيد الوطني أو الإقليمي. وتوجد أيضا في المنطقة جماعات/عصابات محلية مثل '26s' أو 'Pretty Boys ' أو ' Young American'، مما يشير إلى أن نشاط العصابات جانب من جوانب الجريمة المنظمة المتفشية في القارة.

ويمكن أن يكون الأصل العرقي عاملا حاسما في تنظيم مجموعة ما وبنيتها ونطاق عملياتها في أفريقيا. وبعض القبائل في شمال أفريقيا تسيطر تاريخيا على بعض مسالك التهريب عبر الحدود. وهذا لا يمنع التعاون بين التنظيمات الإجرامية المختلفة الأعراق بل يؤدي إلى تقسيم جغرافي لمناطق السيطرة. وفي بلدان غرب أفريقيا، يبدو أن الجماعات الإجرامية توسّع عملياتها لتصل إلى الجاليات الموجودة في بلدان المنطقة، ويستند بعضها إلى الأواصر العائلية أو العرقية فقط. واستخدمت الشبكات الإجرامية المنظمة المغتربين لتجنيد أفراد العصابات أو لتسهيل نقل السلع غير المشروعة في العالم أجمع. واستراتيجية العمل هذه يُعتقد أنها تخفف من خطر الانكشاف والملاحقة القضائية.

ويشتبه في أن تنظيمات إجرامية أفريقية عديدة تنفذ أنشطة خارج مناطقها لتحقيق أقصى قدر من الأرباح غير المشروعة. وترتبط التنظيمات الإجرامية في شمال أفريقيا ارتباطا وثيقا بتلك الموجودة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبلدان منطقة الساحل. واستنادا إلى بيانات مستمدة من مصادر مفتوحة، كُشفت روابط متماسكة في خمس أسواق إجرامية هي المخدرات وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والاتجار بالأسلحة والاتجار بالسلع المقلدة.

ويبدو أن وجود روابط مع المجموعات والتنظيمات الإجرامية الدولية مسألة شديدة الاحتمال في جميع أنحاء القارة. ويشتبَه في تورط منظمات إجرامية مقرها أوروبا في أنشطة غير مشروعة شتى في شرق أفريقيا، من الاتجار بالعاج وصيد الأفيال غير المشروع، إلى الاحتيال، وغسيل الأموال، والسطو المسلح، وتهريب السجائر، والاتجار بالبشر[1]. ولمنطقة شرق أفريقيا أيضا صلات بعناصر إجرامية في أمريكا الجنوبية وأستراليا

والولايات المتحدة. وأقامت التنظيمات في منطقة شمال أفريقيا روابط مع تنظيمات إجرامية في أمريكا الجنوبية وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط سمحت بإقامة أسواق إجرامية مختلفة. والمعلومات المتوفرة تشير أيضا بوضوح إلى علاقات بين شبكات الجريمة في منطقة وسط أفريقيا والمنظمات الإجرامية الدولية الموجودة في الشرق الأوسط وآسيا. وكُشف في منطقة الجنوب الأفريقي عن منظمات وعناصر إجرامية دولية بارزة من أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا الشرقية والغربية وآسيا.

وتحمل هذه النتائج على الاعتقاد أن هناك تنظيمات ومنظمات إجرامية شتى مقرها في الخارج وتنفذ أنشطتها في أفريقيا وتشير إلى مدى ترابط الجرائم مع بقية العالم. ويشير تنوع الأنشطة وتعدد طرق التجارة غير المشروعة التي أُقيمت إلى أن الجماعات الإجرامية الأجنبية الضالعة في أنشطة غير مشروعة في جميع أنحاء القارة مترسخة بقوة.

وبشكل عام، يُعتقد أن هذه المجموعات الكبرى عبر الوطنية هي هيكليات متماسكة، ذات تراتبية وعضوية واضحتين ومحددتين، خاصة في بلدانها الأصلية. غير أن المعلومات تحمل على الاعتقاد أن المجموعات الإجرامية التي مقرّها في الخارج تعوّل بشكل متزايد على شراكات مع شركاء مجرمين محليين. ومن النادر بالتالي العثور على مؤشرات واضحة تدل على أن تنظيما عالميا للجريمة ينفذ أنشطة في الميدان في أفريقيا، حتى عندما يبدو أنه يشارك بشكل غير مباشر في أنشطة غير مشروعة تنفَّذ فيها. فبدلا من أن يضطلع بالأنشطة شركاء لهذه المجموعات الأساسية يعملون في المنطقة مباشرون ومحددون، غالبا ما يكون هناك وكلاء، ينسق عملَهم ميسرون إقليميون رئيسيون يصلونهم من ثم بعصابات أو خلايا محلية لتنفيذ أنشطة إجرامية على مستوى الشارع. وعادة ما يُستنتج وجود هذه الروابط من الاتجار المعروف بالسلع غير المشروعة بين المناطق.

الإرهاب والتمرد المسلح

غالبا ما تتأتى عائدات الإرهابيين والمتمردين المسلحين من الأنشطة غير المشروعة، وكثيرا ما يقوم هؤلاء بحملات عنف ويرتكبون جرائم عنيفة لدواع إيديولوجية. وفي كثير من الأحيان تكون للأفراد المتورطين خلفيات إجرامية وسوابق جنائية. وهذه الأنواع من الجماعات الإجرامية هي بالتالي أحد أكبر ما تواجهه أفريقيا من تحديات في مجال الجريمة المنظمة، لا من حيث الاعتداءات فقط، بل أيضا لأن الأنشطة غير المشروعة تمول العمليات الإرهابية وعمليات المتمردين.

ويشتبَه بشدة في أن أنشطة الإرهابيين والمتمردين المسلحين في القارة تمول من العائدات المالية التي تدرها الأنشطة الإجرامية المنظمة عبر الوطنية بما في ذلك،

على سبيل الذكر لا الحصر، الاتجار بالبشر، وبيع القطع الأثرية المسروقة في السوق السوداء، وتقليد مختلف السلع والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، وسرقة المركبات الآلية، والاتجار بالمخدرات، والصيد غير المشروع.

وتحولت حركة ونشاط الجماعات الإرهابية في أفريقيا وبروز الجماعات المرتبطة بالدولة الإسلامية إلى ظاهرة خطيرة يجب إيلاؤها الاهتمام. وفي وسع المقاتلين الأجانب تعزيز وتحصين هذه الجماعات على الصعيد الإقليمي، وإقامة روابط مع مجرمين ليس في المنطقة فحسب، بل أيضا داخل القارة وخارجها. ومرة أخرى، من المرجح أن أنشطة هذه الجماعات تتلقى الدعم من تنظيمات إجرامية.

وعلاوة على ذلك، تضطر التنظيمات الإجرامية أحيانا إلى التعاون مع المتمردين المسلحين أو الإرهابيين عن طريق دفع الضرائب أو اللجوء إلى خدمات الحماية التي يوفرونها، كما هي الحال في شمال أفريقيا.

وبوجه عام، لا يزال الإرهاب والتمرد المسلح يمثلان مشكلتين كبيرتين بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون في أفريقيا قاطبةً، وهما اثنان من العوامل الرئيسية التي تيسر الجريمة المنظمة، ويعتمدان على الشبكات الإجرامية من حيث الدعم والتمويل.

الاتجار بالسلع غير المشروعة والأسواق غير المشروعة

يعرض هذا القسم الأنشطة الإجرامية المنظمة الخطيرة والأكثر أهمية المرتكبة في أفريقيا. وتُقيّم كل سوق إجرامية بشكل مستقل وبالتفصيل من أجل تحديد نوع السلع وسائر البضائع أو الخدمات غير المشروعة المتاجر بها في القارة وكيفية الاتجار بها. ويعرض أيضا العناصر العديدة لكل سوق إجرامية مقسمةً إلى سلع محددة حيث ينطبق ذلك، وطرق النقل، والبلدان المتضررة، وأساليب العمل وغيرها. ويتناول التحليل الذي يلي ذلك أهم الأسواق الإجرامية التي كُشفت والناشطة حاليا في القارة الأفريقية ولا سيما الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والاتجار بالأعمال الفنية، والجرائم البيئية، والجرائم المالية، والسلع المقلدة، والاتجار بالمركبات الآلية المسروقة، والقرصنة البحرية.

الاتجار بالمخدرات

إن القارة الأفريقية هي في آن معا مركز عبور عالمي متنام لمجموعة كبيرة من المخدرات المهربة باتجاه قارات أخرى، وسوق نامية يتزايد فيها تعاطي المخدرات.

وتغذي هذه التجارة في جميع أنحاء القارة عواملُ اقتصادية واجتماعية شتى، مثل تطور التجارة ووسائل النقل، وغياب الفرص الاقتصادية البديلة للشباب،

والفساد، وضعف إنفاذ القانون، وهوامش الربح العالية التي تحققها التنظيمات الإجرامية.

وتعبر القارة عن طريق مناطقها الغربية والشرقية والشمالية في معظم الأحيان كمياتٌ متزايدة من الكوكايين المهرب من أمريكا الجنوبية والمخصصة كوجهة نهائية لأوروبا وآسيا، وبدرجة أقل للأسواق الإقليمية الأفريقية. والقارة الأفريقية هي أيضا معبر للهيروئين المهرب من آسيا إلى أوروبا كوجهة نهائية. ويزرع القنب في كل منطقة من أفريقيا تقريبا ويتم الاتجار به وتعاطيه في الغالب على الصعيد الإقليمي، باستثناء حشيشة شمال أفريقيا التي توجَّه إلى أوروبا.

الكوكايين

تشكل منطقة غرب أفريقيا معبرا للكوكايين والمخدرات الأخرى التي تُنقَل من جنوب أمريكا إلى أسواق الوجهة في أوروبا[2].

وتبقى منطقة شرق أفريقيا منطقة عبور لمادة الكوكايين في طريقه من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا وآسيا، وهي وجهة لها أيضا[3]. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت الطرق الجوية ظروفا مؤاتية لتعزيز الاتجار بالكوكايين في المنطقة.

ومنطقة شمال أفريقيا هي أيضا مركز عبور متزايد الأهمية لكوكايين أمريكا الجنوبية المهرب إلى أوروبا.

ويُنقَل عبر غرب أفريقيا سنويا ما يقدر بـ 18 طنا من الكوكايين المهرب من أمريكا الجنوبية والموجهة إلى أوروبا. ويقال إن جزءا صغيرا من مادة الكوكايين هذه يمر عبر بلدان شمال أفريقيا ولا سيما ليبيا[4].

وتشير المعلومات المتعلقة بوسط أفريقيا إلى أن المنطقة هي مركز للاتجار بالكوكايين وهي أيضا نقطة عبور لهذه المادة. وفقا لوزارة الخارجية الأمريكية، يتم تهريب الكوكايين عبر تشاد والسودان إلى شبه الجزيرة العربية[5]. وفي منطقة الجنوب الأفريقي، تشير المعلومات إلى أن سوق الكوكايين هي واحدة من أسرع أسواق المخدرات نموا. وتنقل مادة الكوكايين المتأتية من أمريكا الجنوبية الى أوروبا كوجهة نهائية.

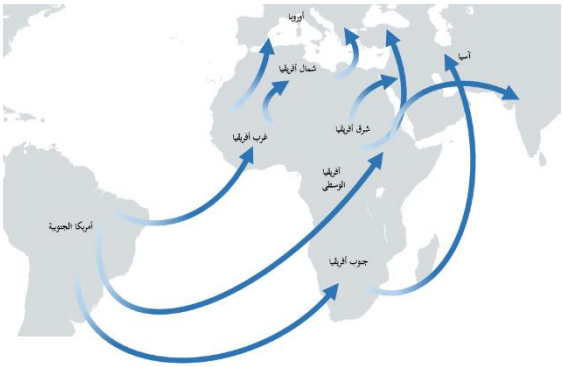

الشكل 1: طرق تهريب الكوكايين من وإلى أفريقيا

الهيروئين

إن منطقة غرب أفريقيا هي نقطة عبور ووجهة لمادة الهيروئين المهربة من آسيا إلى أوروبا كوجهة نهائية[6].

ومنطقة شرق أفريقيا آخذة في التحول إلى منطقة عبور ووجهة ونقطة نقل لمادة الهيروئين المهربة من أفغانستان وهي تهرَّب إلى المنطقة جوا وبحرا وذلك للاستهلاك

المحلي المتزايد ولنقلها بوسائل أخرى إلى أوروبا[7]. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، يتم الاتجار في 70 000 كيلوغرام من الهيروين الأفغاني عبر شرق أفريقيا إلى أوروبا كل عام، الأمر الذي تيسره حدود يسهل اختراقها وضعف أمن الحدود[8].

وفي منطقة شمال أفريقيا، تدخل معظم كميات الهيروين المهربة من أفغانستان إليها عبر مصر والطرق البرية من الشرق الأوسط[9] والطرق البحرية من إيران وباكستان[10] والمطارات[11]. ويشير ارتفاع الكميات المصادرة منها على الطرق البحرية في السنوات الأخيرة[12] إلى تزايد أهمية طريق البحر الأحمر بالنسبة لمهربي الهيروين. ويشتبه في أن مصر هي مركز عبور هام لمادة الهيروين الموجهة لأوروبا أو تركيا. ولكن جزءا هاما من الكميات المصادرة في مصر أو قبالة سواحلها مخصص للاستهلاك المحلي[13] إذ غالبا ما يُشار إلى أن مادة الهيروين هي المخدر الثاني أو الثالث الأكثر استهلاكا من قبل المصريين[14]، ويُعتقد أن استهلاكها سيزداد.

وتشير المعلومات المستمدة من مصادر مفتوحة إلى انخفاض كميات الهيروين المصادرة في بلدان شمال أفريقيا الأخرى[15]، مما يشير إلى وجود طلب محلي محدود تلبيه شبكات تهريب صغيرة.

وفي منطقة الجنوب الأفريقي، يهرَّب الهيروين الأفغاني في الأغلب من آسيا إلى أوروبا[16]. ولا ينفك المهربون يجربون طرق عبور مختلفة تجمع بين التهريب جوا وبرا وبحرا. ويشير التحليل إلى أن مدغشقر وريونيون وموريشيوس تشكل مواقع رئيسية لاستيراد الهيروين بحرا إلى القارة ومنها إلى أوروبا[17].

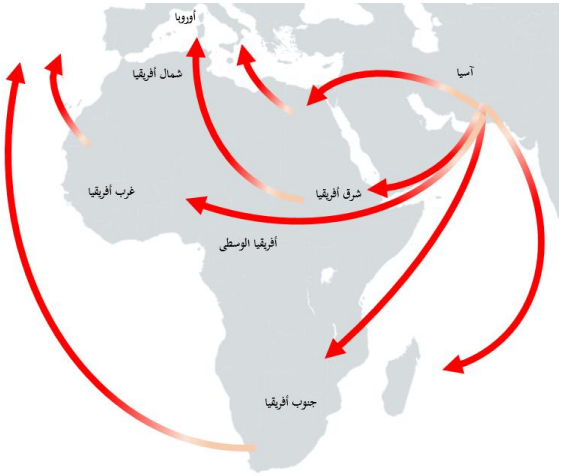

الشكل 2: طرق تهريب الهيروين من وإلى أفريقيا

القنب

في غرب أفريقيا، يشير التحليل إلى أن القنب لا يزال سلعة يتم تهريبها بين بلدان غرب أفريقيا ويزرع على نطاق واسع في أنحاء المنطقة كافة[18].

وتتأثر منطقة شرق أفريقيا بشدة باستهلاك وتهريب القنب الذي يزرع على نطاق واسع مع اعتبار أروشا (تنزانيا) بقعة رئيسية لإنتاج القنب[19].

وفي شمال أفريقيا، يُعتبر القنب تاريخيا أول وأكبر مخدر يتم إنتاجه وتهريبه في أنحاء المنطقة، ولا سيما باتجاه أوروبا. وتشير المصادر المفتوحة إلى أن مصر شهدت مصادرة أكبر كميات حشيش القنب في المنطقة، يليها المغرب، بينما تحتل الجزائر المركز الثاني بعد المغرب من

حيث الكميات المصادرة من راتنج القنب[20]. وتشير المعلومات إلى أن حشيش القنب يهرَّب في الغالب داخل المنطقة، ولكن راتنج القنب الذي ينتَج في شمال أفريقيا يتم تهريبه إلى أوروبا وأكبر الكميات منه مصدرها المغرب. ويقدَّر أن نسبة 80 في المائة من راتنج القنب المصادر في الجزائر وحدها توجَّه إلى أوروبا، في حين أن نسبة 20 في المائة منه مخصصة للاستهلاك المحلي[21]. ومن المرجح للغاية أن تكون هذه النسب سارية على المنطقة بأسرها. ويمكن تقدير قيمة سوق راتنج القنب الأوروبي بحوالي 11 مليار يورو[22]، مما يشير إلى وجود حافز اقتصادي مهم لاستيراده أو تهريبه عبر البحر الأبيض المتوسط.

وتضطلع التنظيمات الإجرامية المغربية بدور أساسي في الاتجار براتنج القنب باتجاه أوروبا وفي منطقة شمال أفريقيا؛ وهي تقيم في بعض الأحيان شراكات مع تنظيمات إجرامية أوروبية[23] ولا سيما الإسبانية منها[24].

وتشير المصادر المفتوحة إلى اتجاه جديد هو عبارة عن نظام مقايضة محتمل بين الحشيش والكوكايين، حيث يهرَّب الحشيش، الذي يشتبَه في أنه من أصل مغربي، إلى أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي ويقايَض عندئذ بمادة الكوكايين المخصصة للتوزيع في أوروبا[25]. وهذا الاتجاه، إذا تأكد، قد يشير إلى أن التنظيمات الإجرامية المغربية قد وثّقت إلى حد بعيد صلاتها بالمنظمات الإجرامية في أمريكا الجنوبية وأوروبا الضالعة في الاتجار بالكوكايين، بهدف زيادة أرباحها عن طريق العثور على أسواق جديدة لراتنج القنب وتنويع عروضها من المخدرات في شمال أفريقيا وأوروبا.

والقنب هو منذ فترة طويلة إحدى أكثر المواد إنتاجا واستهلاكا في منطقة الجنوب الأفريقي. وتشير المعلومات إلى أن سوازيلندا هي أحد بلدان الإنتاج الرئيسية في المنطقة التي يتأتى منها القنب غير المشروع داخل منطقة الجنوب الأفريقي وخارجها[26].

وأفادت عدة مصادر بأن الاتجار بالقنب أو الحشيش يشكل تهديدا خطيرا بالنسبة لوسط أفريقيا لأنه يتيح للجماعات الإجرامية المنظمة في المنطقة بأسرها تحقيق الأرباح. وأكدت المصادر المفتوحة أيضا أن جماعات عسكرية ومتمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضالعة في إنتاج القنب[27]. ووفقا لوزارة الخارجية الأمريكية، يهرَّب القنب أيضا عبر تشاد والسودان إلى شبه الجزيرة العربية[28].

المخدرات الاصطناعية والمخدرات الخاضعة للمراقبة والسلائف والمخدرات الأخرى

كُشف عن إنتاج مادة الميثامفيتامين والاتجار بها في غرب أفريقيا. وهذا المخدر رخيص وسهل الصنع مما يتيح للمتجرين به تحقيق هوامش ربح عالية. وفي عام 2016، ضُبط مختبر لإنتاجها في نيجيريا وأفضت العملية إلى اعتقال أربعة مكسيكيين وخمسة

نيجيريين[29]، الأمر الذي يوحي بأن التنظيمات الإجرامية في غرب أفريقيا تنفذ أنشطتها بالتنسيق مع مجرمين من أمريكا اللاتينية.

وأفادت أبحاث سابقة بأن الترامادول بعيارات مختلفة يُهرَّب أو يُستورَد بشكل مشروع من مراكز الإنتاج في الهند إلى أسواق المستخدمين في غرب أفريقيا[30].

وتعاني منطقة شمال أفريقيا من تعاطي وتهريب العديد من المؤثرات العقلية ولا سيما الترامادول والريفوتريل والفاليوم والكبتاغون.

ووفقا لما يتردد في وسائل الإعلام، تبدو ليبيا ومصر نقطتي الدخول الرئيسيتين للترامادول إلى منطقة شمال أفريقيا، سواء للاستهلاك المحلي أو للعبور باتجاه بلدان أخرى. ويأتي القسم الأكبر من هذه المادة من الهند وسري لانكا[31] والصين[32]. وتشكل إيطاليا[33] ودبي واليونان ومالطا وسنغافورة وإسبانيا ومصر[34] نقاط عبور هامة للترامادول المهرَّب إلى شمال أفريقيا، مما يدل على تعدد مسارات الاتجار بهذا العقار ويوحي بوجود روابط مع العديد من تنظيمات الجريمة ولا سيما في إيطاليا والهند وسري لانكا.

وكما يتبين ذلك من الكميات الضخمة المصادرة من الترامادول مؤخرا، فإن مصر ليست مجرد بلد وجهة له بل هي أيضا مركز عبور للموجه منه إلى ليبيا[35] وبلدان غرب أفريقيا[36].

والقرقوبي مخدر شائع في المغرب والجزائر وهو يُصنَع من مزيج من المؤثرات العقلية والحشيش وأحيانا الكحول أو الغراء. وتهرّب المؤثرات العقلية مثل الريفوتريل أو الفاليوم، المستخدمين في صنع القرقوبي، إلى الجزائر شبكاتٌ دولية لتهريب الأدوية المقلدة، ناشطة في إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وبعض بلدان البلقان[37]. وتهرَّب المخدرات بعدئذ من الجزائر إلى المغرب[38]. ومنذ عام 2017، ظهرت طريق إمداد جديدة لتهريب المؤثرات العقلية اللازمة لتصنيع القرقوبي مباشرة من إسبانيا إلى المغرب. وتحصل التنظيمات الإجرامية المغربية الناشطة في إسبانيا على معظم هذه المؤثرات العقلية من الصيدليات المحلية عن طريق تزوير الوصفات الطبية. ثم تهرَّب العقاقير التي يتم الحصول عليها بهذه الطريقة إلى المغرب حيث تُمزَج في مختبرات محلية مع سائر مكونات القرقوبي، مثل فتات القنب والدقيق والصبغة الحمراء، لصنع عدد من الحبوب الصغيرة التي تباع في المغرب مقابل 10 دراهم (1,06 دولار أمريكي)[39] للحبة الواحدة[40].

ويشتبه في أن منطقة الجنوب الأفريقي هي مركز لإنتاج مادة الميتامفيتامين والاتجار بها. وتحوم الشبهات حول مختبرات في العديد من بلدان المنطقة[41].

كما أن الجرائم التي تطال المنتجات الصيدلانية مثل اختلاس الأدوية المشروعة أو الموصوفة طبيا وإساءة استخدامها أو تقليد المنتجات الصيدلانية هي مصدر

قلق متزايد في منطقة الجنوب الأفريقي. ويشتبه في أن منطقة جنوب أفريقيا هي إحدى أكبر أسواق الميتاكوالون أو المندراكس (دواء مهدئ ومنوم) في العالم[42]. وتشير المصادر المفتوحة إلى استمرار دخول المندراكس المنطقة من الصين والهند عبر موانئ شرق أفريقيا ولا سيما كينيا وتنزانيا وموزامبيق.

الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

يهاجر ملايين الأشخاص سنويا في أفريقيا هربا من النزاع المسلح وبحثا عن فرص اقتصادية أفضل. وأغلبية المهاجرين الأفارقة يستوطنون من جديد في بلدان أفريقية أخرى أو يطلبون اللجوء فيها[43]. ويرتبط ارتباطا جوهريا بحركة الأفراد الجماعية هذه استغلالُ المنظمات أو التنظيمات الإجرامية للفئات السكانية الهشة بغية تحقيق مكاسب مادية.

ويشكل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين تهديدين إجراميين يثيران قلقا شديدا للقارة بأكملها، حيث إن جميع البلدان تقريبا هي بلدان مصدر وعبور و/أو وجهة لهما. وهاتان الجريمتان مترابطتان في كثير من الأحيان، حيث يمكن أن يقع المهاجرون ضحايا للاتجار في أي وقت أثناء رحلتهم قبل الوصول إلى وجهتهم النهائية. ويغطي هذا القسم بالتالي المسألة العامة لجريمة الاتجار بالبشر في أفريقيا وتهريب المهاجرين.

الاتجار بالبشر

إن الاتجار بالبشر، كما يرد في بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، يثير بالغ القلق في أفريقيا[44]. وعلى الرغم من تحليل هذه الظاهرة بشكل شامل لأغراض هذا التقرير، لكل منطقة خصوصياتها إذ ثمة بلدان يفر سكانها من النزاع المسلح وأخرى تشكل طرق عبور أفضل للاتجار بالبشر، مثل منطقة شمال أفريقيا التي هي وجهة ومعبر للأشخاص من بلدان جنوب الصحراء الكبرى الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا.

وهذا النوع من الجريمة، إضافة إلى وقوع أفراد ضحايا له، يخلّف عواقب غير مباشرة على الصحة العامة من خلال انتشار الأمراض المعدية. ويضر أيضا بالاقتصاد فينزع عن العمل قيمته الحقيقية، إذ إن العمل غير المشروع يقوض الصناعات المشروعة لأن اليد العاملة فيه أقل تكلفة.

ومن المرجح أنه يتم الاتجار بالرجال والنساء والأطفال (الفتيان والفتيات على حد سواء) من أفريقيا باعتبارها مصدرا يتوجهون منه إلى أوروبا الغربية والشرق الأوسط وبين الأقاليم داخل القارة. وفيما يتعلق بالاتجاهات الإقليمية للاتجار بالبشر، تشير المصادر المفتوحة إلى أن الرجال والنساء والأطفال (الفتيان والفتيات على حد سواء) في جميع البلدان الأفريقية تقريبا هم عرضة للاتجار لأغراض العمل والجنس (الشكل 3).

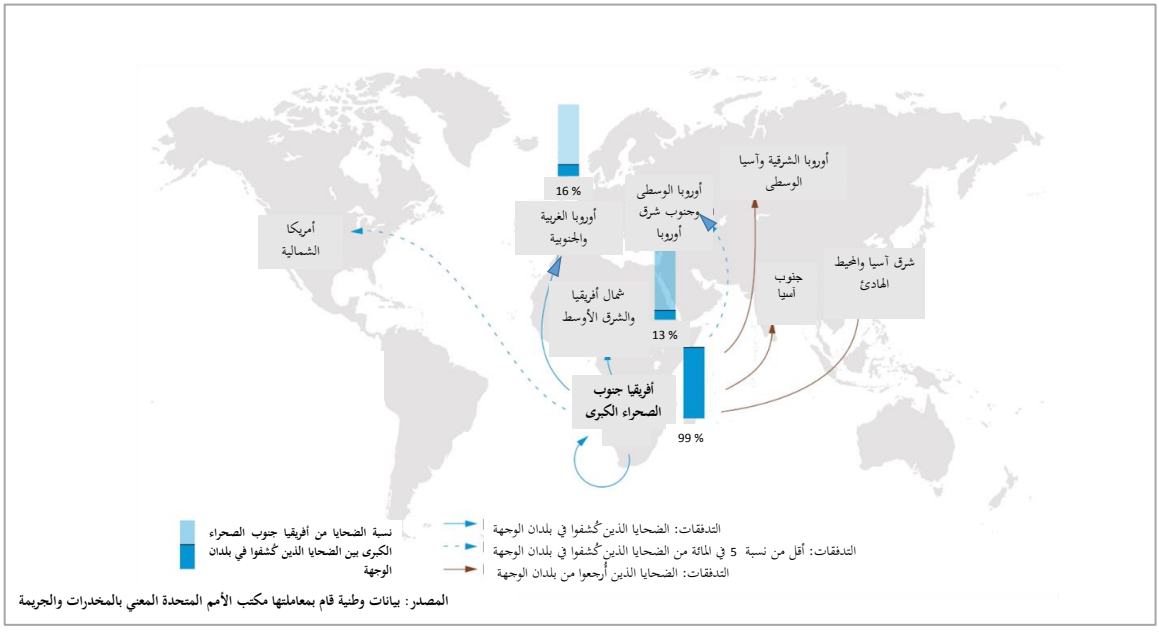

الشكل 3: وجهة ضحايا الاتجار من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذين تم الكشف عنهم، حسب المنطقة الفرعية، 2012–2014

وقد يتم التغرير بالنساء عن طريق عروض كاذبة بالزواج عبر الإنترنت أو عروض وظائف جيدة الأجر، وبعد ذلك يُجبرن على البغاء أو العمل داخل بلدانهن و/أو في الخارج، وفي المقام الأول في أوروبا والشرق الأوسط.

وأصدرت توغو مثلا في عام 2014 بيانا رسميا يمنع النساء من السفر إلى بلدان الشرق الأوسط دون إذن مسبق من وزارة الخارجية. وقد تكون الكاميرون بلد عبور مهما بالنسبة للنساء والفتيات اللواتي يُنقلن من غرب أفريقيا باتجاه أوروبا[45].

وكل هذه الأمثلة توضح الطبيعة عبر الوطنية لهذه الجريمة وتشير إلى أن لدى التنظيمات صلات في عدة مناطق داخل القارة لاستقطاب الضحايا ونقلهم إلى البلدان الأفريقية وخارجها.

وبالإضافة إلى استغلال الضحايا الأفارقة في البلدان الآنفة الذكر، تحصل داخل القارة حركة اتجار واسعة بالبشر. وكُشف عن الاتجار بالبشر بين الأقاليم سواء كمرحلة وسيطة في سلسلة عبر إقليمية له أو كجزء من شبكة إقليمية مرتبطة في كثير من الأحيان بالعمل القسري والاستغلال الجنسي.

وفي القارة، يشتبه في استغلال اليد العاملة في المزارع والمصانع والبناء والزراعة والخدمات المنخفضة الأجر والعمل المنزلي. ومن الصعب كشف هذا الاستغلال في سوق العمل المحلية بسبب طبيعة هذا العمل. والعمل المنزلي في منطقة الجنوب الأفريقي هو، إلى حد بعيد، قطاع غير رسمي يستخدم المهاجرين غير الشرعيين[46] الذين يجولون في المنطقة بحثا عن عمل.

وبالإضافة إلى ذلك، تشير معلومات مستمدة من مصادر مفتوحة إلى أن المنظمات الإجرامية قد تستفيد من مجموعات الشتات الموجودة في القارة وفي العالم لاستقطاب ضحايا الاتجار بالبشر ونقلهم واستغلالهم. والخصائص المميزة المشتركة بين هذه المجموعات، مثل اللغة والثقافة، تجعل من الصعب اختراقها، وتستفيد التنظيمات الإجرامية منها لتوسيع نطاق شبكاتها في العالم أجمع.

فعلى سبيل المثال، ذُكر أن شبكة إجرامية مقرها كوت ديفوار نظمت تهريب مواطنين من كوت ديفوار إلى تونس من أجل استغلالهم كخدم في المنازل. وأفادت التقارير بأن هذه الشبكات نشطة في مدن كبرى مثل صفاقس وتونس وسوسة وقابس، التي يُعرف أنها مراكز رئيسية لاستقطاب ضحايا جنوب الصحراء الكبرى وتشغيلهم[47].

والأطفال في جميع أنحاء القارة، فتيانا وفتيات، عرضة بشكل خاص للاتجار على الصعيد الداخلي لأغراض العمل والجنس. ويشير التحليل إلى أن هذا الشكل من أشكال الجريمة يؤثر سلبا على جميع البلدان الأفريقية تقريبا، ومن المرجح جدا أن يستمر إرغام الأطفال على العمل بسبب استغلال الموارد الطبيعية وانعدام المراقبة على الحدود والفقر. والممارسة المعروفة باسم 'confiage' [48] تجعل الأطفال أيضا أكثر عرضة لمخاطر الاتجار، مما يزيد الكشف عن هذه الجريمة تعقيدا. وكثيرةٌ في أفريقيا الوسطى هي الحالات التي يُرسَل فيها أطفال إلى المدن موعودين بفرص تعليم ليجدوا أنفسهم أسرى للعمل بالسخرة وأهدافا للاستغلال الجنسي.

وبالإضافة إلى ذلك، أفادت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بأن الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم ظاهرة سائدة في منطقة غرب أفريقيا وهم في كثير من الأحيان عرضة للاعتداء أو الاستغلال أو الاتجار[49]. وفي شمال أفريقيا، يُجبر القصّر أيضا على التسول ويُستغلون جنسيا، ويُرغم بعضهم على ارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم[50]. وبالإضافة إلى ذلك، قد يجبَر بعض الأطفال الذين يتركون قراهم لارتياد المدارس على التسول أو بيع سلع في الشوارع أو العمل في المنازل بالسخرة أو أداء أعمال أخرى.

ويبدو أن المهاجرين واللاجئين شديدو التعرض للاستغلال في القارة. وفي منطقة الجنوب الأفريقي، قد تكون النساء من بلدان مصدر اللاجئين أكثر عرضة للاتجار. وتشكل أنغولا، داخل المنطقة، موطنا للعديد من ضحايا هذا الاتجار[51].

والضحايا، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون غير الشرعيين، يدخلون بلدان شمال أفريقيا طوعا ولكن بصورة غير مشروعة في طريقهم إلى أوروبا. ومن بين الضحايا الآخرين مهاجرون يدخلون هذه البلدان بصورة شرعية بعد تلقيهم وعودا بالعمل صحيحة أو

كاذبة، ثم يجبَرون على العمل القسري كخدم في المنازل وفي قطاعات البناء والزراعة والتنظيف والتسول والبغاء.

وتشهد ليبيا أقسى حالات الاتجار بالبشر والاستغلال العنيف الشبيهة بالرق التقليدي أو شراء العبيد وامتلاكهم حيث يباع الضحايا بالمزاد في أسواق علنية وفقا لما وثّقته بعض وسائل الإعلام[52].

وكُشفت في القارة أيضا أنشطة اتجار بالبشر لأغراض نزع أعضائهم. وكُشف هذا النوع من الجريمة في شمال أفريقيا. ففي مصر، على سبيل المثال، ذكرت مصادر مفتوحة أن السلطات المصرية فككت في آب/أغسطس 2017 شبكة إجرامية ضالعة في الاتجار بالأعضاء البشرية في منطقة أبو النمرس في الجيزة، جنوب البلد. واعتقلت السلطات 16 من الجناة الضالعين في ذلك، من بينهم أطباء وممرضات وسماسرة استغلوا ضحايا من المناطق الفقيرة والريفية وتلك التي تقيم فيها طبقة العمال[53].

ووفقا لتحليلات المصادر المفتوحة، تشهد منطقة وسط أفريقيا أيضا حالات اتجار بالبشر لأغراض نزع أعضائهم. وأفضى البحث في قاعدة بيانات Thomson Reuters World Check عن معرفة معلومات عن 12 شخصا من الكاميرون و4 من غابون ضالعين في منظمات إجرامية في بلديهما ترتكب ما يسمى' جرائم العبادة'. وتشتمل هذه الجرائم على قتل فتيات صغيرات وبغايا وأطفال والاتجار بأعضائهم لاستخدامها في الطقوس الدينية[54].

وتتزايد بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون صعوبةُ الكشف عن التنظيمات الإجرامية عبر الحدود الدولية فنادرا ما تتوصل إلى التعرف على ضحايا خارج الإطار المحلي. وأفيد بأن شبكات الاتجار بالبشر في وسط أفريقيا تضم عادة وكالات توظيف في بلدان الوجهة تستخدم وسطاء محليين لاستقطاب رعايا من بلدانهم للعمل في الخارج. وتشير التقارير إلى أن الأنشطة المحلية للتوعية بعمليات الاحتيال هذه دفعت الوسطاء إلى التحرك بمزيد من الحذر، فباتوا في كثير من الأحيان يشيرون على الضحايا بالسفر إلى الشرق الأوسط عن طريق البلدان المجاورة ولا سيما نيجيريا[55].

وقد يكون الجناة منظمين في جماعات أو لا، وفقا لشكل الاستغلال. فالاتجار بالقصّر لأغراض الإكراه على التسول أو العمل المنزلي، على سبيل المثال، يمكن أن يقوم به شخص واحد. وأما الاتجار بالبشر لأغراض نزع أعضائهم فلا يمكن أن يتم إلا في إطار شبكات متشعبة بفعل ما يستدعيه ذلك من كفاءات ووسائل لوجستية. ولهذه الشبكات في الغالب أبعاد عبر وطنية. فهي تستهدف مواطني البلدان المعنية ولكن أيضا المهاجرين واللاجئين، ثم تبيع أعضاءهم لزبائن أغنياء داخل بلدانهم وخارجها[56].

وفي منطقة شمال أفريقيا، تشارك في معظم الحالات شبكاتٌ دولية منظمة تعنى بالاتجار عبر الوطني بالضحايا من المنطقة لأغراض العمل القسري أو الاستغلال الجنسي في الخارج. وتيسّر هذه الشبكات جذب الضحايا واجتيازهم لحدود بلد واحد أو أكثر، بشكل قانوني أو غير قانوني، وصولا إلى الوجهة التي يتم فيها استغلالهم[57].

وقد نقلت وسائل الإعلام مثلا أن وزارة التكوين المهني والتشغيل التونسية أعلنت في عام 2013 أن أكثر من 6 وكالات عمالة وهمية في بلدان أجنبية تشغّل فتيات تونسيات في شبكات بغاء عن طريق اجتذابهن بوعود عمل كاذبة.

تهريب المهاجرين

على نحو ما تقدّم، تشهد القارة كلها حركة واسعة النطاق لأشخاص يغادرون بلدانهم، سواء بشكل مشروع أو غير مشروع، بحثا عن فرص اقتصادية و/أو فرارا من النزاعات. ووردت أنباء كثيرة أفادت بأن هذه الهجرة تحدث إما طوعا حيث تُيسرها اتفاقات حرية التنقل داخل أفريقيا، أو بمساعدة مهربين يدفع لهم المهاجرون أتعابا لمساعدتهم على دخول بلد ما بشكل غير قانوني.

ويتوفر ما يكفي من وثائق للتأكيد أن المهاجرين الذين ينتقلون بصورة غير مشروعة هم عرضة للاتجار بالبشر وللعنف الشديد. وعلاوة على ذلك، فإن النساء قد يقعن ضحايا للعنف الجنسي بسبب نوع جنسهن، وذلك أثناء رحلتهن بين البلدان الأفريقية وفي الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تستهدف التنظيمات الإجرامية المهاجرين بصورة غير مشروعة لأغراض استغلالهم بسبب وضعهم غير القانوني في البلدان المضيفة.

وعلى غرار ما أشير إليه في القسم أعلاه من هذا التقرير، تحدثت وسائل الإعلام الدولية والمنظمات الدولية على نطاق واسع عن حالة مهاجرين أفارقة طلبوا الاستفادة من خدمات المهربين إلى أوروبا فسُجنوا في 'مراكز احتجاز' وبيعوا في أسواق نخاسة سرية في ليبيا في عامي 2017 و2018.

ويتبين من تحليل جميع مصادر المعلومات أن المهاجرين يهرَّبون عبر بلدان أفريقية عديدة للوصول إلى وجهتهم النهائية ولا سيما أوروبا وبلدان أفريقية أخرى.

والهجرة غير المشروعة وتهريب المهاجرين الذي تستتبعه يعكسان في كثير من الأحيان حركة الهجرة النظامية. ومنطقة شمال أفريقيا هي في الوقت الحاضر مركز للمهاجرين الأفارقة المهربين نحو أوروبا. وسواء أكانت حركة المهاجرين المهربين تمر عبر المنطقة أو تنطلق منها، فإن بالإمكان تقسيمهم إلى أربع فئات رئيسية هي:

- مهاجرون من شمال أفريقيا يأملون في الوصول إلى أوروبا الغربية؛
- مهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى يأملون في الوصول إلى أوروبا الغربية؛
- مهاجرون من بلدان أخرى يمرون عبر شمال أفريقيا في طريقهم إلى أوروبا؛
- لاجئون وطالبو لجوء استقروا في بلدان شمال أفريقيا ولكنهم يأملون في الوصول إلى أوروبا.

ومن العوامل الأخرى التي قد تسهّل الهجرة غير المشروعة وجود مهاجرين أو مغتربين في بلدان الوجهة أصلهم من أفريقيا. والمهربون يعتمدون أيضا في كثير من الأحيان على الفئات السكانية المحلية الهشة لاستقطاب مواطنيهم لأغراض الهجرة غير المشروعة. وتشير المعلومات إلى أن المهربين من شمال أفريقيا (ولا سيما مصر والمغرب وليبيا) يشغّلون شبابا عاطلين عن العمل في موريتانيا والسنغال وغامبيا وغينيا وكوت ديفوار وغانا لدفع مواطنين في مجتمعاتهم المحلية إلى الهجرة بشكل غير مشروع[58].

ويبدو أن فرنسا، بين البلدان الأوروبية، هي واحدة من أكثر الوجهات المستهدفة لتهريب المهاجرين. وتشير بيانات الهجرة العالمية التي جمعها مركز بيو ووفقا لمركز بيو للأبحاث (Pew Research Center)، تبدو فرنسا، حتى الآن، أهم بلدان الوجهة الأوروبية بالنسبة للمهاجرين من منطقة وسط أفريقيا باستثناء غينيا الاستوائية التي يهاجر مواطنوها إلى إسبانيا، وسان تومي وبرينسيبي التي يهاجر مواطنوها إلى البرتغال[59]. وتفضيل هذه البلدان الأوروبية كبلدان وجهة للهجرة ربما يعود إلى الصلات الثقافية والاقتصادية التي تربطها بمستعمراتها السابقة.

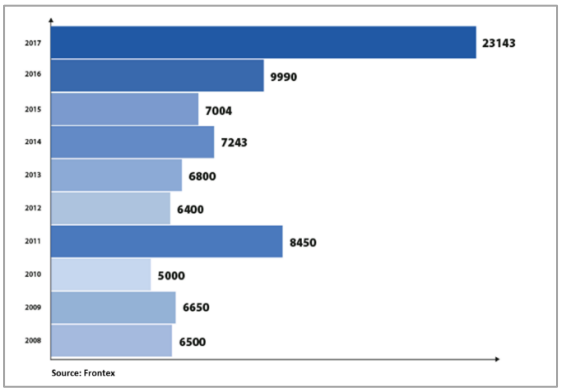

الشكل 4: عدد مرات عبور الحدود بشكل غير مشروع عن طريق غرب البحر الأبيض المتوسط (بحرا وبرا)

وتتوفر على نطاق واسع معلومات موثقة مفادها أن العديد من المهاجرين من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى استعانوا بخدمات مهربين للسفر من بلدانهم الأصلية إلى شمال أفريقيا، وفي معظم الأحيان إلى ليبيا، وصولا إلى إحدى نقاط المغادرة العديدة لركوب البحر الأبيض المتوسط في رحلة محفوفة بالمخاطر من أجل دخول أوروبا. وإن عددا كبيرا من الذين تعذر عليهم دخول أوروبا يفضلون البقاء، بشكل قانوني أو غير قانوني، في شمال أفريقيا كأفضل خيار ثان بدلا من العودة إلى أوطانهم. ويشاركون في الأنشطة الاقتصادية فيها و/أو ينتظرون حتى يتمكنوا من مواصلة رحلتهم إلى أوروبا[60].

ويجتاز مواطنو عدة بلدان أفريقية الحدود داخل المنطقة قبل الوصول إلى الطرق ونقاط الانطلاق الرئيسية التالية في شمال أفريقيا. وهناك طرق رئيسية ثلاث يسلكها المهاجرون من القارة سعيا للوصول إلى أوروبا:

- طريق غرب أفريقيا من السنغال فموريتانيا فالمغرب إلى جزر الكناري الإسبانية[61]؛
- طريق غرب البحر الأبيض المتوسط التي يسلكها المهاجرون من المغرب أو الجزائر إلى إسبانيا؛
- طريق وسط البحر الأبيض المتوسط التي تشكل فيها إيطاليا بلد الوجهة الأساسي وليبيا نقطة الانطلاق الرئيسية وتونس ومصر نقطتي انطلاق ثانويتين[62].

وأفادت الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل فرونتكس (Frontex) بأن عدد المهاجرين الذين يسلكون طريق غرب البحر المتوسط قد ازداد للغاية منذ عام 2016 (انظر الشكل 4) بالتوازي مع انخفاض عدد المغادرين من ليبيا[63].

ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، يتركز في منطقة غرب أفريقيا أكبر عدد من المهاجرين داخل المنطقة، وبدرجة أقل من المهاجرين الذين يتجهون نحو شمال أفريقيا وأوروبا[64].

وعلاوة على ذلك، ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن الوضع الأمني في شمال مالي أدى إلى تهجير السكان داخليا وإقليميا، مع ما يترتب على ذلك من تبعات على صعيد الهجرة الإقليمية، وإدارة الحدود، وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية. وتشكل النيجر في منطقة غرب أفريقيا نقطة الدخول الرئيسية لرعايا غرب ووسط أفريقيا إلى ليبيا وللعائدين هربا من انعدام الأمن في شمال نيجيريا[65]. وتفيد المعلومات بأن مدينة أغاديس تشكل معبر المهاجرين الرئيسي نحو ليبيا. وتشير بعض المصادر إلى أن الجماعات الإجرامية ذات الصلة بالميليشيات في الجنوب يمكن أن تطلب ما بين 800 و1000 دولار لنقل المهاجرين من منطقة فزان المتاخمة للجزائر والنيجر وتشاد إلى طرابلس[66].

وبعض المهاجرين من النيجر ومالي يختارون أيضا الاتجاه إلى المغرب مرورا بالجزائر لسلوك طريق غرب البحر الأبيض المتوسط المؤدية إلى إسبانيا. ويستطيع العديد منهم أيضا العبور إلى ليبيا من الجزائر (بعد دخول الجزائر من مالي)[67]. واستنادا إلى فرونتكس، يعمد المهرِّبون إلى تزويد المهاجرين، تسهيلا لاجتيازهم نقاط التفتيش البرية في الجزائر، بجوازات سفر مالية[68] و/أو مستندات مزورة تبدو كأنها صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وتتيح لهم التظاهر بأنهم لاجئين مسجلين في البلد.

ولنقل الأشخاص بشكل غير مشروع، يستخدم المهربون وسائل مختلفة جوا وبحرا وبرا. وعلاوة على ذلك، يستخدم المهاجرون أساليب شتى لعبور الحدود إلى بلد ما والإقامة فيه بشكل غير قانوني. ومن هذه الأساليب البقاء في البلد بعد انتهاء مدة التأشيرة وتزوير الوثائق والاختباء في مركبات تُنقّل في العبّارات، والقفز فوق الأسيجة المحيطة بمدينتي سبتة ومليلية الإسبانيتين في المغرب أو السباحة حولها[69].

وفيما يتعلق بالجماعات الإجرامية المنظمة، تشير المعلومات المفتوحة المصدر إلى أن أغلبية المهاجرين الذين وصلوا إلى أوروبا بشكل غير قانوني من شمال أفريقيا، سلكوا طرقا بحرية بمساعدة شبكات تهريب منظمة[70]. وبالإضافة إلى ذلك، يشير تقرير فرونتكس لتحليل المخاطر لعام 2018 إلى أن ميسّري تهريب المهاجرين ناشطون في 41 بلدا، الأمر الذي يدل على النطاق الدولي لأنشطة بعض شبكات التهريب. ووفقا لهذا التقرير، في شمال أفريقيا، ينشط على الأراضي الليبية ميسّرون من أكبر عدد من الجنسيات المختلفة، مما يشير إلى أهمية هذا البلد كمركز إقليمي بارز للهجرة غير المشروعة إلى أوروبا. وأفيد[71] بأن عصابات التهريب في ليبيا قد تتكون من ضباط حاليين وسابقين في الجيش/أجهزة إنفاذ القانون منظمين في جماعات إجرامية هرمية صارمة.

وفي منطقة وسط أفريقيا، قد يطلب الناس خدمات مهرب واحد أو أكثر لتسهيل السفر في الأراضي الوعرة وللتفاوض مع جماعات المقاتلين أو الجماعات الإسلامية التي قد تكون هذه الأراضي تحت سيطرتها. ووفقا للأبحاث والمقابلات التي أجراها معهد الدراسات الأمنية في عام 2016 والتي ركزت تحديدا على ممر الهجرة بين النيجر وليبيا، يعمل مهربو المهاجرين في إطار شبكات شديدة التنظيم وتحالفات ضعيفة البنية. ومعظم المهربين الذين تمت مقابلتهم كانوا في السابق ناشطين في نقل السلع المهربة وغير المشروعة، بما في ذلك السجائر والمخدرات والأسلحة الصغيرة، عبر الصحراء والساحل، ولم يتحولوا إلى نقل المهاجرين إلا عندما اشتد الطلب كثيرا على هذه الخدمات قرابة عام 2012[72].

الاتجار بالأعمال الفنية

تشهد القارة الأفريقية زيادة في الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي. والاتجار بالقطع الأثرية جريمة تجتذب المنظمات الإجرامية بشكل متزايد بسبب طلب الأسواق الكبير على الممتلكات الثقافية، الذي يجعل تجارتها غير المشروعة مربحة. ونظرا لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في بعض المناطق، يسهل الحصول على هذه الممتلكات عن طريق سرقتها والتنقيب عنها بشكل غير مشروع وإخراجها من مكانها الأصلي. أضف أن الأنظمة وعمليات

الكشف عنها ليست شديدة الفعالية بسبب الترابط بين قطاعي تجارة التحف الأثرية المشروع وغير المشروع[73]. والأعمال الفنية تهرَّب بمعظمها من القارة الأفريقية إلى أوروبا وأمريكا الشمالية ودول الخليج.

ووفقا للمصادر المفتوحة، يشتد الطلب في شمال أفريقيا على الآثار المصرية واليونانية والرومانية[74] ويتزايد الطلب على القطع الإسلامية القديمة في منطقة الخليج[75]. وتضم منطقة شمال أفريقيا 34 موقعا من مواقع التراث العالمي لليونسكو والعديد من المواقع التاريخية والأثرية التي تحتوي على كنوز قديمة لا تقدَّر بثمن. وهذا ما يجعل المنطقة هدفا مغريا للشبكات الإجرامية.

والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتدهورة تُضعف قدرة الدول على مراقبة حدودها وتأمينها بدقة، مما يؤدي إلى تفاقم الاتجار في الأعمال الفنية في مصر[76] وليبيا وتونس والجزائر. ودفع هذا الوضع بالمجلس الدولي للمتاحف إلى نشر قوائم حمراء[77] للممتلكات الثقافية المصرية والليبية المعرضة للخطر. وتشير المعلومات المستمدة من مصادر مفتوحة إلى أن الوضع هو على نفس القدر من الخطورة في الجزائر[78] وتونس[79] حيث صادرت السلطات كميات كبيرة من القطع الأثرية المسروقة.

ويمكن قسمة مهربي التراث الثقافي إلى مجموعتين رئيسيتين. فهناك أولا أفراد يدفعهم الفقر إلى نهبه ويملكون معرفة جيدة بالمواقع المحلية ولكن معداتهم بدائية؛ وهناك ثانيا جماعات النهب المنظمة التي تستعين بعاملين وتستخدم المعدات الثقيلة والتكنولوجيا المتطورة والسجلات الحكومية لاستهداف المواقع الأثرية[80]. وتشكل المجموعات الإرهابية جهات فاعلة أخرى في الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في شمال أفريقيا. واللجوء المنتظم إلى الاتجار بها كمصدر للدخل من قبل الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش، في سوريا والعراق، قد تم توثيقه إلى حد بعيد[81]. ولوحظت ظاهرة مشابهة، ولكن بدرجة أقل، في ليبيا[82] وتونس[83] ومصر[84].

وتُعرف أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بأنهما تشكلان تقليديا وجهتين للقطع الأثرية المصرية القديمة التي يتم الاتجار بها. وبالإضافة إلى ذلك، برزت منطقة الخليج في السنوات الأخيرة كسوق مهمة للتحف الإسلامية التي تُجمَع في شمال أفريقيا[85]. وتشمل طرق النقل التي كُشفت طرقا برية وبحرية وجوية. والشحن البحري بالحاويات هو الأسلوب المفضل لنقل القطع الأثرية الضخمة[86]. ويمكن تهريب القطع الصغيرة مثل العملات المعدنية والمجوهرات والمواد العضوية (النسيج أو الرَق) عن طريق الجو. ويستخدم المهربون طرقا مباشرة إلى بلدان الوجهة الرئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية ودول الخليج، أو غير مباشرة بهدف إخفاء مصدر السلع. ونقاط العبور التي كُشفت تشمل غزة والأردن وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وتركيا.

وأخيرا، يمكن للتراث الثقافي المسروق من بلدان غرب أفريقيا مثل مالي أن يمر عبر شمال أفريقيا على طرق الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين[87].

وتباع الممتلكات الثقافية غير المشروعة عن طريق تجار الأعمال الفنية وصالات العرض، ودُور المزادات، والإعلانات الصحافية، وأسواق السلع المستعملة، ومحلات التحف، ومنصات الإنترنت. والبيع عبر الإنترنت يسهل ويعزز الاتجار بالقطع الأثرية[88]، كما يتضح من حالات حديثة لبيع قطع مصرية على موقع إي باي (eBay)[89]. وأخيرا، يشكل إنتاج مستندات مزورة عن مصادر القطع الأثرية جزءا لا يتجزأ من الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي. وتهدف هذه الممارسة إلى إخفاء المصدر الحقيقي للسلع المهربة لتيسير بيعها في الأسواق[90].

وفي منطقة الجنوب الأفريقي، تشمل الجريمة التي تطال الأعمال الفنية سرقة ممتلكات ثقافية شتى عالية القيمة، والحصول على الأعمال الفنية أو قطع أخرى عن طريق الاحتيال، والإغارة أو السطو على مختلف المواقع الثقافية والمتاحف. ويمكن مبادلة الأعمال الفنية والقطع الثقافية بمجموعة من السلع الأخرى غير المشروعة مثل الأسلحة النارية أو المخدرات. وتحقق سرقة هذه الأعمال والقطع أرباحا مباشرة وتؤدي أيضا إلى أعمال إجرامية أخرى، وكثيرا ما يتبين أنها تستخدَم في أنشطة غسيل الأموال.

وفي غرب أفريقيا، تتعرض الممتلكات الثقافية لخطر السرقة من المتاحف والمواقع الدينية، ويُحتمل تصديرها واستيرادها بشكل غير مشروع. وفي وسع المجرمين أيضا نقل ملكيتها وإنتاج مستندات مزورة بطريقة غير شرعية لاستخدامها في تجارة هذه الممتلكات. ويمكن للتنظيمات الإجرامية المشاركة في الاتجار بالممتلكات الثقافية المقلدة أو المزورة للحصول على دخل وموارد مالية أو تنفيذ أنشطة غير مشروعة أخرى[91]. ويعتقد أن الممتلكات الثقافية معرضة لخطر التدمير والسرقة أثناء النزاعات المسلحة أو في الأماكن التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية.

وعلى الرغم من أن تحقيق الأرباح هو ما يدفع غالبا إلى سرقة القطع الثقافية، يشير التحليل إلى أن الجماعات الإرهابية قد تهتم بالرمزية التاريخية للأعمال الفنية وبالتالي بتدميرها. وقد تترك هذه الأعمال عواقب وخيمة ليس على اقتصاد القارة وأمنها فقط ولكن أيضا على صون تراثها الثقافي والعالمي[92].

الجريمة البيئية

تشكل الجرائم البيئية تهديدا كبيرا لأفريقيا. فاستغلال الموارد الطبيعية والصيد غير المشروع للأجناس الحيوانية يؤثران سلبا في تنمية واقتصاد البلدان ويقوضان التنوع البيولوجي والسلامة البيئية للقارة بدرجات متفاوتة. ويدرُّ هذا النوع من الجرائم أرباحا ضخمة للتنظيمات الإجرامية. وهو عموما نشاط عابر للحدود الوطنية،

يربط البلدان الأفريقية فيما بينها ويربط القارة بالعالم، وغالبا ما يرتبط بالفساد[93].

ويمكن تقسيم الجرائم البيئية إلى استغلال الموارد الطبيعية والجرائم الماسة بالأحياء البرية. والقسم المتعلق باستغلال الموارد الطبيعية يغطي عمليات قطع الأشجار غير المشروع، والقسم المتعلق بالجرائم الماسة بالأحياء البرية يتناول الصيد غير المشروع لمختلف أجناس الحيوانات.

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة شمال أفريقيا غير مشمولة بالقسمين التاليين لأن معلومات المصادر المفتوحة التي تغطي هذه الجريمة في شمال أفريقيا قليلة أو معدومة.

قطع الأشجار غير المشروع

تضم أفريقيا مناطق حرجية شاسعة، من بينها حوض الكونغو الذي يشكل ثاني أكبر غابة استوائية مطيرة في العالم. وبسبب هوامش الربح العالية وتزايد الطلب العالمي على موارد الغابات في القارة، يزدهر قطع الأشجار غير المشروع[94]، الأمر الذي يسرّع وتيرة تدهور نظام الغابات البيئي في أفريقيا.

كما يؤدي قطع الأشجار غير المشروع إلى خسارة الإيرادات الضريبية وضياع الفرص الاقتصادية، مما يساهم في انتشار الفقر والنزاعات في أوساط السكان الذين يعتمدون على موارد الغابات. ويستخدم الخشب غير المشروع لغايات مختلفة، مثل صناعة الفحم والأثاث الخشبي وبناء المنازل. ويستخدَم أيضا في صناعة العطور.

وتشارك جهات فاعلة عديدة في قطع الأشجار غير المشروع في أفريقيا، بما فيها شركات صناعية لقطع الأشجار. وفي عملية نفذها جهاز إنفاذ القانون، تبين أن 75 في المائة من أكثر من 120 شركة أخشاب في موزامبيق تورطت في أنشطة غير مشروعة في شهر آذار/مارس 2017 وحده. وخلال هذه العملية، صودر ما لا يقل عن 150 000 متر مكعب من الأخشاب[95]. كُشف عن عدد كبير من الشركات التي لم تسدد ضرائب على الأرباح التي جنتها في أفريقيا، ودفعت رشاوى لمسؤولين حكوميين للتغاضي عن انتهاكاتها، وأساءت استخدام التصاريح التي مُنحتها لقطع الأشجار إذ إنها لم تعلن عن كميات الأخشاب التي قطعتها وقطعت أشجارا أصغر من الحجم المفروض قانونيا وخارج الأماكن المحددة التي يُسمح فيها بقطع الأشجار[96].

وفي الربع الأول من عام 2016، وجهت الكاميرون إشعارات تحذيرية إلى 35 شركة، وأرجأت منح تراخيص لأربع شركات لقطع الأشجار، وحصّلت 54,2 مليون فرنك أفريقي (حوالي 97 000 دولار أمريكي) من الغرامات التي فُرضت بسبب تنفيذ أنشطة غير قانونية في قطاع الغابات[97].

ويشتبه أيضا في تورط الجماعات المسلحة في الاتجار غير المشروع في أفريقيا لتمويل عملياتها، بما فيها ميليشيا Anti-Balaka وميليشيا Ex-Seleka في جمهورية أفريقيا الوسطى[98] والقوات الديمقراطية المتحالفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية[99].

والجماعات الإرهابية متورطة أيضا في هذه الجريمة. فعلى سبيل المثال، يشتبه في أن حركة الشباب هي مصدّر رئيسي للفحم غير المشروع في الصومال. ووفقا لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تجني الحركة عائدات من الفحم والموارد الطبيعية الأخرى في البلد وتحقق أرباحا لا تقل عن 10 ملايين دولار أمريكي سنويا[100].

والمنظمات الإجرامية المتورطة في قطع الأشجار غير المشروع في أفريقيا هي، وفقا لمعلومات World Check[101]، تنظيمات محلية عموما ناشطة في بلدانها. ويستغل المجرمون غياب أجهزة إنفاذ القانون في أجزاء معينة من أفريقيا وضعف المراقبة وضآلة العقوبات المالية[102].

ويستخدم المجرمون عددا من الطرق لتهريب الأخشاب غير المشروعة. وجمهورية أفريقيا الوسطى هي بلد عبور ومصدر لها، إذ أفيد بتهريب 000 6 متر مكعب منها إلى تشاد[103].

وفي شرق أفريقيا، يشتد الطلب على القمبريط (combretum) الذي ينتج فحما من أجود النوعيات، وهو مطلوب كمصدر رئيسي للطاقة المنزلية في أفريقيا وفي العديد من دول الشرق الأوسط[104].

وفي منطقة الجنوب الأفريقي، يتم الحصول على الأخشاب غير المشروعة من زامبيا وموزامبيق وتصل إلى ميناء دار السلام في تنزانيا للتصدير[105].

وعلاوة على ذلك، حاولت ثلاث شركات صينية تصدير الأخشاب بطريقة غير مشروعة من موزامبيق إلى وجهة يُحتمل أنها كانت آسيا[106]. وقد أكدت هيئة التحقيقات البيئية أهمية آسيا في مجال قطع الأشجار غير المشروع في المنطقة إذ أفادت بأن معظم الأخشاب غير المشروعة المهربة من موزامبيق في عام 2013 انتهى بها المطاف في الصين[107]. كما تم تهريب كميات كبيرة من الأخشاب غير المشروعة إلى جنوب أفريقيا[108].

والموانئ في أفريقيا هي نقاط خروج رئيسية لتهريب الأخشاب إلى آسيا وأوروبا[109]. وبعض الوجهات الأوروبية التي كُشفت فيها أخشاب غير مشروعة من أفريقيا الوسطى هي أنتويرب (بلجيكا)[110] وكاين (فرنسا) ولا روشيل (فرنسا) وفيانا دو كاستيلو (البرتغال) وليشويس (البرتغال)[111].

الجرائم الماسة بالأحياء البرية

إن أفريقيا هي موطن لأجناس من الحيوانات الشديدة التنوع، بعضها من أكثر الأنواع تعرضا للانقراض وبالتالي من أضعفها على الأرض. وتُصاد الحيوانات بشكل غير مشروع وتُهرَّب لأسباب شتى، منها استخدامها كحيوانات أليفة أو لاستهلاك لحومها أو لاستخدام أعضائها في الطب التقليدي.

والجريمة الماسة بالأحياء البرية هي بطبيعتها عابرة للحدود الوطنية. فالصيادون يجتازون الحدود لصيد الحيوانات على نحو غير مشروع في بلدان أخرى قبل أن يعودوا بها عبر الحدود لبيعها بالجملة.

ويشير التحليل إلى أن التنظيمات الإجرامية ناشطة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية[112]. كما يبين التحليل أن التنظيمات الإجرامية المتورطة في الجرائم الماسة بالأحياء البرية تتعاون مع المجرمين المحليين لتوفير الموارد والمستندات المزورة في بعض الأحيان، وتعمل مع الشبكات الإجرامية الإقليمية والدولية لتهريب منتجات وأجناس من الأحياء البرية عبر الحدود وتنسيق بيعها ووجهتها النهائية[113].

والموانئ والمطارات في أفريقيا، مثل ميناء دوالا في الكاميرون أو مومباسا في كينيا، هي على الأرجح مراكز الاتجار بمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة لأنها تشكل نقاط دخول وخروج إلى القارة ومنها لكميات كبيرة من السلع.

وبالإضافة إلى الصيادين غير المشروعين المنظمين، أفيد بتورط جماعات مسلحة من غير الدول في أفريقيا في الجرائم الماسة بالأحياء البرية كوسيلة لدر الدخل؛ ومن هذه الجماعات مقاتلو ميليشيا Anti-Balaka وميليشيا Ex-Seleka في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجنجويد في السودان، وجيش الرب للمقاومة في أوغندا. ففي عام 2015، على سبيل المثال، أرسل جوزيف كوني، زعيم جيش الرب للمقاومة، مقاتلين إلى متنزه غارامبا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية لجلب 100 ناب من أنياب الفيل[114]. ورعاة الماشية الرحّل من الشعب الفولاني في السودان، الناشطون في جمهورية أفريقيا الوسطى، متورطون أيضا في ارتكاب الجرائم الماسة بالأحياء البرية إذ يصيدون العَلند العملاق والجاموس لأكل لحومهما. ويشتبه أيضا في تهريب شعب الفولاني لمنتجات الأحياء البرية، بما في ذلك عاج الفيل وجلود النمر عبر الحدود الوطنية ولا سيما إلى أوغندا وجنوب السودان[115].

وتتعرض مجموعة من أنواع الحيوانات في أفريقيا بشكل خاص للصيد غير المشروع والاتجار لأنها مطلوبة بشدة في أجزاء معينة من العالم، وتحديدا في آسيا. وقد اعتُبر الاتجار بعاج الفيل والقِرَدة العليا وقرون وحيد القرن والبانغولين تهديدا رئيسيا في غرب أفريقيا ووسطها

وشرقها وجنوبها. والصيد غير المشروع لجميع الحيوانات، وليس فقط للحيوانات المذكورة أعلاه، هو نشاط منهجي ومشكلة متفاقمة. ففي جميع أنحاء أفريقيا، تصاد خلافا للقانون مجموعة من الحيوانات الأليفة والبرية. ولكن يجري هنا تقييم الحيوانات المهددة بالانقراض لتسليط الضوء على أبرز جوانب التجارة غير المشروعة في الأحياء البرية التي تجري في القارة.

القِرَدة العليا

تعيش في غابات أفريقيا المطيرة مجموعة من أنواع القِرَدة منها البونوبو والشمبانزي والغوريلا والأورانغوتان التي تتعرض للاتجار بشكل خاص. والاتجار بالقِرَدة نشاط إجرامي مربح للغاية. فهذا الحيوان يُستهدَف للحمه أو يُلتقَط حيا لأغراض الترفيه عن الإنسان. وفيما يتعلق بصيد القرد للحمه، تبين أن قطع الأشجار والتعدين غير القانونيين في مواطن القرود في أفريقيا يساهمان في اتساع نطاق بيع لحوم القردة البرية[116].

وتُهرَّب القرود من الغابات عبر موانئ ومطارات لا تخضع لتدابير أمنية مشددة لينتهي بها المطاف في منازل فاخرة، وقطاع الترفيه السياحي، وحدائق الحيوانات في آسيا والشرق الأوسط وأوروبا[117]. والاتجار بالقرود في وسط أفريقيا يجري عبر عدة نقاط، بما فيها مصر والسودان وإثيوبيا وليبيا[118] (انظر الشكل 5).

وفيما يتعلق بغرب أفريقيا، فإن القرود تُهرَّب من بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا وغينيا وغينيا-بيساو وليبريا

الشكل 5: طرق تهريب القِرَدة من وسط أفريقيا إلى الأسواق الدولية مرورا ببلدان العبور

ومالي ونيجيريا وسيراليون. واعتُبرت نيجيريا بلد عبور لها[119].

البانغولين

البانغولين هي أكثر الحيوانات البرية التي يتم الاتجار بها في العالم وتتناقص أعدادها بشكل سريع. والطلب على حراشفها هو أكثر منه على عاج الفيل وقرون وحيد القرن[120]. وتُستهدَف البانغولين للحمها ولجلدها المستخدم في المنتجات الجلدية وللكيراتين الذي يدخل في الطب التقليدي في أفريقيا وآسيا[121].

وبسبب ارتفاع الطلب عليها وتناقص أعدادها، تشهد أسعار أجزاء البانغولين في السوق غير المشروعة ارتفاعا حادا يصل إلى عدة آلاف من الدولارات للكيلوغرام الواحد في بعض البلدان الآسيوية[122].

وقد تم تحديد نيجيريا وسيراليون وتوغو كبلدان مصدر له[123]، وكوت ديفوار كبلد مصدر وعبور للاتجار

به[124]. وفي تموز/ يوليو 2017، فُككت في كوت ديفوار[125] شبكة إجرامية دولية يشتبه في اتجارها بحراشف البانغولين.

وعلاوة على ذلك، يشتبه في أن كينيا وأوغندا وإثيوبيا وموزامبيق والكاميرون وغينيا وليبيريا وغينيا الاستوائية هي مراكز للإتجار بالبانغولين[126].

ويُهرَّب البانغولين أيضا من حوض الكونغو إلى آسيا ولا سيما الصين وفيتنام. وفي إطار عملية Thunderstorm التي نُفذت في أيار/مايو 2018 بقيادة الإنتربول لمكافحة الاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية، صادرت السلطات البحرية الفيتنامية نحو 4 أطنان من حراشف البانغولين على متن سفينة قادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية[127]. كما أفيد بالاشتباه في قيام عدد من المواطنين الصينيين الذين يعملون في مشاريع تدعمها الصين في حوض الكونغو بتهريب منتجات البانغولين إلى الصين[128]. وعلاوة على ذلك، تحمل المعلومات المتوفرة عن وسط أفريقيا إلى الاعتقاد أن شبكات التصدير الإجرامية تستعين بصيادين متخصصين لصيد البانغولين بشكل غير مشروع في مناطق نائية لتفادي كشف أمرها من قبل أجهزة إنفاذ القانون[129].

الفِيَلة

يشير أحدث تقرير لاتفاقية التجارة الدولية بأجناس الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES) بشأن حالة الفِيَلة وتجارة العاج إلى أن صيد الأفيال غير المشروع في أفريقيا في عام 2016 كان يتناقص وانخفض إلى مستويات ما قبل عام 2008. ومع ذلك، فإن الفيل الأفريقي لا يزال يصاد بأعداد كبيرة على نحو غير مشروع.

وكُشف عن صيدها بشكل غير مشروع عبر الحدود في أفريقيا. ودخل صيادون من الكاميرون متنزه منكبي الوطني في غابون وقاموا بتهريب غنائمهم غير القانونية إلى دوالا في الكاميرون، وهي مركز رئيسي لتصدير عاج الفيل[130].

وفي عام 2017، قامت سلطات إنفاذ القانون في كوت ديفوار بتفكيك تنظيم إجرامي يشتبه بتورطه في الاتجار بالعاج بين كوت ديفوار وبوركينا فاسو ومالي وغينيا، وفقا لشبكة الناشطين البيئيين للحكومة وإنفاذ القانون (EAGLE). وضُبطت في العملية 400 قطعة من عاج الفيل المنحوت و40 كلغ من عاج الفيل الخام و7 من جلود الفهد[131].

وفي شرق أفريقيا، يعبر عاج الفيل أوغندا إلى تنزانيا التي تشكل وجهته المقصودة. ومراكز العبور الأخرى هي جنوب السودان وبوروندي[132].

وتوجد روابط مهمة بين أفريقيا وآسيا في سياق تجارة العاج غير المشروعة. ففي آذار/مارس 2018، أصدر الإنتربول نشرة حمراء بناء على طلب من سلطات ملاوي بشأن مواطن من غامبيا يُشتبه في أنه مهرّب عاج، بعد مصادرة مئات من أنياب الأفيال في تايلند. والمشتبه به مطلوب في تهمة ''تصدير تذكارات حكومية بدون تصريح'' ويشتبه في إخفائه 330 كلغ من قطع العاج في شحنة سُميت كذبا بأنها أحجار كريمة خام، أُرسلت من ملاوي وصودرت في بانكوك (تايلند) في أوائل آذار/مارس 2018. وبسبب المخاوف الشديدة المرتبطة بالاتجار بالعاج بعد مصادرة كمية منه غير مشروعة في شحنة مماثلة مهربة من أفريقيا في عام 2016، أجرت سلطات الجمارك عمليات تدقيق إضافية في الشحنة وكشفت عن 442 قطعة من العاج (تبلغ قيمتها حوالي 000 500 دولار أمريكي) مخبأة في عدة حاويات. واعتقل مواطن غامبي آخر في بانكوك (تايلند) عندما حاول استلام الشحنة التي تحتوي على العاج المهرب. ويشتبه في أن مواطني غامبيا الاثنين هما جزء من عصابة لتهريب العاج متورطة في تهريب أنياب الفيل من أفريقيا إلى آسيا[133].

ويشتبه في أن مواطنين آسيويين ينشطون في تنظيمات إجرامية منظمة تؤدي دورا بارزا في تجارة عاج الفيَلة في وسط أفريقيا[134]، وتحولت هونغ كونغ إلى نقطة عبور رئيسية للعاج غير المشروع بعد أن ضبطت فيها 7,9 أطنان منه في عام 2013 مقارنة بـ 3,2 أطنان في عام 2010[135].

وحيد القرن

إن الصيد غير المشروع لحيوانات وحيد القرن جريمة منتشرة في منطقتي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وأفيد في السنوات الأخيرة بأن أكثر البلدان تضررا من هذا النشاط الإجرامي هي جنوب أفريقيا وناميبيا وزمبابوي وكينيا[136].

وهي تجارة مربحة لأن قيمة قرن وحيد القرن يمكن أن تصل إلى 000 20 دولار أمريكي على الأقل في الأسواق الآسيوية. وقرون وحيد القرن مطلوبة في المقام الأول لاستخدامها في الطب التقليدي في آسيا.

وفي منطقة شرق أفريقيا، اعتُبرت كينيا مصدرا ومعبرا رئيسيين لصيد وحيد القرن غير المشروع[137]. غير أنها تشهد في عام 2018 انخفاضا حادا في الصيد غير المشروع للأفيال ووحيد القرن، وفقا لوزارة السياحة والأحياء البرية الكينية، وذلك على ما قيل، بفضل الجهود التي بدأت تبذلها الحكومة في عام 2012 لحماية المتنزهات الوطنية ومحميات الصيد. وصدر قانون لحماية الأحياء البرية في عام 2014 لفرض عقوبات أشد قسوة على الصيادين غير المشروعين والأفراد المتورطين في التجارة غير المشروعة في أنواع الأحياء البرية المحمية[138]. وعلى الرغم من انحسار الصيد الجائر

لوحيد القرن وتشديد الحماية على ما تبقى منه، ما زالت التنظيمات الإجرامية تواصل استهدافه ولم تتوقف تجارته.

والتنظيمات الإجرامية الضالعة في تجارة قرون وحيد القرن الأفريقي تجني أرباحا طائلة من هذه التجارة في الأسواق الدولية، علما أن آسيا هي وجهتها الرئيسية.

وقد كُشفت روابط جنائية بين التنظيمات الإجرامية الضالعة في الجرائم الماسة بالأحياء البرية وتلك الضالعة بالاتجار بالمخدرات في منطقة الجنوب الأفريقي، ولا سيما العقاقير أو السلائف الكيميائية للمخدرات الاصطناعية المرتبطة بآسيا. وتشير المصادر المفتوحة إلى حالة حديثة العهد كان فيها مواطنون صينيون ناشطون انطلاقا من جنوب أفريقيا ضالعين في الوقت نفسه في الاتجار بقرون وحيد القرن وتجارة الماندراكس غير المشروعة[139].

وعلى الرغم من أن منطقتي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي هما أبرز منطقتين في القارة من حيث ظاهرة صيد وحيد القرن غير المشروع، فإن هذا النشاط الإجرامي يمتد إلى أجزاء أخرى من أفريقيا. ويشتبه في أن التنظيمات الإجرامية في غرب أفريقيا مرتبطة بحلقة واسعة من مجرمي الأحياء البرية المنظمين في أفريقيا الذين يقال إنهم يوردون قرون وحيد القرن للمجرمين في لاوس وتايلند وفيتنام[140].

الجرائم المالية

كثيرا ما تكون الجرائم المالية في أفريقيا معقدة ومتعذرا كشفها، ويصعب بالتالي قياسها. وظاهرة استخدام السيولة، وأنظمة تحويل الأموال غير الرسمية والتحويلات المالية من الخارج تغذي القطاع المالي غير الرسمي في القارة.

ولا يمكن التقليل من أهمية تبعات الجرائم المالية على أفريقيا لأن عواقبها تطال الشركات والحكومات والمؤسسات الوطنية، وفي النهاية المواطنين الذين يعتمدون عليها.

ووفقا للدراسة الاستقصائية العالمية المتعلقة بالجريمة الاقتصادية التي أجرتها مؤسسة Price Waterhouse Cooper (PwC) في عام 2016، ازدادت الجرائم الاقتصادية[141] بنسبة 7 في المائة في أوساط الشركات الأفريقية مقارنة بالنتائج المسجلة في عام 2014. وأشارت الدراسة أيضا إلى ارتفاع ظاهر في النسبة المئوية للشركات المتضررة من الجرائم المالية في أفريقيا (57 في المائة) مقارنة بالمعدل العالمي (36 في المائة). ووفقا لهذه الدراسة، مع أن الجرائم المالية التقليدية التي يسهل كشفها، بما فيها ذلك اختلاس الأصول المالية والرشوة والفساد والاحتيال في عمليات الشراء وفي المحاسبة، لا تزال الأكثر شيوعا في العالم، أضحت عمليات الإبلاغ عن الجرائم السيبرية التي تتعرض لها الشركات هي الأكثر تزايدا[142].

وخلصت دراسة عام 2018 الاستقصائية العالمية لمؤسسة Thomson Reuters، التي ركزت على كلفة الجرائم المالية[143]، إلى أن الشركات الأفريقية تعاني من الاحتيال والسرقة وغسيل الأموال والجرائم المالية الأخرى بمعدل أعلى من المتوسط العالمي. ووفقا للدراسة المذكورة، فإن 53 في المائة من رؤساء الشركات الذين طُرح عليهم السؤال في أفريقيا مقابل 47 في المائة على مستوى العالم، أكدوا أن شركتهم أو منظمتهم شهدت جريمة على الأقل من الجرائم المالية في الاثني عشر شهرا الماضية، واعتبروا أن جرائم الإنترنت والاحتيال هي الجرائم المالية الأكثر شيوعا. وعلى صعيد التبعات، قدرت الشركات التي شملتها الدراسة خسارتها الإجمالية بنحو 1,45 ترليون دولار أمريكي، أي حوالي 3,5 في المائة من أرقام مبيعاتها العامة[144].

وتشير النتائج التي توصلت إليها هاتان الدراستان إلى تفاقم الجرائم المالية في أفريقيا وإلى استهداف الشركات الأفريقية بمعدل يزيد على المتوسط العالمي، مما يشير إلى أهمية هذا المجال الإجرامي في القارة.

وتوضح الأقسام التالية الجرائم المالية الكبرى التي كُشفت في مختلف مناطق أفريقيا، ولكنها لا تتناول جميع الجرائم المالية التي تُرتكب في القارة.

الاحتيال

وتشهد قارة أفريقيا حالات احتيال، وتنفَّذ مخططات معقدة للجريمة المالية في كل بلد افريقي، مما يدر على التنظيمات الإجرامية أرباحا هائلة.

وأكثر أنواع الاحتيال شيوعا في القارة هو الاحتيال المصرفي، سواء أكان ذلك عبر السرقة المباشرة لتفاصيل الهوية من أجل الاستيلاء على الحسابات المصرفية الفردية، أم اتباع أساليب احتيالية أكثر تعقيدا مثل الرهن العقاري أو الاستثمار للسطو على مبالغ مالية ضخمة بشكل مباشر من المؤسسة.

وثمة جرائم مالية أخرى متعلقة بالخدمات المصرفية، وهي تشمل سرقة معلومات بطاقات السحب أو البطاقات الائتمانية أو استنساخها، أو الاحتيال الذي يشمل أنواعا أخرى من بطاقات السحب الإلكترونية التي تمنحها مؤسسات معينة والشائعة في المنطقة، مثل بطاقات الوقود. وأفادت وحدة الاستخبارات المالية المغربية استخدام التحويلات المصرفية المزورة وبطاقات الدفع المسبق في مخططات غسل الأموال[145].

وتُكشَف مخططات أخرى في جميع أنحاء المنطقة أيضا، تتعلق بالاحتيال التجاري، مثل الاحتيال على التأمين والاحتيال المتعلق بمعاملات ملكية العقارات، التلاعب بالبيانات المالية ومكائد أو مخططات شتى تنفَّذ عبر رسائل البريد الإلكتروني الأخرى أو عبر

التصيد الاحتيالي، أو استهداف المسنين وقطاعات سكانية هشة أخرى. وعمليات الاحتيال ومخططات التصيد الاحتيالي بالبريد الإلكتروني يقوم بها عدد من الشبكات الإجرامية المختلفة.

ومن أشكال الاحتيال المالي الأخرى التي تُرتكب في المنطقة 'الاحتيال الرومنسي' أو 'الابتزاز الجنسي' الذي يتمثل في استدراج الضحايا للقيام بأفعال جنسية وهم عراة أمام كاميرا متصلة بالويب. ويصور المجرمون هذه الأفعال بالفيديو ويستخدمونها بعد ذلك لابتزاز الضحايا وتهديدهم. ويتصل المجرمون عادة بالضحايا عبر الإنترنت مستخدمين معلومات شخصية كاذبة.

ويشتبَه في تورط الجماعات الإرهابية في شمال أفريقيا في عمليات الاحتيال. ويشتبَه في أن فرع شمال أفريقيا لجماعة التكفير والهجرة، وهي حركة جهادية إسلامية مصرية، ضالع في تزوير الوثائق والاحتيال بواسطة بطاقات الائتمان[146].

تزوير العملات

إن تزوير العملات هو تجارة مربحة بالنسبة للمجرمين الذين يستغلون الأشخاص العاديين لتداول العملات المزيفة. هذا النوع من الإجرام له عواقب وخيمة على أفريقيا، ويزعزع استقرار العملات الوطنية، وبالتالي يُبطئ النمو الاقتصادي للبلدان الأفريقية.

وذكرت مصادر مفتوحة أن العملات المزيفة تؤثر على معظم بلدان غرب أفريقيا[147]، فيتم تهريب هذه العملات كل عام، والتي تصل إلى ملايين الدولارات.

في نيسان/ أبريل 2018، ووفقا لوكالة مكافحة الفساد في نيجيريا، تم القبض على مواطن نيجيري للاشتباه في حيازته لأوراق نقدية مزورة بقيمة 400 000 دولار أمريكي. ويشتبه أيضا في أنه يدير تنظيما إجراميا يزور دولارات ويستخدمها للاحتيال على الزبائن [148].

وسبق أن ألقت وكالة مكافحة الفساد في نيجيريا القبض على عدد من تجار العملة المزيفة في الجزء الشمالي من البلاد، والذي يعتبر مركزًا لتجارة العملات الأجنبية[149].

وعلاوة على ذلك، زاد تزوير الدولار في السنوات الأخيرة نظرًا لأن المزيد من الدول، بما في ذلك الدول الأفريقية، تستخدم الدولار الأمريكي[150].

كما تنتشر هذه الجريمة في جنوب وشرق إفريقيا. في كانون الثاني/ يناير 2018، ألقت سلطات إنفاذ القانون في جنوب إفريقيا القبض على شخص يشتبه في تورطه في عملية احتيال تتصل بتزوير عملات. تم العثور عليه بحوزة R300 000 (حوالي 20 823 دولار أمريكي) من العملات المزورة، عملات أجنبية أخرى،

آلة طباعة، ضاغط ورق ومواد أخرى ضرورية لصناعة المال المزيف[151].

المصدر: الإنتربول

في كينيا، تزوير العملات هو أكثر أشكال الاحتيال شيوعًا، حيث تمثل المعاملات المالية بالهاتف المحمول ووكلاء البنوك الأهداف الرئيسية[152].

كما هناك احتمال كبير لانتشار العملات المزيفة في شمال ووسط إفريقيا على الرغم من نقص المعلومات المتاحة.

وهنالك العديد من الدوافع الكامنة وراء هذه الجريمة، مثل عدم استخدام أجهزة متخصصة للتعرّف على العملات المزيفة، ونقص التدريب بين تجار النقد على تحديد الأوراق النقدية المزيفة، وعدم الإبلاغ من قبل ضحايا هذه الجريمة، وحيث يتم خداعهم، فقد يحاولون تمرير الأوراق النقدية المزيفة إلى أشخاص آخرين دون علمهم[153].

الهجمات السيبرية واختراق المؤسسات المالية

تتزايد الاعتداءات السيبرية وعمليات الاختراق التي تستهدف المؤسسات المالية في أفريقيا. ففي شرق أفريقيا مثلا، تمكن المجرمون من الوصول إلى نُظم تكنولوجيا المعلومات والمنظومات الشبكية في بعض المصارف أو إلى حسابات محددة، وشرعوا في إجراء تحويلات إلكترونية إلى حسابات مصرفية في الخارج و/أو تسهيل عمليات سحب الأموال من أجهزة الصرف الآلي في جميع أنحاء العالم. وشهدت المنطقة أيضا 'سرقة مصرف بنغلاديش' غير المسبوقة في شباط/فبراير 2016، وهذا أكبر وأشرس اعتداء إجرامي سيبري يستهدف المصارف والمؤسسات المالية في التاريخ الحديث. وتعرض مستخدمو التطبيقات المصرفية على الأجهزة المحمولة لاعتداءات ببرمجيات خبيثة (عن طريق فيروسات البرمجيات المصرفية 'أحصنة طروادة'[154]) على هواتفهم الذكية. ووقعت هذه الاعتداءات عندما دُمجت مجموعة 'أحصنة طروادة مصرفية' وجرى تمويهها في تطبيقات الاستخدام العام واستهدفت مستخدمي تطبيقات الشراء (متجر Google Play مثلا). بعد ذلك قام زبائن المصارف العالمية والوطنية والمؤسسات المالية بتنزيل البرمجيات الخبيثة التي أتاحت الاطلاع على تفاصيل حساباتهم المصرفية. وبرمجيات أحصنة طروادة، عندما يتم تنزيلها مع تطبيقات الاستخدام العام، تهدف إلى محاكاة التطبيقات المصرفية الحقيقية

في محاولة لسرقة المعلومات المصرفية الحساسة ولا سيما معلومات تسجيل الدخول وتفاصيل بطاقات الائتمان الخاصة بالزبائن.

السلع المقلدة

يمثل الاتجار بالسلع المقلدة تهديدا بارزا للسلامة والصحة العامة في العالم أجمع، وبخاصة في القارة الأفريقية. ويضر التقليد بالسلامة العامة وبالشركات التي تنتج السلع المشروعة وتبيعها. ويؤثر سلبا أيضا في الاقتصادات الوطنية عندما تخسر الحكومات عائدات الضرائب على المنتجات المصنعة أو المباعة في السوق السوداء، الأمر الذي يعرض المستهلكين للخطر من جراء استخدام منتجات لا تستوفي المعايير اللازمة. وتضطلع الجماعات الإجرامية المنظمة بدور مركزي في تجارة السلع المقلدة والمقرصنة وتكسب عائدات مهمة من هذه الأسواق غير المشروعة.

ووفقا للبيانات المتوفرة، تشير التقديرات إلى أن القيمة الإجمالية للقرصنة والتقليد يمكن أن تصل، بحلول عام 2022، إلى مبلغ هائل قدره 2,3 ترليون دولار أمريكي مع تكاليف عالمية قدرها 4,2 ترليون دولار أمريكي[155]. ويطال التقليد والقرصنة مجموعة متنوعة من المنتجات في القارة الأفريقية، غير أن الأدوية المقلدة هي أكثر المنتجات التي يتم الاتجار بها في معظم أنحاء أفريقيا. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تودي هذه الأدوية بحياة نحو 100 000 شخص في أفريقيا سنويا. وتمثل ما يقرب من 30-60 في المائة من إجمالي سوق المستحضرات الصيدلانية في القارة[156].

المستحضرات الصيدلانية المقلدة

تعتبر الأدوية المقلدة تهديدا إجراميا مرتفعا. فعلى سبيل المثال، أفضت العملية المشتركة لمكافحة الأدوية المقلدة وغير المشروعة (ACIM) التي نظمتها منظمة الجمارك العالمية (WCO) والمعهد الدولي للبحوث لمكافحة الأدوية المقلدة (IRACM) في عام 2016، إلى ضبط كميات قياسية من الأدوية غير المشروعة على الحدود الأفريقية. وشملت العملية 16 بلدا أفريقيا هي أنغولا وبنن والكاميرون وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون وغانا وكوت ديفوار وكينيا وموزامبيق وناميبيا ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا وتنزانيا وتوغو. وخلال العملية، صودر على الحدود 113 مليون من المنتجات الصيدلانية غير المشروعة وما يقرب من 900 مليون من الأدوية المقلدة وغير المشروعة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 60 مليون دولار أمريكي. وصودر بعض أكبر الكميات منها في نيجيريا وبنن وكينيا وتوغو وأنغولا وموزامبيق وناميبيا وجنوب أفريقيا[157].

وفي عام 2017، أدت عملية Heera التي نُفذت بقيادة الإنتربول إلى ضبط أكثر من 420 طنا من المنتجات الصيدلانية والطبية غير المشروعة في غرب أفريقيا. وفي سياق العملية، ضُبط حوالي 100 طن من

المستحضرات الصيدلانية غير المشروعة المخبأة في شاحنات محملة بالفاكهة في كورو (بنن). وأفيد بأن الشاحنات كانت قادمة من غينيا وفي طريقها إلى بلدان مختلفة في المنطقة[158].

وبشكل عام، تستدعي المستحضرات الصيدلانية المقلدة في أفريقيا القيام بأشكال مختلفة من التزوير والتزييف، بما يشمل الاستيراد غير المشروع، وتقليد الإنتاج على المستوى المحلي، وتحويل المنتجات من مسارها وإعادة توضيبها بدون ترخيص، وتغيير طرق المنتجات، وتصدير المواد المحلية المدعومة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري في المنطقة شراء وبيع وتحويل وتهريب وتصنيع مجموعة من المنتجات الصيدلانية تؤدي، على الرغم من عدم كونها غير مشروعة بحد ذاتها، إلى إلحاق الضرر باقتصادات المنطقة وبالصحة العامة. وتبين دراسة هذا المجال الإجرامي في أفريقيا أن الأدوية المقلدة تشكل تهديدا إجراميا في أنحاء القارة كافة. وتحمل على الاعتقاد أيضا أن الأدوية غير المشروعة تخضع لتجارة على مستوى القارة تلحق الضرر بالأفراد والبلدان على حد سواء.

ومختلف مجالات الجريمة التي بُحثت هنا ستخضع للمزيد من التدقيق في إطار الاتجار بسلع مقلدة أخرى في منطقة يستهدفها المقلدون على نحو متزايد.

السلع المقلدة الأخرى

تبين أن الاتجار بالسلع غير المشروعة الأخرى غير الأدوية المقلدة يشكل جريمة كبرى في القارة الأفريقية. وقدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) في تقريرها لعام 2016 المعنون 'التجارة في السلع المقلدة والمقرصنة: تحديد التبعات الاقتصادية' (Trade in Counterfeit and Pirated Goods, Mapping the Economic Impact)، أن نسبة التجارة الدولية في المنتجات المقلدة والمقرصنة تمثل ما يصل إلى 2,5 في المائة من قيمة التجارة الدولية، أي 461 مليار دولار أمريكي لعام 2013[159].

وشكل الجريمة هذا كثيرا ما يكون نقطة تلاقي بين التهريب والجرائم المالية، وأحيانا يجري التغاضي عنه في بعض المجالات. وترد إلى جميع أنحاء القارة وبشكل بارز للعيان أنواع مختلفة من السلع المقلدة ولا سيما الملابس والسلع التي ينتجها مصممون، والأجهزة الإلكترونية والإعلامية المختلفة، وبرمجيات الحاسوب، والأخطر من ذلك كله الأغذية المقلدة أو المغشوشة، بالإضافة إلى سلع أخرى مثل التبغ. ومن بين السلع المقلدة الرئيسية التي يتم تهريبها عبر أفريقيا، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

السجائر غير المشروعة

على الرغم من عدم الإبلاغ عن هذا النشاط بشكل كاف في بعض أجزاء القارة، تهرَّب السجائر غير المشروعة في العديد من المناطق الأفريقية كمنطقة غرب أفريقيا مثلا. وقد كشفت المصادر المفتوحة أن هذه المنطقة هي معبر لتهريب هذه السلعة إلى شمال أفريقيا[160]. وقد أبلغت منظمة الجمارك العالمية على سبيل المثال عن ضبط أكثر من 220 مليون سيجارة مزورة في بنن وغانا وتوغو في عام 2015 كانت موجهة إلى بوركينا فاسو والنيجر[161]، مما يشير إلى أن هذه السلعة تدخل غرب أفريقيا عبر موانئ بنن وغانا وتوغو.

وعلاوة على ذلك، ذكرت مصادر مفتوحة في وقت سابق أن السجائر غير المشروعة في نيجيريا تهرَّب برا من شمال البلد بواسطة سائقي سيارات يُعرفون محليا باسم 'Yan-Pitos'. ويعتقد أن السائقين يستلمون السجائر غير المشروعة بالإضافة إلى السلع المقلدة الأخرى كالإلكترونيات والمواد الغذائية، بمجرد دخول السجائر إلى موانئ البلدان المذكورة، ثم تُنقَل برا إلى نيجيريا إما مباشرة أو عبر النيجر[162].

الأجهزة الكهربائية المقلدة

تبيّن من استقصاء أُجري في آذار/ مارس 2015 بشأن تقليد الأجهزة الكهربائية في أفريقيا أن هذه الأجهزة تقلَّد للغاية في المنطقة. ويشير هذا الاستقصاء إلى أن الإيرادات السنوية المقدَّرة من تقليدها مرتفعة بشدة في بلدان أفريقية عديدة، وهذه الأجهزة المقلدة تتسبب في كثير من الأحيان بالوفاة. وبالنسبة إلى البلدان المستهدفة بها، أشار الاستقصاء إلى أن أنغولا وملاوي تتصدران قائمة البلدان التي تقلدها تليهما سيراليون وتشاد وبنن وليبريا وكوت ديفوار وبوروندي وأوغندا وزامبيا. وفي حين أن غالبية الأجهزة المقلدة مصنّعة محليا، يعاد تصدير العديد منها إلى بلدان الجوار. فالأجهزة المقلدة المصنعة في أوغندا، على سبيل المثال، يعاد تصدير معظمها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية يليها السودان ورواندا[163].

وتشير البيانات والمعلومات الرسمية التي تتناقلها وسائل الإعلام إلى أن السلع المقلدة شائعة في الأسواق الأفريقية، من حيث كمية وتنوع المنتجات المقلدة والمقرصنة. ويبدو أن معظم المنتجات الموجودة في الأسواق الأفريقية يتأتى من الصين[164]، تليها بلدان آسيوية أخرى وأفريقيا[165].

وترد أيضا منتجات مقلدة من شمال أفريقيا إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فعلى سبيل المثال، هناك مؤشرات على أن ثمة أفارقة من منطقة جنوب الصحراء الكبرى مقيمين في المغرب يصدّرون إلى بلدانهم الأصلية منتجات مقلدة موجودة في الأسواق المغربية[166]. ومن المرجح أن يكون هذا الاتجاه موجودا

في بلدان أخرى في شمال أفريقيا حيث تقيم جاليات من هذه المنطقة.

وهذه التجارة غير المشروعة، بالإضافة إلى حدوثها في القارة، تربط العديد من بلدان هذه القارة مع بقية العالم. ويمكن تصنيع السلع المقلدة في بلد ما وتجميعها في بلد آخر ونقلها بطريقة غير مشروعة عبر بلد ثالث.

وكثيرا ما ينشئ المقلّدون شركات وهمية وشركات تقوم بمقام الواجهة لإخفاء أنشطتهم. ويزوّرون مستندات الشحن ويشحنون سلعا مقلدة عبر طرق وعدة نقاط عبور التفافية لإخفاء النقطة الأصلية التي غادروا منها. وعلى الرغم من غياب أدلة قاطعة على وجود عصابات منظمة تقود هذه الأسواق الإجرامية في جميع المناطق الأفريقية، يمكن الاستنتاج أن جريمة تقليد السلع تتلاقى مع معظم الجرائم الأخرى، مثل الاتجار بالمخدرات والبشر والسرقة والجرائم الماسة بالأحياء البرية. وطرق التجارة المستخدمة لتمرير السلع المقلدة تُستخدم أيضا لارتكاب هذه الجرائم. فعلى سبيل المثال، قد يهرَّب المهاجرون للعمل في مصانع إنتاج السلع المقلدة، ويشكل الفساد أحد روافد هذا القطاع.

الاتجار بالمركبات الآلية المسروقة

يغطي القسم التالي بُعدين من أبعاد الاتجار في المركبات الآلية المسروقة في أفريقيا: الاتجار الدولي الخارجي المنشأ (أي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وآسيا) نحو القارة والاتجار داخل القارة. والتنظيمات الإجرامية مسؤولة عن نقل وسرقة وإعادة بيع أعداد كبيرة من المركبات الآلية المسروقة في جميع أنحاء أفريقيا. وثمة بلدان عديدة هي في آن معا مصدر ومعبر ووجهة لهذه المركبات. وجميع الجهات الضالعة في الاتجار بها تجني أرباحا ذات شأن تسمح لها بتوفير الموارد اللازمة للاتجار بهذه المركبات.

الاتجار الدولي بالمركبات الآلية المسروقة إلى داخل القارة

إن المركبات الآلية التي تُسرق في الخارج تدخل إلى القارة، في المقام الأول، من خلال الموانئ البحرية التجارية الرئيسية إما في حاويات أو في سفن الدحرجة. وتُشحن هذه المركبات في الغالب كمركبات مستعملة لإخفاء منشئها غير الشرعي.

وتلجأ التنظيمات الإجرامية إلى تزوير المستندات وتزوير وتغيير أرقام تعريف المركبات، لتسهيل دخول السيارات المسروقة إلى القارة وإخفاء منشئها.

وعلاوة على ذلك، فإن البلدان التي تعتمد نظام السير على اليمين (المقود على اليمين) تنحو لاستيراد

مركبات مسروقة من البلدان التي تعتمد النظام نفسه. وهذا يعني أن بلدان أفريقيا الشرقية والجنوبية التي تعتمد نظام السير هذا يشتد احتمال استيرادها السيارات المسروقة من المملكة المتحدة واليابان وأستراليا.

والمركبات المسروقة التي تُرسل إلى القارة هي غالبا مركبات متوسطة الأسعار إذ إن الطلب عليها شديد في أفريقيا. غير أن الطلب يشتد أيضا على السيارات الفخمة مثل السيارات الرياضية (SUVs) والمركبات المخصصة للطرقات الوعرة. وتستهدف التنظيمات الإجرامية كذلك الشاحنات الثقيلة. ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2015، على سبيل المثال، اعترضت الشرطة الوطنية الرواندية شاحنة ثقيلة لنقل المعدات الثقيلة تحمل رقم لوحة أوغندية وذلك أثناء عبورها من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رواندا. وتبيّن للشرطة الرواندية، بعد تقصّي قاعدة بيانات الإنتربول للمركبات الآلية المسروقة، أن هذه الشاحنة سُرقت في اليابان[167]. وفي الآونة الأخيرة، في حزيران/ يونيو 2018، أفادت وسائل الإعلام بسرقة شاحنة رافعة قادرة على رفع 48 طنا وذلك في ألمانيا في آذار/ مارس 2018 وعُثر عليها بعد ثلاثة أشهر في مصر[168].

وعلاوة على ذلك، فإن التنظيمات الإجرامية الأفريقية تتعاون مع نظيراتها في الخارج لشراء المركبات المسروقة وإرسالها إلى البلدان الأفريقية. وفي هذا السياق، يؤدي بعض المجرمين في الشتات الأفريقي دورا هاما في ربط التنظيمات التي تؤمن المركبات في البلدان المصدرة بالتنظيمات الموجودة في أفريقيا، التي تستلم المركبات المسروقة. ففي آب/ أغسطس 2017، على سبيل المثال، ذكرت مصادر مفتوحة أن الشرطة المدنية الإسبانية، بمساعدة أجهزة الشرطة النمساوية والفرنسية والبرتغالية، فككت عصابة كانت تنقل سيارات مسروقة من أوروبا إلى شمال أفريقيا. وعقب ذلك اعتُقل اثنا عشر شخصا من حملة الجنسيات المغربية والجزائرية والفرنسية والهولندية[169].

وبعد الوصول إلى أفريقيا، يتم إدخال السيارات المسروقة إما إلى الأسواق المشروعة أو الأسواق غير المشروعة في أول بلد تصل إليه، أو يتم نقلها برّا عبر العديد من البلدان لتبلغ وجهتها النهائية. فعلى سبيل المثال، تدخل بعض المركبات التي تُسرق في أوروبا إلى المغرب عن طريق سفن شحن أو عبّارات، ومن ثم يتم نقلها إلى دول غرب ووسط أفريقيا حيث يتم إدخالها إلى السوق غير المشروعة[170].

الاتجار غير المشروع بالمركبات الآلية المسروقة داخل القارة

إن سرقة المركبات الآلية والاتجار بها بكميات كبيرة يجريان على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية.

والسيارات الأحدث تقنية والفخمة، كالسيارات الرياضية (SUVs) والسيارات المخصصة للطرقات

الوعرة تُستهدف في جميع أنحاء القارة للاتجار بها وإعادة بيعها عبر الحدود. والسيارات الصغيرة الأقل فخامة الكثيرة العدد في الأسواق المحلية تُستهدف لإعادة بيع قطعها وتفكيكها. وفي وسط إفريقيا، تعد سيارات الأجرة أهدافًا شائعة للسرقة بين مجموعات الجريمة المنظمة.

وفي وسط أفريقيا أيضاً، معظم السيارات تُسرق من الأماكن العامة مثل مواقف السيارات ومحطات غسيل السيارات والمتاجر والحانات والنوادي الليلية، وفي بعض الأحيان بمساعدة حراس الأمن والعاملين في مواقف السيارات[171]. وفي شرق أفريقيا، بالإضافة إلى سرقة السيارات، ثمة طرائق شائعة للسرقة من بينها استخدام نسخة من المفاتيح ونقل السيارات المستأجرة إلى بلدان أجنبية[172].

وأظهرت التنظيمات الإجرامية في جميع أنحاء القارة قدرات عالية من حيث إبطال عمل الأجهزة المضادة للسرقة الموجودة في السيارات الحديثة، مثل أجهزة GPS. بالإضافة إلى ذلك، فإن التنظيمات الإجرامية، لجعل تعقّب السيارات المسروقة أكثر تعقيدا، تلجأ إلى تغيير لوحات أرقامها، وتغيير لونها، وتزوير أرقام محركاتها وهياكلها ومستنداتها، قبل إعادة بيعها[173].

وكُشف عن عمليات احتيال على تأمين السيارات في العديد من المناطق. وتمثلت في محاولات من جانب مالكي السيارات التخلص من سياراتهم عن طريق متعاونين معهم من تنظيمات إجرامية ومن ثم الإبلاغ عن سرقتها للحصول على مبالغ مالية مرتين، مرة من بيعها بالاحتيال ومرة من تعويضات التأمين[174].

ويشير تحليل المعلومات المتاحة إلى أن الاتجار عبر الحدود بالمركبات الآلية المسروقة يشكل ظاهرة هامة في أفريقيا. فالسيارات المسروقة يتم تمريرها عبر عدة حدود لإعادة بيعها في بلدان الوجهة النهائية. ثمة سيارات سُرقت في أوغندا عُثر عليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وأُخرى سرقت في كينيا وجنوب السودان وعُثر عليها في أوغندا[175].

إضافة إلى ذلك، تستغل التنظيمات الإجرامية نقاط الضعف على الحدود في بعض أنحاء القارة الأفريقية لنقل المركبات المسروقة بين البلدان بمزيد من السهولة. وفي غرب أفريقيا، تشكل حرية حركة السلع والأشخاص ضمن الاتحاد الاقتصادي الإقليمي لدول غرب أفريقيا عاملا ميسِّرا إضافيا لنقل السيارات المسروقة من مكان إلى آخر.

ومن العوامل الأخرى المساهمة في نمو هذه السوق الإجرامية فسادُ الموظفين. وهذا الفساد يمكن أن ييسر دخول المركبات المسروقة إلى بعض البلدان أو المساعدة على تزوير مستنداتها ليتسنى إدخالها في أسواق السيارات المشروعة[176].

وأخيرا، تأتي الصراعات البسيطة والحادة الدائرة في بعض البلدان الأفريقية لزيادة مستوى الخطر عند الحدود السهل اختراقها ولخلق بيئة مواتية للتنظيمات الإجرامية بجميع أنواعها، بما فيها تلك الضالعة في سرقة المركبات والاتجار بها.

القرصنة البحرية

تغطي القرصنة البحرية منطقتين جغرافيتين في أفريقيا: السواحل في بلدان حوض خليج غينيا في غرب ووسط أفريقيا وشواطئ خليج عدن وبلدان القرن الأفريقي شرقا. ومن بين دوافع اعتداءات القراصنة على طول السواحل الأفريقية الحرمان الاقتصادي، وهشاشةُ الدولة، وعدم امتلاك القدرة على إنفاذ القانون، والفرص التي تمنحها جغرافية المنطقة، وغياب أو ضعف التشريعات والأحكام القانونية. ويمكن أن تتخلل القرصنة البحرية أيضا عمليات اتجار بالبشر ونقل مواد غير قانونية من قِبل تنظيمات إجرامية[177].

ووفقا للبينات التي وفرها المكتب البحري الدولي عن الفترة من عام 2013 إلى عام 2017، أفيد بحدوث 288 محاولة لتنفيذ عمليات قرصنة وعمليات أخرى نُفذت فعليا، أي ما يمثل نسبة 26 في المائة من كل عمليات القرصنة التي سُجلت عالميا. ونسبة 46 في المائة من هذه الاعتداءات والمحاولات في أفريقيا حدثت مقابل السواحل النيجيرية، تليها نسبة 8 في المائة مقابل سواحل الكونغو وما يقرب من نسبة 6 في المائة مقابل سواحل الصومال (انظر الشكل 6). وتجدر الإشارة إلى أن نسبة 58 في المائة من الاعتداءات التي شهدتها أفريقيا وقعت في الفترة من كانون الثاني/ يناير 2013 وكانون الأول/ ديسمبر 2015، ونسبة 40 في المائة من الاعتداءات ومحاولات تنفيذ اعتداءات وقعت في الفترة بين عامي 2016 و2017[178].

خليج غينيا

يمتد خليج غينيا على طول شواطئ ليبريا وكوت ديفوار وغانا وتوغو وبنن ونيجيريا والكاميرون وغينيا الاستوائية وغابون وساو تومي وبرينسيبي وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا. ويشكل خليج غينيا منذ عام 2011 بؤرة القرصنة البحرية في أفريقيا[179].

وأعمال القرصنة والسرقة في خليج غينيا تمثل أكثر من ربع الاعتداءات المبلغ عنها عالميا[180]، وفي عام 2016، حدث فيه أيضا أكثر من نصف عمليات الخطف للحصول على فدية، إذ اختُطف فيه 34 بحارا مقارنة باختطاف 62 بحارا في بقية العالم[181]. وخليج غينيا

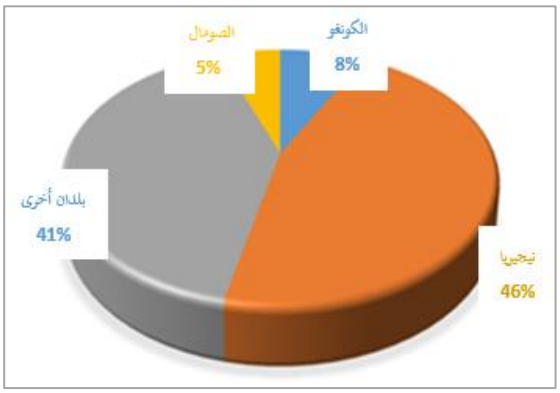

الشكل 6: اعتداءات القرصنة ومحاولات الاعتداءات في أفريقيا، 2013-2017

يجذب القراصنة لأنه موطن لبعض أكبر حقول النفط البحرية في العالم .

وتتزايد أعمال القرصنة في خليج غينيا على أيدي جماعات إجرامية منظمة ومحترفة ومنسقة جيدا ويحركها طابع القرصنة البحرية القليل المخاطر والعالي الأرباح[182]. فهي تستولي أو تعتدي على السفن أو الهياكل البحرية، مثل ناقلات البتروكيماويات ومخازن النفط والبترول ومنصات النقل. ووفقا للمكتب البحري الدولي، شهد عام 2017 ما قدره 16 اعتداء ضد سفن أُطلقت عليها النار، 7 منها حدثت في خليج غينيا[183].

وتشكل أعمال القرصنة البحرية تهديدا واضحا لأمن الملاحة والسلامة الجسدية للأشخاص العاملين في البحر والنباتات والحيوانات البحرية والاقتصاد الإقليمي والتجارة الدولية في النفط والموارد الطبيعية. وتضر القرصنة البحرية في خليج غينيا بنحو 455 مليون شخص وتؤثر في شحن 5 ملايين برميل من النفط كل يوم، تمثل نسبة 40 في المائة من واردات النفط الأوروبية و29 في المائة من واردات النفط الأمريكية[184].

ويلجأ القراصنة بشكل عام إلى أسلوب الاختطاف للحصول على فدية، فتنفَّذ الاعتداءات في الغالب ليلا على المراسي وقبالة السواحل، ويستخدمون الأسلحة النارية والعنف لأخذ أفراد الطاقم رهائن. كما يلجأون أيضا إلى اختطاف السفن لعدة أيام والإبحار بها إلى أماكن غير معروفة لسرقة شحنات النفط وغيرها من الأصول العالية القيمة وذلك بعد تعطيل أجهزة التتبع[185]. ومن ثم تُنقل السلع إلى سفن صغيرة وتباع في السوق السوداء.

وتشكل دلتا النيجر، في نيجيريا، واحدة من أكبر الدلتا في العالم، وهي مليئة بالآلاف من ناقلات النفط الخام ولا تتوقف فيها أبدا حركة السفن التي تحمل واردات الفيول المكرر إلى البلد. ولذلك، يمثل البلد بؤرة للقرصنة العنيفة والسطو المسلح[186]. ويهاجم القراصنة ناقلات النفط لسرقة النفط الخام، وهو ما يُعرف عادة باسم 'التزود بالوقود غير القانوني'، الذي يمكن إما بيعه لمصافي التكرير داخل البلد أو تصديره بشكل غير قانوني إلى دول أخرى في غرب أفريقيا. وتشير جميع مصادر المعلومات إلى أن مواطنين من نيجيريا وبلدان مجاورة أخرى، مثل غانا وبنين وتوغو، يشاركون في سحب كميات النفط وتحميلها محليا، في حين أن أنشطة النقل والتمويل وغسيل الأموال المرتبطة بالعمليات غير القانونية المتعلقة بالنفط يتولى مسؤوليتَها مجرمون من مناطق أخرى ولاسيما أوروبا الشرقية وآسيا[187].

وما يزيد من تعقيد القضاء على القرصنة البحرية هو افتقار العديد من بلدان وسط أفريقيا المتاخمة لخليج غينيا إلى الأحكام القانونية والقدرات والتشريعات

اللازمة لملاحقة مرتكبي الأعمال الإجرامية قضائيا[188].

خليج عدن والقرن الأفريقي

لا تزال القرصنة البحرية تشكل تهديدا بسبب العصابات الإجرامية المنظمة في المنطقة، وهي مجال إجرامي يمكن أن يستتبع عواقب وخيمة للغاية، من حيث تعطيل التجارة أو تقليص النشاط الاقتصادي. ويُشتبه في أن التنظيمات الضالعة فيها ما برحت نشطة للغاية ومرتبطة بمجموعة من الأسواق الإجرامية الأخرى، بما في ذلك الإرهاب.

وتبيّن أن الصومال وكينيا هما أشد البلدان تضررا من القرصنة البحرية أو المرتبطة بها في هذه المنطقة، ولوحظ وجود بعض الخيوط التي تربطها بالسودان. وما زال ميناء مقديشو مركزا رئيسيا لأنشطة القرصنة. وفي حين تبيّن أن مجموعات من القراصنة تعمل من ولاية بونتلاند الصومالية، وهي منطقة في شمال شرق الصومال، تبيّن أن ثمة مجموعات أخرى تعمل في مدينتي لاس خوري وساناغ في ولاية صوماليلاند عبر خليج عدن من اليمن[189].

وأهم الأسباب الجذرية للقرصنة البحرية في شرق أفريقيا مرتبطة بمعظمها بعدم الاستقرار السياسي في الصومال. والقراصنة الصوماليون مدفوعون بالفقر الواسع النطاق واستنزاف الموارد السمكية ونهبها. زد على ذلك أن حركة النقل البحري الكثيفة وغير المحمية في منطقة القرن الأفريقي تشكل فرصة لشبكات إجرامية منظمة مختلفة للانخراط في هذه الأعمال الإجرامية المربحة[190].

ولا تزال الطرق البحرية داخل المنطقة حيوية بالنسبة للتجارة البحرية العالمية، وهذا ما يجعل خليج عدن والقرن الأفريقي نقاطا ساخنة للاعتداءات.

وتشير المصادر المفتوحة إلى أن حركة الشباب الإرهابية زُعم أن لها علاقة بعمليات من القرصنة البحرية[191]. وثمة شبكة قراصنة مفترضة تعمل بين مدينتي هوبيو وهاراردیري المينائيتين (تقع كلتاهما شمالي مقديشو على بحر العرب) خضعت في عام 2017 للتحقيق لتوفيرها الدعم المادي لحركة الشباب والدولة الإسلامية في الصومال.

العوامل المساعدة على ارتكاب الجرائم وتلاقي الجرائم

إلى جانب تقييم كل سوق إجرامية على حدة في أفريقيا، يبحث هذا القسم الصلات القائمة بين مختلف الأنشطة الإجرامية المنظمة ويبيّن عددا من العوامل المساعدة على ارتكاب الجرائم، كاستخدام الأدوات السيبرية والأسلحة النارية على سبيل المثال. والجريمة السيبرية توسع بسهولة نطاق عمليات أي جماعة وتعزز قدرتها على الإفلات دون الكشف عنها،

والأسلحة النارية ترفع مستوى العنف الذي تلجأ إليه الجماعات لتحقيق أهدافها الإجرامية في كل الأسواق الإجرامية. وهذا النوع من العوامل المساعدة على ارتكاب الجرائم يختلف باختلاف المنطقة، لكن من المهم تقييمها لأنها قد تكون مجالات تركيز مهمة لأجهزة إنفاذ القانون للحيلولة دون تنامي المجرمين أو توطيد قدراتهم. وترد في هذا القسم معلومات عن العاملين التاليين: الجريمة السيبرية والاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة (أي الأسلحة النارية غير المشروعة).

الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة

تعاني العديد من البلدان في القارة الأفريقية، إن لم تكن كلها، من مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدرجات متفاوتة. وتشكل بلدان أفريقية كثيرة مصدرا ومعبرا ووجهة للاتجار بالأسلحة.

وتشير البيانات التي جُمعت في إطار هذا التحليل إلى أن هذا النوع من الاتجار غالبا ما يرتبط ببلدان انتهى فيها الصراع أو بلدان تدور فيها صراعات مسلحة داخلية، حيث إن الأسلحة تدخلها إما بشكل متكرر/ أو بكميات ضخمة. والاتجار بأنواع متعددة من هذه الأسلحة يشمل القارة كلها، عابرةً أحيانا عدة مئات من الكيلومترات والحدود والمناطق. والاتجار بالأسلحة النارية يشكل في جميع أنحاء أفريقيا عامل ميسّرا ومساعِدا هاما للجريمة، ويبدو أن الجماعات المسلحة هي من بين أبرز الجهات الفاعلة المسؤولة عن الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

وشهدت عدة بلدان أفريقية في العقود الأخيرة العديد من الصراعات – بعضها ضيق النطاق وبعضها الآخر حادّ لدرجة أنه خلّف عواقب لا تزول. وأدت هذه الصراعات إلى تدفق ملايين القطع من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر إلى أفريقيا، مما ساعد مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية الضالعة في الصراعات المسلحة على التزوُّد بها.

والأسلحة سلع متينة لا تؤثر فيها الحروب والصراعات. والأسلحة التي في حوزة الجهات الفاعلة من غير الدول مثل جماعات المتمردين، لا تُسحب دوما من الخدمة عند انتهاء الأزمة، بسبب عدم القدرة على تتبع منشئها وغياب قائمة بها وعدم وجود الآليات المناسبة لتخزينها وتدميرها. وتمثل هذه الأسلحة، على الغالب، جزءا كبيرا من الأسلحة التي يتم الاتجار بها في القارة.

ومخزونات الجيش والشرطة، التي يتم الحصول عليها في وقت السلم أو المتراكمة خلال أوقات الصراع، وتحوَّل وجهتها أو تُنهب، تشكل مصدرا هاما آخر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يتم الاتجار بها في أفريقيا. وفي الآونة الأخيرة، أفضت الأوضاع في ليبيا إلى انتشار الأسلحة التي نُهبت من المخازن الحكومية وإلى الاتجار بها. وتشير التقديرات إلى أن الجيش الليبي

كان قبل الأحداث السياسية التي يشهدها البلد منذ عام 2011 يمتلك ما بين 250 ألف و700 ألف قطعة سلاح، ونسبة 70-80 في المائة منها كانت بنادق هجومية. وبعد سقوط نظام القذافي، انتشرت الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي سرقت من المخازن الليبية، وخاصة بين عامي 2011 و2014، لتبلغ ما يصل إلى 12 بلدا في مناطق المغرب العربي والساحل والمشرق العربي والقرن الأفريقي ووسط أفريقيا[192].

والأسلحة التي أُخذت من المخزونات الحكومية في كوت ديفوار تبيّن أنها وقعت في أيدي الجماعات المسلحة الناشطة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكذلك الأمر، يبدو أن الجماعات المسلحة الناشطة في مالي قد حصلت على الكثير من أسلحتها من مخزونات الجيش المالي[193].

غير أن وجهة جزء من هذه الأسلحة لا تزال تتغير، ما بعد انتهاء الصراع أو أوقات السلام وبحسب البلد المعني، بسبب عدم كفاية الضوابط الأمنية والإدارية لحماية مخزونات الأسلحة. فعلى سبيل المثال، أفادت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام (UNMAS) في حزيران/ يونيو 2018 بأن انتشار الأسلحة والذخيرة ومراكمتها وسوء استخدامها وتخزينها غير الآمن مشكلة ما زالت تقف في وجه إحلال السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية[194].

وثمة مصدر آخر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يتم الاتجار بها في القارة، وهو الأسلحة التي في حوزة بعثات حفظ السلام. فقد أفادت منظمة مسح الأسلحة الصغيرة (Small Arms Survey) غير الحكومية بأن الفترة من عام 2004 إلى عام 2014 شهدت ما لا يقل عن 22 حادثة هامة اختفت وسُرقت فيها معدات عسكرية تابعة لبعثات الخوذات الزرقاء التابعة للأمم المتحدة والعاملة في السودان وجنوب السودان. وبعض هذه الحوادث تجسد في اعتداءات شنتها جماعات مسلحة على وحدات الأمم المتحدة. واختفى خلالها أكثر من 500 قطعة سلاح من أنواع شتى من بينها مسدسات وبنادق هجومية ومدافع رشاشة يدوية وأسلحة مضادة للدبابات وقذائف هاون، فضلا عما يربو على 000 750 طلقة من الذخائر. وأشارت منظمة مسح الأسلحة الصغيرة أيضا إلى أن الحجم الحقيقي للأسلحة التي تُسحب من عهدة عمليات السلام في السودان وجنوب السودان يتجاوز إلى حد بعيد عدد حالات اختفاء المعدات العسكرية المسجل في دراستها[195]. ومن المحتمل وقوع حوادث مماثلة في بعثات أخرى من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام المنتشرة في القارة.

ومن بين المصادر المحتملة الأخرى للأسلحة التي يتم الاتجار بها، الأسلحةُ النارية التي يمتلكها المدنيون. فوفقا للبيانات المأخوذة من منظمة مسح الأسلحة الصغيرة، يقدَّر أن عدد الأسلحة النارية التي في حوزة

المدنيين يبلغ 000 728 39 قطعة لا يتجاوز المسجَّل منها 124 402 5 قطعة[196]. وينتهي الأمر ببعض هذه الأسلحة في السوق السوداء وقد يتم الاتجار بها. فتدهور الحالة الاقتصادية في ليبيا بعد أحداث عام 2011، على سبيل المثال، دفع بعض المدنيين إلى بيع أو مقايضة ما لديهم من بنادق وذخائر لتأمين قوتهم اليومي[197]. ومن المرجح شيوع ظاهرة مماثلة في بلدان أفريقية أخرى، خاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث قد يميل الجنود أو المقاتلون المسرّحون إلى بيع الأسلحة النارية والذخيرة التي احتفظوا بها رغم تسريحهم.

والاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة يؤجج الصراعات والإرهاب والأنشطة الإجرامية المنظمة بل وحتى الجرائم في الشوارع. وتشير البيانات التي قدمتها الدول الأعضاء والمعلومات المستمدة من مصادر مفتوحة إلى أن استخدام الأسلحة النارية لارتكاب جرائم في الشوارع، بما فيها السطو المسلح[198] وسرقة السيارات واقتحام المنازل والمؤسسات التجارية والاختطاف، فضلا عن جرائم القتل، هي ظاهرة خطيرة يتسع نطاقها في جميع المناطق الأفريقية. وتنتشر هذه الأسلحة بشدة في المناطق الريفية وهي تُستخدم في ارتكاب جرائم مثل سرقة الماشية والصيد المحظور[199] بما يشمل الأجناس المهددة بالانقراض.

والجماعات الإجرامية المنظمة الضالعة في الاتجار بالسلع العالية القيمة، مثل المخدرات والمعادن والأجناس المهددة بالانقراض والأخشاب وغيرها، تجد في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها فرصةً لتسليح نفسها بشدة وبالتالي مواجهة وإخضاع كل من يشكل خطرا على أعمالها.

وعلاوة على ذلك، تؤدي الجماعات المسلحة والمتمردون والإرهابيون دورا بارزا في الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في القارة. وفي حين أن البعض منهم يبيع الأسلحة لتمويل أنشطته، يشتريها بعضهم الآخر لحملها عند تنفيذ حملات عنف ضد السكان المحليين أو المؤسسات المحلية، فيتغلبون على قوات الأمن ويبسطون سيطرتهم على أراضٍ ومناطق.

إن كميات الأسلحة التي يتم الاتجار بها في القارة ثابتة ومتعددة الاتجاهات إلى حد بعيد. وما زالت حركة الأسلحة مستمرة بشكل أساسي في مناطق معينة. غير أن الأسلحة، رهنا بالطلب والعرض، يمكن أن تنتقل بين المناطق الأفريقية عابرةً عدة مئات من الكيلومترات ومناطق وحدودا عديدة. ويشير ذلك إلى أن بعض الجماعات الإجرامية المنظمة المتورطة في هذا النوع من الاتجار لديها القدرة على ربط موفري الأسلحة بالمشترين على الأصعدة الوطنية والإقليمية وعبر الإقليمية والخبرة اللازمة لنقل الأسلحة النارية بدون الكشف عنها.

الجريمة السيبرية والجريمة التي يسهل الإنترنت ارتكابها

غيّر عالم التكنولوجيا تعريف الجريمة، إذ انتشرت مجموعة من الجرائم من خلال الرقمنة التي تتيح لأي كان ارتكابها من أي مكان. والجريمة السيبرية هي شكل من أشكال الجريمة المنظمة بحد ذاتها، ولكنها تتيح أيضا وبشكل ملحوظ التجارة بالسلع غير المشروعة. وقد غيرت طبيعة الأسواق الإجرامية في جميع أنحاء العالم والقارة الأفريقية ليست استثناء.

وهي تسهّل جميع أشكال الجريمة، بدءا من الاحتيال المالي إلى الاستغلال الجنسي وانتهاك الملكية الفكرية (انظر الشكل 7). وهي تمكّن الجماعات الإجرامية من التواصل عبر الحدود بسهولة، إذ إنها تمنحها فرصة بلوغ ضحايا ومتعاونين جدد وأسواق جديدة. ويمكن أن تخلف الجريمة السيبرية عواقب وخيمة على المستوى الفردي، ولكن يمكن أن تخلف أيضا عواقب بعيدة المدى على سلامة وديمومة الأسواق المالية والاقتصاد.

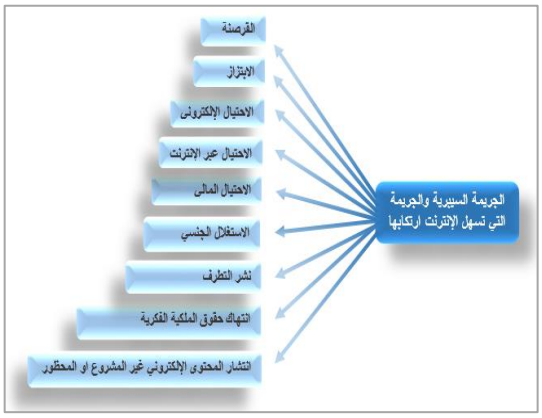

الشكل 7: مختلف أنواع الجريمة السيبرية والجرائم التي يسهل الإنترنت ارتكابها

وطبيعة القضايا المتصلة بالجرائم السيبرية في القارة هي في الغالب جرائم تُرتكب عن طريق الإنترنت لا جرائم سيبرية تُرتكب حصرا في الفضاء السيبيري. والجرائم المرتكبة عن طريق الإنترنت هي جرائم عادية توسع نطاق أو مدى وصول الجماعات من خلال استخدام أجهزة الكمبيوتر أو شبكات المعلوماتية أو أشكال أخرى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتشير جميع مصادر المعلومات إلى أن النوع الأكثر شيوعا من الجرائم السيبرية في المنطقة يتمثل في مجموعة من الأنشطة غير القانونية من بينها الوصول غير القانوني (الاختراق) إلى مجموعة متنوعة من الأنظمة مثل البنوك وصناديق البريد، وعمليات الاحتيال والغش عبر الإنترنت (الاحتيال ببطاقات الائتمان والاحتيال في مجال التأمين)، وسرقة الهوية، والاعتداء بالبرمجيات الخبيثة، وتجارة أنواع مختلفة من المحتوى عبر الإنترنت غير القانوني أو المحظور ونشرها على

الإنترنت، والتهديدات ونشر التطرف عبر الإنترنت، والتصيد الاحتيالي وغير ذلك[200].

ومنطقة غرب أفريقيا هي ضحية لجريمة سيبيرية يشيع ارتكابها وهي 'الخداع الرومنسي'، حيث يتم استدراج الضحايا لأداء أعمال جنسية وهم عراة أمام الكاميرا الإلكترونية الموجودة في أجهزتهم. ويعمد المجرمون إلى تسجيل هذه المشاهد ومن ثم يستخدمونها لابتزاز وتهديد الضحايا. ويتصل المجرمون عادة بالضحايا عبر الإنترنت ويقدمون معلومات كاذبة للتعريف عن أنفسهم.

وفي منطقة وسط أفريقيا، بدأ الاحتيال عن طريق أجهزة SIM يبرز كجريمة واسعة النطاق في الكاميرون وجمهورية الكونغو، إذ في وسع من يستخدمها في الخارج إجراء مكالمات بالتعريفات المحلية، مما يسبب خسائر مالية كبيرة للشركات والخزينة الوطنية[201].

ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2015 على سبيل المثال، خسرت 4 شركات هاتفية في الكاميرون وهي MTN وOrange وCamtel وNextel مبالغ مالية هائلة بفعل هذا النوع من الاحتيال. ولم تكشف هذه الشركات عن قيمة خسائرها بدقة، ولكن أفيد بأن هذا النشاط غير القانوني في عام 2015 كلّفها نحو 18 بليون فرنك أفريقي (حوالي 31 مليون دولار أمريكي)[202].

وفي بعض أنحاء القارة، تتأثر أنشطة المجرمين السيبيريين شديد التأثر بحالات التوتر الجيوسياسية في المنطقة. وفي حالات عديدة، يحتاج المشترون إلى حوافز للهجرة كلاجئين إلى بلدان أخرى أو للفرار من الظروف الصعبة السائدة في بلدانهم. وفي حالات أخرى، يشتري مجرمون سيبيرون وثائق مزورة للاحتيال على التأمين، على سبيل المثال. ويؤدي ذلك إلى نزعة مقلقة حيث يشتري الإرهابيون وثائق مزورة ويدخلون بلدانا أخرى كلاجئين.

وفي شمال أفريقيا على سبيل المثال، تصدر أكثر من نسخة من نفس الهوية ثم تباع عبر مواقع إلكترونية باللغة العربية في المقام الأول. وفي بعض هذه المواقع، تباع جوازات السفر بـ 18 دولارا أمريكيا وأكثر، وتباع أوراق الهوية كجزء من رزمة تشتمل على نسخ من رخص قيادة وفواتير عن خدمات محلية تساعد الشخص على بدء حياة جديدة في بلد آخر. وعلاوة

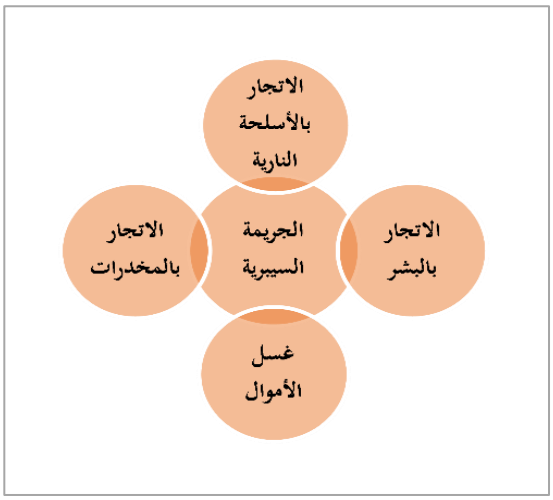

الشكل 8: الأسواق الإجرامية التي تيسّرها الجرائم السيبرية

على ذلك، تباع في المنطقة أجهزة تشفير، وهي نوع من البرمجيات التي تشفر البرمجيات الخبيثة وتشوش عليها وتتلاعب بها، لجعل اكتشافها عبر برمجيات الأمان أكثر صعوبة. ويُعطى بعضها مجانا، لكن ثمة أنواعا أخرى أكثر تطورا تباع بما يتراوح بين 12 و130 دولارا أمريكيا[203].

والمعلومات المستمدة من مصادر مفتوحة تبيّن الطبيعة العابرة للحدود الوطنية التي تتسم بها التنظيمات الإجرامية السيبرية المعروفة الناشطة في أفريقيا. والجرائم التي شارك فيها مواطنون من غرب أفريقيا عاملون في أماكن مثل جنوب أفريقيا وزيمبابوي أدت فيها دورا مجموعاتٌ ضالعة في أعمال تجارية احتيالية أو عمليات احتيالية شتى عبر اختراق البريد الإلكتروني أو التصيد الاحتيالي، سعيا لخداع الآلاف من الضحايا في العالم وكثيرا ما تنجح في مآربها.

ولا يزال يجري الكشف في العالم أجمع عن عمليات احتيال عبر الإنترنت وغيرها من أشكال الإجرام، مثل سرقة الهوية، مرتكبة من داخل القارة، علما أن أوروبا وأمريكا الشمالية تبلّغان عن عمليات من هذا النوع مصدرُها الجنوب الأفريقي[204]. وتفيد التقارير بأن جنوب أفريقيا تحديدا تسجل ثالث أكبر عدد من ضحايا الجرائم الإلكترونية في العالم[205].

وبشكل عام، تشتد حاجة التنظيمات الإجرامية إلى الفضاء السيبيري للقيام بأنشطة إجرامية، ويرجَّح أن يمضي ذلك في التنامي في السنوات القادمة.

ويبدو أن معظم الجرائم التي يسهل الإنترنت ارتكابها هي عمليات احتيال ترتكب على الإنترنت، وكثيرا ما تشمل سرقة معلومات بطاقات الائتمان أو بطاقات الدفع. وكثيرا ما يتم الوصول إلى الحسابات المصرفية عبر الإنترنت أو نُظم الدفع المالية من خلال التصيد الاحتيالي عن طريق البريد الإلكتروني، حيث يفصح المستخدمون، من دون علم بالمكيدة، عن أسماء المستخدمين وكلمات المرور الخاصة بهم[206].

وتُستخدم الأدوات السيبرية لمساعدة التنظيمات الإجرامية على نشر الوثائق المزورة، أو الاتجار بالسلع المسروقة أو المقلدة، أو إرسال معلومات عن جرائم معقدة أخرى أو التخطيط لها، مثل الاتجار بالمخدرات أو الابتزاز أو السطو. ويمكن استخدام الأدوات السيبرية لتنفيذ العديد من الأنشطة في السوق الإجرامية واستخدامها يدر أرباحا هائلة. والجماعات الإجرامية على المستويات كافة، بدءا من المحلي وانتهاء بالدولي، تستخدمها في عمليات الاحتيال وسرقة الهوية من أي مكان في العالم، وهذا ما يدفع خلايا أو عصابات شتى أخرى إلى العمل على تمتين قدراتها لاستخدام هذه الأدوات أكثر فأكثر.

أبرز مجالين إجراميين تيسّرهما الجريمة السيبرية يتعلقان بالجرائم المالية والسرقة، ولكن يمكن استخدام الأدوات السيبرية لارتكاب أنواع أخرى من الجرائم. فهي استُخدمت، فضلا عن الاحتيال، للتجارة بمجموعة من المنتجات المسروقة الأخرى. وتشير المصادر المفتوحة إلى أن المخدرات غير المشروعة والعقاقير المشروعة (الأدوية) يجري شراؤها وبيعها عن طريق الإنترنت، وإلى استخدام الشبكة الخفية لهذا الغرض.

واتضح أن للاتجار بالبشر جانبا يتصل بالإنترنت في المنطقة. فكثيرا ما تُستخدم الإنترنت لاستقدام الضحايا للعمل كخدم في المنازل، والخدمات الجنسية على وجه التحديد يتم ترويجها وترتيبها عن طريق مجموعة من المنصات الإلكترونية. والاتجار بالأسلحة النارية هو أيضا يجري عن طريق الإنترنت، وتباع بعض أنواع الأسلحة الصغيرة من خلال شبكة الويب الخفية أو العميقة (Dark or Deep web).

والجريمة السيبرية، وخاصة في أفريقيا، يمكن أن تضر بالتنمية، وهي كثيرا ما تسمح للتنظيمات الإجرامية بالعمل في سرية تامة تقريبا، والإفلات من العقاب، والعمل عبر الحدود لتجنب الكشف عنها وملاحقتها قضائيا.

قد تكون التنظيمات الإجرامية ناشطة في بلد واحد أو منطقة واحدة، ويكون الضحايا، سواء أكانوا من الأفراد أو الشركات أو الحكومات، موجودين في بلد آخر أو منطقة أخرى. وبما أن معظم البلدان الأفريقية تعتمد أكثر فأكثر على التكنولوجيا، يُخشى ازدياد أضرار ومعدل الجريمة السيبرية، وبلوغها مستوى عاليا في المستقبل القريب والبعيد. وما يثبت ذلك أيضا هو استحداث طرائق عمل جديدة لارتكاب جرائم تيسرها الجريمة السيبرية في القارة.

وثمة عوامل ميسِّرة عديدة تزيد من تفاقم المشكلة في أفريقيا وتساهم في تسريع معدلات انتشار الجرائم عن طريق الإنترنت، ومن بينها ما يلي:

- محدودية الاستثمار في الأمن السيبيري في كلا القطاعين الخاص والعام، والتي سمحت على نحو متزايد بارتكاب جرائم عن طريق الإنترنت بغرض الاحتيال والسرقة، قد ساهمت في انتشار هذه المشكلة في أفريقيا؛
- عدم الكشف أو الإبلاغ عن كل الجرائم السيبرية في القارة اللذان يجعلان من الصعب تحديد حجم هذه الظاهرة بدقة[207]؛
- عدم معرفة العموم بمسألة الأمن السيبيري؛
- صعوبة الكشف عن تعقّد الشبكات الإجرامية السيبرية، التي تشتد أكثر في أفريقيا بسبب افتقار أجزاء عديدة منها إلى التكنولوجيا والمعارف المطلوبة للكشف عنها.

حركة الأموال والأصول غير المشروعة

يشكل غسيل الأموال جانبا بارزا من الأنشطة الإجرامية المنظمة المرتبطة بكل الأسواق الإجرامية المعروضة في هذا التقرير، وجميع الأرباح المالية غير المشروعة التي تُجنى من هذه الأعمال الإجرامية يلزم إخفاؤها بطريقة ما عن الأنظار وعن السلطات الحكومية.

ويُشتبه في وجود عدة أساليب هامة لغسيل الأموال، من بينها استخدام الشركات الوهمية والشركات التي تُستخدم كواجهة، واستيراد وتجارة المركبات الآلية المستعملة و/ أو المسروقة، واستخدام الكازينوهات والعقارات والمؤسسات التجارية التي تتعامل بالسيولة، وتجارة المعادن والحجارة الثمينة.

واتضح أن هذا النوع من الجرائم عابر للحدود بشكل ملحوظ، حيث إن عمليات غسيل الأموال كثيرا ما تجري في أكثر من بلد واحد في آن معا. وتنتهي في أوروبا أو جنوب أفريقيا نسبةٌ كبيرة من الأموال التي يتم غسيلها في وسط أفريقيا ولاسيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية[208].

والخدمات المالية والمصرفية عبر الأجهزة المحمولة برزت كحل بديل من توفر وتكافؤ فرص الحصول على الخدمات المالية، وهي تشكل أحد جوانب غسيل الأموال في القارة. وفي السنوات الأخيرة، اتسعت إلى حد بعيد رقعة هذه الخدمات في شرق أفريقيا. ويسمح هذا الأمر بتحريك السيولة عبر الحدود، والاستغناء في بعض الحالات عن غسيل العائدات المتأتية من الجرائم. ففي كينيا على سبيل المثال، يستعين ملايين المقيمين في معاملاتهم المالية يوميا بالخدمات المالية عبر الأجهزة المحمولة وبمقدمي/ ميسري الخدمات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة، وبمنأى إلى حد بعيد عن رقابة الهيئات التنظيمية المعنية بمكافحة غسيل الأموال. ويتم اللجوء إلى هذه الخدمات في المعاملات المالية غير المشروعة، ولا تخضع لمراقبة وحدات الاستخبارات المالية. وظهور هذه الخدمات، تضاف إليها تكنولوجيا مالية شتى (FinTechs، ونُظم الدفع الجديدة، والمعاملات المالية عبر الأجهزة المحمولة، والعملات المشفرة) يغيّر طبيعة التهديدات والجرائم التي تشهدها أفريقيا. وفي غرب أفريقيا، ازداد استخدام الخدمات المالية والمصرفية عبر الأجهزة المحمولة، من خلال مقدمي خدمات مثل MTN Mobile Money وOrange Money، مما يسمح للأشخاص بإرسال الأموال وتلقّيها وإجراء المدفوعات. ويشير تحليل جميع المعلومات إلى أن هذه الأدوات معرضة للاستغلال من قبل المجرمين لغسيل الأموال أو حتى تمويل الأنشطة الإرهابية[209].

وعلاوة على ذلك، هناك مجموعة من القطاعات الهشة المحتمل أن يحدث فيها غسيل للأموال يستغلها المجرمون في أفريقيا. والمجالات الهشة الأكثر شيوعا في

القطاع المالي في منطقة الجنوب الأفريقي هي الأنشطة المصرفية والتحويلات المالية الإلكترونية الرسمية. وكثيرا ما تُستخدم مؤسستا Western Union وMoneyGram لتحويل الأموال في جميع أنحاء المنطقة، وتؤديان دورا أساسيا في مرحلة إدخال المال إلى النظام المالي ومرحلة إخفائه في سياق غسيل الأموال. وكشفت وحدة الاستخبارات المالية في ملاوي عن أموال تُرسل عن طريق Western Union، أو تُجلب شخصيا لاستخدامها بغرض الاستثمار لإخفاء مصدرها الإجرامي[210].

وفيما يتعلق بغرب أفريقيا، يشكل قطاع المصارف ومؤسسات التحويل المالي الرسمية أكثر القطاعات عرضة لغسيل الأموال في المنطقة. ففي غانا، على سبيل المثال، أفيد بأن أكثر منتجات قطاع المصارف وخدماته هشاشة هي الحسابات الجارية وحسابات صرف العملات الأجنبية وحسابات التوفير وخدمات تمويل التجارة والمصارف الخاصة وحسابات الاستثمار والتحويلات المالية الدولية[211].

وعموما، يحدث غسيل الأموال على نطاق واسع في جميع أنحاء أفريقيا، ويتم اللجوء إلى حِيل عديدة لتخبئة أو إخفاء العائدات غير المشروعة، مما يشكل تحديا كبيرا لقارة أفريقيا.

الاستنتاجات

كان الغرض من هذا التقييم تحديد ودراسة مختلف الأسواق غير المشروعة وشبكات الجريمة المنظمة التي تنشط في القارة الأفريقية وخارجها. وأمعن النظر في العديد من العوامل المساعِدة على ارتكاب الجرائم وفي تلاقي الجرائم التي تعاني منها القارة ولاسيما الجريمة السيبرية والأسلحة التي يتم الاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وأخيرا، بحث هذا التقييم مسألة الحركة غير المشروعة للأموال والأصول، بما في ذلك العمليات الأساسية لغسيل الأموال في جميع أنحاء أفريقيا.

وسواء تعلق الأمر بالاتجار بالمخدرات والأعمال الفنية والأحياء البرية والموارد الطبيعية والممتلكات المسروقة، أو باستهداف الشرائح السكانية الهشة لاستغلالها لاحقا، فإن الشبكات الإجرامية الناشطة في القارة الأفريقية ستستمر في النمو والتغيّر في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الفريدة التي تعمل فيها. وستسعى دوما لتكييف أنشطتها غير المشروعة وتوسيعها بطريقة انتهازية لجني المزيد من الأرباح. وفي هذا الصدد، فإن العلاقة القوية بين الجريمة المنظمة والإرهاب والصراع المسلح تتسم ببالغ الأهمية ومن المرجح أن تمضي في زعزعة الاستقرار في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية في المستقبل القريب.

وباختصار، ما يفيد به هذا التقييم هو أن معظم الجماعات والشبكات الإجرامية المنظمة الناشطة في

أفريقيا لديها النية والقدرات اللازمة لمواصلة استغلال القارة لتحقيق مكاسب من الإجرام، وبدرجات متفاوتة، لبناء تنظيماتها غير المشروعة في كل بلد تقريبا داخل المنطقة وخارجها. والجريمة المنظمة قادرة على التسبب بتآكل حكم القانون إذ إنها تقوض فعالية وحتى مشروعية مؤسسات الدولة في القارة. والأضرار المحتمل أن يخلفها ذلك على التنمية والتقدم الاقتصادي في البلدان الأفريقية مدمرة.

المراجع

[1] قاعدة بيانات Thomson Reuters World Check، تقصّي معلومات مرمّزة عن الجريمة المنظمة في شرق أفريقيا (تم الاطلاع عليه في 29 أيار/مايو 2018).

[2] 'World Drug Report', *United Nations Office on Drugs and Crime*, 2017, http://www.unodc.org/wdr2017/ (تم الاطلاع عليه في 2 أيار/مايو 2018).

[3] Ng'wanakilala, 'Tanzania extradites three alleged drug traffickers to US', *Reuters*, 3 May 2017, https://www.reuters.com/article/uk-tanzania-drugs/tanzania-extradites-three-alleged-drug-traffickers-to-u-s-idUKKBN17Z0RZ (تم الاطلاع عليه في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

[4] 'Libya: A Growing Hub for Criminal Economies and Terrorist Financing in the Trans-Sahara', *The Global Initiative against Transnational Organized Crime*, 11 May 2015, http://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2015/05/TGIATOC-Libya_-a-growing-hub-for-Criminal-Economies-and-Terrorist-Financing-in-the-Trans-Sahara-web.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

[5] 'International Narcotics Control Strategy Report', *United States Department of State*, 2015, https://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2015/supplemental/239163.htm, (تم الاطلاع عليه في 1 حزيران/يونيو 2018).

[6] B.Tasch. 'These UN maps show how drugs flow around the globe', *Business Insider*, 26 June 2015, http://www.businessinsider.fr/us/the-dark-net-might-be-changing-drug-smuggling-routes-2015-6 (تم الاطلاع عليه في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

[7] C. Sterbenz. 'Here's how Afghanistan's record opium harvest is flowing to the West', *Business Insider*, 7 March 2015, http://www.businessinsider.fr/us/heroin-flow-through-africa-2015-3 (تم الاطلاع عليه في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

[8] A. Fisher. 'Africa's heroin highway to the West', *Daily Beast*, 11 May 2016, https://www.thedailybeast.com/africas-heroin-highway-to-the-west (تم الاطلاع عليه في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

[9] على سبيل المثال، في حزيران/يونيو 2016، ضُبط 11 كلغ من الهيروين في ميناء النويبة على البحر الأحمر في جنوب سيناء داخل جهاز التبريد في شاحنة قادمة من الأردن. وردت هذه المعلومات في: '9 Million Pills of Tramadol Seized at Port Said', *The Cairo Post*, 21 April 2016, http://thecairopost.youm7.com/news/204871/news/9-million-pills-of-tramadol-seized-at-port-said (تم الاطلاع عليه في 23 أيار/مايو 2018) .

[10] 'Drug trafficking Routes Proliferate through Indian Ocean', *Jane's Military & Security Assessments Intelligence Centre*, 2017, https://www.janes.com/images/assets/457/72457/Drug_trafficking_routes_proliferate_through_Indian_Ocean.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 أيار/مايو 2018).

[11] 'The Afghan Opiate Trade and Africa - A Baseline Assessment', *United Nations Office on Drugs and Crime*, 2016, https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Afghanistan/Afghan_Opiate_trade_Africa_2016_web.pdf (تم الاطلاع عليه في 2 تموز/يوليو 2018).

[12] 'Egyptian Navy Confiscates EGP 10 Billion Shipment of Heroin', *Cairo Scene*, 15 April 2018, http://www.cairoscene.com/Buzz/navy-confiscates-heroin (تم الاطلاع عليه في 24 أيار/مايو 2018); 'Turkish Coast Guard and Navy Confiscate Record Size of Narcotics', *Bosphorus Naval News*, 07 June 2017, https://turkishnavy.net/2017/06/07/turkish-coast-guard-and-navy-confiscate-record-size-of-narcotics/ (تم الاطلاع عليه في 4 نيسان/أبريل 2018).

[13] 'The Afghan Opiate Trade and Africa - A Baseline Assessment', *United Nations Office on Drugs and Crime*, 2016, https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Afghanistan/Afghan_Opiate_trade_Africa_2016_web.pdf (تم الاطلاع عليه في 2 تموز/يوليو 2018).

[14] 'Outcast: Egypt's Growing Addiction Problem', *Ahram Online*, 25 June 2015, http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/151/133715/Egypt/Features/Outcast-Egypts-growing-addiction-problem-.aspx (تم الاطلاع عليه في 25 أيار/مايو 2018); 'Egypt Fights a Losing Battle against Drugs', *Arab News*, 26 February 2018, http://www.arabnews.com/node/1254306/middle-east (تم الاطلاع عليه في 27 أيار/مايو 2018).

[15] 'The Afghan Opiate Trade and Africa - A Baseline Assessment', *United Nations Office on Drugs and Crime*, 2016, https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Afghanistan/Afghan_Opiate_trade_Africa_2016_web.pdf (تم الاطلاع عليه في 17 حزيران/يونيو 2018).

[16] 'Heroin trafficking through South Africa: why here and why now?', *The Conversation*, 15 August 2017, http://theconversation.com/heroin-trafficking-through-south-africa-why-here-and-why-now-81627 (تم الاطلاع عليه في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

[17] قاعدة بيانات Thomson Reuters World Check، تقصّي معلومات مرمّزة عن الجريمة المنظمة في جنوب أفريقيا (تم الاطلاع عليه في 2 شباط/فبراير 2018).

[18] في عام 2015، كشفت نيجيريا وأتلفت مزرعة واسعة مساحتها 377 هكتارا ومزروعة بالقنب، وردت هذه المعلومات في 'Annual Report 2015', *Federal Republic of Nigeria National Drug Law Enforcement Agency*, 2015.

[19] 'Tanzania clamps down on cannabis', *News 24*, 11 February 2018, https://www.news24.com/Africa/News/tanzania-clamps-down-on-cannabis-20180211 (تم الاطلاع عليه في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

[20] 'Market Analysis of Plant-Based Drugs: Opiates, Cocaine, Cannabis', *United Nations Office on Drugs and Crime*, 2017 https://www.unodc.org/wdr2017/field/Booklet_3_Plantbased_drugs.pdf (تم الاطلاع عليه في 3 حزيران/يونيو 2018).

[21] 'Report of the International Narcotics Control Board for 2016', *International Narcotics Control Board*, 2016, https://www.incb.org/incb/en/publications/annual-reports/annual-report-2016.html (تم الاطلاع عليه في 12 أيار/مايو 2018).

[22] 'Perspectives on Drugs: Changes in Europe's cannabis', *European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction*, 2017, http://www.emcdda.europa.eu/system/files/publications/2937/POD_Cannabis per cent20resin per cent20market.pdf (تم الاطلاع عليه في 25 أيار/مايو 2018).

[23] 'Perspectives on Drugs: Changes in Europe's cannabis', *European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction*, 2017, http://www.emcdda.europa.eu/system/files/publications/2937/POD_Cannabis per cent20resin per cent20market.pdf (تم الاطلاع عليه في 25 أيار/مايو 2018).

[24] 'Espagne: une organisation criminelle qui transportait du haschich marocain en hélicoptère démantelée', *Huffpost Maghreb*, 21 février 2018, https://www.huffpostmaghreb.com/2018/02/21/espagne-une-organisation-criminelle-qui-transportait-haschich-marocain-helicoptere-damentele_n_19286096.html (تم الاطلاع عليه في 1 حزيران/يونيو 2018).

[25] 'International Narcotics Control Strategy Report, Volume 1 - Drug and Chemical', *Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs*, March 2018.

[26] 'The weed that feeds tiny Swaziland', *IOL News Africa*, 13 June 2005, https://www.iol.co.za/news/africa/the-weed-that-feeds-tiny-swaziland-243620 (تم الاطلاع عليه في 6 حزيران/يونيو 2018).

[27] M. Shaw., et al, 'Comprehensive Assessment of Drug Trafficking and Organized Crime in West and Central Africa', *African Union*, January 2014, https://au.int/sites/default/files/documents/30220-doc-organized_crime_in_west_and_central_africa_-_july_2014_-_abridged_summary_english.pdf (تم الاطلاع عليه في 1 حزيران/يونيو 2018).

[28] '2015 International Narcotics Control Strategy Report', *United States Department of State*, https://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2015/supplemental/239163.htm (تم الاطلاع عليه في 1 حزيران/يونيو 2018).

[29] National Drug Law Enforcement Agency Official Website, https://ndlea.gov.ng/new-and-event/super-laboratory-ndlea-arraigns-4-mexicans-5-nigerians/ (تم الاطلاع عليه في 30 حزيران/يونيو 2018).

[30] 'The Afghan Opiate Trade and Africa - A Baseline Assessment 2016', *United Nations Office on Drugs and Crime*, https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Afghanistan/Afghan_Opiate_trade_Africa_2016_web.pdf (تم الاطلاع عليه في 2 حزيران/يونيو 2018).

[31] تقرير: المافيا الإيطالية تبيع الترامادول ل"داعش" و "بوكو حرام" ، *Erem News*, 5 February 2018, https://www.eremnews.com/entertainment/crimes/1183481 (تم الاطلاع عليه في 6 آب/أغسطس 2018).

[32] ''Chinese Tramadol' goes viral on Egyptian market', *Egypt Independent*, 31 January 2018, https://www.egyptindependent.com/chinese-tramadol-goes-viral-egyptian-market/ (تم الاطلاع عليه في 27 أيار/مايو 2018).

[33] تقرير: المافيا الإيطالية تبيع الترامادول ل"داعش" و "بوكو حرام" , *Erem News*, 5 February 2018, https://www.eremnews.com/entertainment/crimes/1183481 (تم الاطلاع عليه في 6 آب/أغسطس 2018).

[34] المرجع نفسه؛ 'The Islamic State May Have Gotten Caught Smuggling a Huge Shipment of Opiates to Libya', *Vice News*, 07 June 2016, https://news.vice.com/article/the-islamic-state-may-have-gotten-caught-smuggling-a-huge-shipment-of-opiates-to-libya (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

[35] '9 Million Pills of Tramadol Seized at Port Said', 2018, op. cit.

[36] 'إحباط محاولة تهريب كمية أقراص ترامادول بميناء شرق بورسعيد ', *Official governmental website of Port Said*, 27 October 2017, http://www.portsaid.gov.eg/Lists/List21/DispForm.aspx?ID=5968 (تم الاطلاع عليه في 6 آب/أغسطس 2018)؛ 'جمارك بور سعيد تحبط محاولة تهريب نحو 12 مليون قرص ترامادول ', *Al-Masry Al-Yom*, 26 October 2017, https://www.almasryalyoum.com/news/details/1210515 (تم الاطلاع عليه في 6 آب/أغسطس 2018).

[37] 'مؤتمر الإجرام الصيدلاني يعلن الجزائر إمبراطورية للقرقوبي ', *Annahar Al-Maghrebiya* through *Maghress*, 23 November 2014, https://www.maghress.com/annahar/7033 (تم الاطلاع عليه في 6 آب/أغسطس 2018).

[38] The United States Institute of Peace (USIP), 'Border Security Challenges in the Grand Maghreb', *Peaceworks*, Q.Hanlon and M. Herbert, No. 109, 2015, https://www.files.ethz.ch/isn/191018/PW109-Border-Security-Challenges-in-the-Grand-Maghreb.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

[39] الدرهم المغربي = 0,11 دولار أمريكي في 6 آب/أغسطس 2018.

[40] 'القرقوبي الإسباني يغزو المغرب لتعويض الجزائري' #http://m.alyaoum24.com/991272.html, *Al-Yaoum 24*, November 2017, (تم الاطلاع عليه في 6 آب/أغسطس 2018).

[41] A. Hyman, 'Tik cook among five nabbed in raid on illegal drug lab', *Times*, 18 June 2018, https://www.timeslive.co.za/news/south-africa/2018-06-18-tik-cook-among-five-nabbed-in-raid-on-illegal-drug-lab (تم الاطلاع عليه في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

[42] 'Mandrax is one of South Africa's Most Abused Illicit Drugs', *Twin Rivers International*, 28 April 2017.

[43] التقييم الاستراتيجي (مشروع ENACT): لمحة عامة عن الجريمة الخطيرة والمنظمة في منطقة وسط أفريقيا، تقرير للإنتربول، 2018.

[44] تعرّف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص المكمل لها الاتجار بالأشخاص على النحو التالي: ''تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقّي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء''.

[45] قاعدة بيانات Thomson Reuters World Check، تقصّي معلومات مرمّزة عن الجريمة المنظمة في وسط أفريقيا في 3 تموز/يوليو 2018.

[46] T.Dzimwasha, 'Zimbabweans migrating to South Africa at risk of abuse and exploitation', *The Guardian*, 13 January 2014, https://www.theguardian.com/global-development/2014/jan/13/zimbabwe-migration-south-africa-exploitation (تم الاطلاع عليه في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

[47] 'Enquête: Entre la Côte d'Ivoire et la Tunisie, arnaques, trafic et esclavage', *Nawaat Organization*, 29 janvier 2018, http://nawaat.org/portail/2018/01/29/enquete-entre-la-cote-divoire-et-la-tunisie-arnaques-trafic-et-esclavage/ (تم الاطلاع عليه في 18 تموز/يوليو 2018).

[48] تتمثل الممارسة المعروفة باسم "confiage" في إرسال الأطفال للسكن مع أنسباء بعيدي القربى على أمل أن يترعرعوا في بيئة تحسّن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

[49] 'West and Central Africa', *International Organization for Migration*, 2018, https://www.iom.int/west-and-central-africa (تم الاطلاع عليه في 7 أيار/مايو 2018).

[50] 'Trafficking in Persons Report 2018', *Department of State - United States of America*, June 2018 https://www.state.gov/documents/organization/282798.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018)؛ 'Baseline Study on Trafficking in Persons in Tunisia: Assessing the Scope and Manifestations', *International Organization for Migration (IOM)*, 2013, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Baseline%20Study%20on%20Trafficking%20in%20Persons%20in%20Tunisia.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

[51] 'Global Slavery Index 2016', *Walk Free Foundation*, https://www.walkfreefoundation.org/news/resource/the-global-slavery-index-2016/ (تم الاطلاع عليه في 30 نيسان/أبريل 2018).

[52] '"Where is the World?': Libya Responds to Outrage over Slave Auctions", *CNN*, 23 November 2017, https://edition.cnn.com/2017/11/23/africa/libya-reaction-slave-trade/index.html (تم الاطلاع عليه في 5 تموز/يوليو 2018)؛ 'Slavery in Libya: Life inside a Container', *Al-Jazeera*, 26 January 2018,

https://www.aljazeera.com/news/2018/01/slavery-libya-life-container-180121084314393.html (تم الاطلاع عليه في 4 تموز/يوليو 2018)؛

53 'Medical Staff Involved in Organ Trafficking Arrested in Egypt', *Al-Arabiya*, 23 August 2017, https://english.alarabiya.net/en/features/2017/08/23/Egyptian-authorities-capture-a-network-for-trafficking-human-organs.html (تم الاطلاع عليه في 18 تموز/يوليو 2018).

54 قاعدة بيانات Thomson Reuters World Check، تقصّي معلومات مرمّزة عن الجريمة المنظمة في وسط أفريقيا في 3 تموز/يوليو 2018.

55 'Cameroon – Trafficking Profile', 2017 Trafficking in Persons Report, *United States Department of State,* 27 June 2017, https://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/countries/2017/271160.htm (تم الاطلاع عليه في 14 تموز/يوليو 2018).

56 'Les migrants victimes d'un vaste trafic d'organes en Égypte', *L'Express*, 06 mars 2018, https://www.lexpress.fr/actualite/monde/proche-moyen-orient/les-migrants-victimes-d-un-vaste-trafic-d-organes-en-egypte_1939070.html (تم الاطلاع عليه في 4 تموز/يوليو 2018).

57 'Baseline Study on Trafficking in Persons in Tunisia: Assessing the Scope and Manifestations', *International Organization for Migration*, 2013, https://reliefweb.int/report/tunisia/baseline-study-trafficking-persons-tunisia-assessing-scope-and-manifestations (تم الاطلاع عليه في 14 تموز/يوليو 2018).

58 'People smugglers: The latter day slave merchants', *Frontex*, 2014, http://frontex.europa.eu/feature-stories/people-smugglers-the-latterday-slave-merchants-UArKn1 (تم الاطلاع عليه في 5 تموز/يوليو 2018).

59 ملاحظة: تقديرات المهاجرين الذين يعيشون في أنحاء العالم التي قدّمها مركز بيو للأبحاث تشمل تقديرات أعداد المهاجرين غير القانونيين الذين يعيشون في مختلف البلدان مقارنة بالعدد الإجمالي.

60 'Trans-Saharan Migration to North Africa and the EU: Historical Roots and Current Trends', *Migration Policy Institute*, 2006, https://www.migrationpolicy.org/article/trans-saharan-migration-north-africa-and-eu-historical-roots-and-current-trends (تم الاطلاع عليه في 13 حزيران/يونيو 2018).

61 'Irregular border crossing on the West African Route', *Open Migration*, http://openmigration.org/en/infographic/irregular-border-crossing-on-the-west-african-route/ (تم الاطلاع عليه في 5 تموز/يوليو 2018).

62 في 2016، 90% من المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا انطلقوا من ليبيا و6 % من مصر. المصدر: 'Desperate Journeys', *UNHCR Bureau for Europe*, February 2017, http://www.unhcr.org/58b449f54.pdf (تم الاطلاع عليه في 9 تموز/يوليو 2018)؛

Analysis of Frontex data on illegal border crossing. Retrieved from: https://frontex.europa.eu/along-eu-borders/migratory-map/ (تم الاطلاع عليه في 25 حزيران/يونيو 2018).

63 'Risk Analysis for 2018', *Frontex*, 20 February 2018, https://frontex.europa.eu/assets/Publications/Risk_Analysis/Risk_Analysis/Risk_Analysis_for_2018.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

64 'West and Central Africa', *International Organization for Migration*, 2018, https://www.iom.int/west-and-central-africa (تم الاطلاع عليه في 7 أيار/مايو 2018).

65 'West and Central Africa', *International Organization for Migration*, 2018, https://www.iom.int/west-and-central-africa (تم الاطلاع عليه في 7 أيار/مايو 2018).

66 Jamestown Foundation, 'Libya's Rogue Militias Keep the Country from Tackling Human Trafficking', *Terrorism Monitor*, Volume: 16 Issue 4, A. Bocchi, 26 February 2018, https://jamestown.org/program/libyas-rogue-militias-keep-country-tackling-human-trafficking/ (تم الاطلاع عليه في 11 تموز/يوليو 2018).

67 'IDP & Returnee Report Round 20 – Mobility Tracking, May-June 2018', *Displacement Tracking Matrix (DTM) Libya*, http://www.globaldtm.info/libya/ (تم الاطلاع عليه في 11 تموز/يوليو 2018).

68 المواطنون الماليون معفيون من التأشيرة لدخول الجزائر والمغرب وتونس.

69 'Risk Analysis for 2018', *Frontex*, 20 February 2018, https://frontex.europa.eu/assets/Publications/Risk_Analysis/Risk_Analysis/Risk_Analysis_for_2018.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

70 'Risk Analysis for 2018', *Frontex*, 20 February 2018, https://frontex.europa.eu/assets/Publications/Risk_Analysis/Risk_Analysis/Risk_Analysis_for_2018.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 آب/أغسطس 2018).

71 'Africa-Frontex Intelligence Community Joint Report', 2016, op. cit.

72 'Research in Turkey, Niger, Libya and the Horn of Africa provides vital data on smugglers and their booming industry', *ISS*, 7 December 2016, https://issafrica.org/about-us/press-releases/understanding-human-smuggling-is-key-to-better-migration-policy (تم الاطلاع عليه في 7 حزيران/يونيو 2018).

73 'Antiquities Trafficking and Terrorism: Where Cultural Wealth, Political Violence, and Criminal Networks Intersect', *Middlebury Institute of International Studies*, July 2014, http://www.miis.edu/media/view/37908/original/illicit_antiquities_networks_final_1.pdf (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).

74 'Samuel Andrew Hardy : les archéomafias, les antiquités et les drogues', *UNESCO*, 29 mars 2016, https://fr.unesco.org/news/samuel-andrew-hardy-archeomafias-antiquites-drogues (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018).

75 'Countering Illicit Traffic in Cultural Goods, The Global Challenge of Protecting the World's Heritage', *Conseil International des musées (ICOM)*, 2015, ISBN: 978-92-9012-415-3.

76 'Satellite Evidence of Archaeological Site Looting in Egypt: 2002–2013', *Antiquity, A Review of World Archeology*, Vol 90, Issue 349, February 2016, https://www.cambridge.org/core/services/aop-cambridge-core/content/view/D23EA939FC4767D8BF50CAC6DE96D005/S0003598X16000016a.pdf/satellite_evidence_of_archaeological_site_looting_in_egypt_20022013.pdf (تم الاطلاع عليه في 27 آب/أغسطس 2018)؛ 'Countering Illicit Traffic in Cultural Goods, The Global Challenge of Protecting the World's Heritage', 2015, op. cit.

77 القوائم الحمراء التي تصدر عن المجلس الدولي للمتاحف ليست قوائم للقطع المسروقة فعلا. والقطع الثقافية المدرجة فيها هي أعمال فنية مصنفة ضمن مجموعات مؤسسات معترف بها. والغرض منها عرض فئات القطع الثقافية المنقولة التي تحميها التشريعات والقطع الأكثر عرضة للاتجار غير المشروع.

78 'Trafic d'objets archéologiques Et malheureusement ça continue...', *Le Soir d'Algérie*, 23 mai 2016, https://www.lesoirdalgerie.com/articles/2016/05/23/article.php?sid=196693&cid=41 (تم الاطلاع عليه في 23 حزيران/يونيو 2018).

79 'Tunisie: Trafic d'antiquités, une activité à réprimer ou à organiser?', Les Blogs, *The HuffPost Maroc*, 22 March 2017, https://www.huffpostmaghreb.com/farouk-ben-ammar/tunisie-trafic-dantiquite_b_15514292.html (تم الاطلاع عليه في 21 تموز/يوليو 2018).

80 'Samuel Andrew Hardy : les archéomafias, les antiquités et les drogues', 2016, op. cit.

81 'ISIS' Looting of the Middle East is 'The Largest-Scale Mass Destruction of Cultural Heritage since' WWII', *Business Insider*, 12 January 2016, https://www.businessinsider.com/isis-antiquities-destroyed-smuggling-2016-1?IR=T (تم الاطلاع عليه في 25 حزيران/يونيو 2018).

82 'Libya's Ancient Sites Not Exposed to Same Risk as in Syria, Iraq – Experts', *Reuters*, 11 May 2016, https://www.reuters.com/article/us-libya-security-culture-idUSKCN0Y22G3 (تم الاطلاع عليه في 25 حزيران/يونيو 2018).

83 'Garde Nationale: Démantèlement de 11 cellules terroristes en décembre', *Mosaique FM*, 6 janvier 2017, https://www.mosaiquefm.net/fr/actualite-national-tunisie/75730/garde-nationale-demantelement-de-11-cellules-terroristes-en-decembre (تم الاطلاع عليه في 25 حزيران/يونيو 2018).

84 'Trade of Egyptian Antiquities Fund Terrorist Groups', *Egypt Today*, 7 June 2018, http://www.egypttoday.com/Article/1/51720/Trade-of-Egyptian-antiquities-fund-terrorist-groups-Parliamentarian (تم الاطلاع عليه في 25 حزيران/يونيو 2018).

85 'Countering Illicit Traffic in Cultural Goods, The Global Challenge of Protecting the World's Heritage', 2015, op. cit.

86 المرجع نفسه.

87 'Samuel Andrew Hardy : les archéomafias, les antiquités et les drogues', 2016, op. cit.

88 'Most Antiquities Sold Online Are Fake or Illegal', *Smart News*, 3 November 2017 https://www.smithsonianmag.com/smart-news/most-antiquities-sold-online-fake-or-illegal-180967181/ (تم الاطلاع عليه في 26 حزيران/يونيو 2018).

89 'Countering Illicit Traffic in Cultural Goods, The Global Challenge of Protecting the World's Heritage', 2015, op. cit.

90 'Samuel Andrew Hardy : les archéomafias, les antiquités et les drogues', 2016, op. cit. ; 'Authentication', *ICOM Observatory of Illicit Traffic*, https://www.obs-traffic.museum/authentication (تم الاطلاع عليه في 6 تموز/يوليو 2018).

91 'Fighting Illicit Traffic', *International Council of Museums*, http://icom.museum/programmes/fighting-illicit-traffic/ (تم الاطلاع عليه في 7 حزيران/يونيو 2018).

92 'Re-building Cultural Heritage in Mali', *UNESCO*, https://en.unesco.org/news/re-building-cultural-heritage-mali-0 (تم الاطلاع عليه في 3 نيسان/أبريل 2018)؛ 'The race to save ancient Islamic manuscripts from terrorists who want them destroyed', *Washington Post*, https://www.washingtonpost.com/news/inspired-life/wp/2016/01/21/the-race-to-save-ancient-islamic-manuscripts-from-terrorists-who-want-them-destroyed/?utm_term=.ea35811fb841 (تم الاطلاع عليه في 17 أيار/مايو 2018).

93 D. A. Williams & P. L. Billon (ed.), 'Corruption, natural resources and development: From resource curse to political ecology', Cheltenham, Northampton, *Edward Elgar Publishing*, 2017.

94 'Fighting Illegal Logging in Central Africa', *World Resources Institute*, https://www.wri.org/our-work/top-outcome/fighting-illegal-logging-central-africa (تم الاطلاع عليه في 13 حزيران/يونيو 2018).

95 'Mozambique battles illegal logging to save tropical forests', *Agence France Press*, 27 April 2017, https://www.news24.com/Africa/News/mozambique-battles-illegal-logging-to-save-tropical-forests-20170426 (تم الاطلاع عليه في 13 أيلول/سبتمبر 2018).

96 'Blood Timber', *Global Witness*, July 2015, https://www.globalwitness.org/en/campaigns/forests/bloodtimber/ (تم الاطلاع عليه في 13 حزيران/يونيو 2018)؛ 'The Gabonese Timber Sector & Risks for EU Operators', *Environmental Investigation Agency*, 16 June 2017, http://ec.europa.eu/transparency/regexpert/index.cfm?do=groupDetail.groupDetailDoc&id=33252&no=8 (تم الاطلاع عليه في 15 حزيران/يونيو 2018).

97 'Cameroon publishes data on illegal logging cases and fines' *Combatting Illegal logging through Law Enforcement, Governance and Trade*, 8 August 2016, http://www.flegt.org/news/content/viewItem/cameroon-publishes-data-on-illegal-logging-cases-and-fines/08-08-2016/22 (تم الاطلاع عليه في 14 حزيران/يونيو 2018).

98 'Blood Timber', *Global Witness*, July 2015, https://www.globalwitness.org/en/campaigns/forests/bloodtimber/ (تم الاطلاع عليه في 13 حزيران/يونيو 2018).

99 قاعدة بيانات Thomson Reuters World Check، تقصّي معلومات مرمّزة عن الجريمة المنظمة في وسط أفريقيا في 9 حزيران/يونيو 2018.

100 'Extending Arms Embargoes on Somalia, Eritrea, Security Council Adopts Resolution 2385 (2017) by 11 votes in Favor, 4 Abstentions', *United Nations publication*, 14 November 2017, https://www.un.org/press/en/2017/sc13065.doc.htm (تم الاطلاع عليه في 17 آب/أغسطس 2018).

101 قاعدة بيانات Thomson Reuters World Check، تقصّي معلومات مرمّزة عن قطع الأشجار غير القانوني في الجنوب الأفريقي؛ قاعدة بيانات Thomson Reuters World Check، تقصّي معلومات مرمّزة عن قطع الأشجار غير القانوني في وسط أفريقيا في 4 تموز/يوليو 2018.

102 'Blood Timber', *Global Witness*, July 2015, https://www.globalwitness.org/en/campaigns/forests/bloodtimber/ (تم الاطلاع عليه في 13 حزيران/يونيو 2018).

103 المرجع نفسه.

104 'Environment, Peace and Security: A Convergence of Threats', *INTERPOL & UNEP*, December 2016.

105 'An overview of the timber trade in East and Southern Africa', *TRAFFIC,* February 2017, https://www.traffic.org/site/assets/files/2154/timber-trade-east-southern-africa.pdfn (تم الاطلاع عليه في 13 أيلول/سبتمبر 2018).

106 قاعدة بيانات Thomson Reuters World Check، تقصّي معلومات مرمّزة عن الجريمة المنظمة في منطقة الجنوب الأفريقي في 8 نيسان/أبريل 2018.

107 'Mozambique battles illegal logging to save tropical forests', *Agence France Press*, 27 April 2017, https://www.news24.com/Africa/News/mozambique-battles-illegal-logging-to-save-tropical-forests-20170426 (تم الاطلاع عليه في 13 أيلول/سبتمبر 2018).

108 'An overview of the timber trade in East and Southern Africa', *TRAFFIC,* February 2017, https://www.traffic.org/site/assets/files/2154/timber-trade-east-southern-africa.pdfn (تم الاطلاع عليه في 13 أيلول/سبتمبر 2018).

109 N. Egalame., E. Nforngwa, 'Illegal Logging Drives Deforestation in Cameroon', *InfoCongo*, 14 September 2017, http://infocongo.org/3013-2/ (تم الاطلاع عليه في 12 حزيران/يونيو 2018).

110 'Importing timber from the Democratic Republic of Congo: A high-risk business for Europe', *Greenpeace*, 4 February 2014, https://www.greenpeace.org/eu-unit/Global/international/briefings/forests/2014/Importing-timber-from-DRC-2014.pdf (تم الاطلاع عليه في 15 حزيران/يونيو 2018).

111 'Exporting Impunity', *Global Witness*, June 2015, https://www.globalwitness.org/en/campaigns/democratic-republic-congo/exporting-impunity/ (تم الاطلاع عليه في 14 أيار/مايو 2018).

112 قاعدة بيانات Thomson Reuters World Check، تقصّي معلومات مرمّزة عن الجريمة المنظمة في وسط أفريقيا في 2 حزيران/يونيو 2018.

113 'Organized Crime & Criminal Syndicates', *Poaching Facts*, http://www.poachingfacts.com/faces-of-the-poachers/organized-crime-criminal-syndicates/ (تم الاطلاع عليه في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

114 'An Assessment of Poaching and Wildlife Trafficking in the Garamba-Bili-Chinko Transboundary Landscape', *TRAFFIC*, December 2017, https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0ahUKEwiMzLGc5q3cAhUrCsAKHT-SDvMQFggpMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.traffic.org%2Fgeneral-reports%2FGaramba-Bili-Chinko.pdf&usg=AOvVaw1nKNtL8YYczenF-Jc4dglB (تم الاطلاع عليه في 24 حزيران/يونيو 2018).

115 المرجع نفسه.

116 'Stolen Apes', *UNEP*, March 2013, https://europa.eu/capacity4dev/unep/document/stolen-apes-illicit-trade-chimpanzees-gorillas-bonobos-and-orangutans (تم الاطلاع عليه في 26 حزيران/يونيو 2018).

117 المرجع نفسه.

118 'The Illegal Trade in Great Apes', *Project to End Great Ape Slavery*, October 2016, https://freetheapes.files.wordpress.com/2014/11/cop17-report.pdf (تم الاطلاع عليه في 26 حزيران/يونيو 2018).

119 'Strategic Report: Environment, Peace and Security – A Convergence of Threats', *INTERPOL-UN Environment*, 2016.

120 W. Kigotho, 'Illicit Trafficking Decimates Pangolins in Central Africa', *Bloomberg Environment*, 28 February 2018, https://bnanews.bna.com/environment-and-energy/illicit-trafficking-decimates-pangolins-in-central-africa (تم الاطلاع عليه في 25 حزيران/يونيو 2018).

121 'Pangolin hunting skyrockets in Central Africa, driven by international trade', *Mongabay*, 24 July 2017, https://news.mongabay.com/2017/07/pangolin-hunting-skyrockets-in-central-africa-driven-by-international-trade/ (تم الاطلاع عليه في 24 حزيران/يونيو 2018).

122 'Strategic Report: Environment, Peace and Security – A Convergence of Threats', *INTERPOL-UN Environment*, 2016.

123 المرجع نفسه.

124 'Is Côte d'Ivoire becoming a wildlife trafficking hotspot?' *ISS*, 27 March 2018, https://enactafrica.org/enact-observer/is-cote-divoire-becoming-a-wildlife-trafficking-hotspot (تم الاطلاع عليه في 4 نيسان/أبريل 2018).

125 'EAGLE Network 2017 Annual Report', *EAGLE Network*, http://www.laga-enforcement.org/Portals/0/Activity%20reports%202017/eagle-network-annual-report-2017.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 أيلول/سبتمبر 2018).

126 'East Africa on the spot for trafficking in endangered pangolins', *The East African*, 24 January 2018, http://www.theeastafrican.co.ke/news/East-Africa-on-the-spot-trafficking-endangered-pangolins/2558-4276832-t90gufz/index.html (تم الاطلاع عليه في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

127 'Wildlife crime: global seizures and arrests in transcontinental operation', *INTERPOL*, 20 June 2018.

128 W. Kigotho, 'Illicit Trafficking Decimates Pangolins in Central Africa', *Bloomberg Environment*, 28 February 2018, https://bnanews.bna.com/environment-and-energy/illicit-trafficking-decimates-pangolins-in-central-africa (تم الاطلاع عليه في 25 حزيران/يونيو 2018).

129 المرجع نفسه.

130 G. Dvorsky, 'Africa's Elusive Forest Elephants Are Being Poached at a Staggering Rate', *Gizmodo*, 21 February 2017, https://gizmodo.com/africas-elusive-forest-elephants-are-being-poached-at-a-1792580605 (تم الاطلاع عليه في 23 حزيران/يونيو 2018).

131 'EAGLE Network 2017 Annual Report', *EAGLE Network*, http://www.laga-enforcement.org/Portals/0/Activity%20reports%202017/eagle-network-annual-report-2017.pdf (تم الاطلاع عليه في 24 أيلول/سبتمبر 2018).

132 Wildlife Crime: Trafficking in illicit ivory from Eastern Africa.

133 'INTERPOL issues Red Notice against suspected ivory smuggler', *INTERPOL*, 20 March 2017. https://www.interpol.int/News-and-media/News/2017/N2017-032 (تم الاطلاع عليه في 30 آذار/مارس 2018).

134 المرجع نفسه.

135 J. Hammer, 'The Race to Stop Africa's Elephant Poachers' *Smithsonian Mag*, July 2014, https://www.smithsonianmag.com/science-nature/race-stop-africas-elephant-poachers-180951853/ (تم الاطلاع عليه في 23 حزيران/يونيو 2018).

136 'Recorded number of rhinos poached in South Africa', *Save the Rhino*, https://www.savetherhino.org/rhino-info/poaching-stats/ (تم الاطلاع عليه في 25 أيلول/سبتمبر 2018).

137 'Strategic Report - Environment, Peace And Security: A Convergence Of Threats', *INTERPOL & UNEP*, December 2016.

138 'Kenya reports decline in elephant, rhino poaching', *KassFM*, February 2018, http://www.kassfm.co.ke/home/2018/02/14/kenya-reports-decline-in-elephant-rhino-poaching/ (تم الاطلاع عليه في 17 آب/أغسطس 2018).

139 'Background on South Africa, Rhino Poaching and Rhino Horn Trafficking', *The Global Observatory of Transnational Criminal Networks*, January 2017.

140 'EAGLE Network Annual Report', *Eco Activist for Governance and Law Enforcement*, 2017.

141 يقصد بالجرائم الاقتصادية في تقرير PWC الجريمة السيبرية وغسيل الأموال.

142 'Global Economic Crime Survey 2016: Adjusting the Lens on Economic Crime Preparation Brings Opportunity Back into Focus', *Pricewaterhousecoopers*, 2016, https://www.pwc.com/gx/en/economic-crime-survey/pdf/GlobalEconomicCrimeSurvey2016.pdf (تم الاطلاع عليه في 7 حزيران/يونيو 2018).

143 وهي لأغراض الدراسة المذكورة: الاحتيال، وغسيل الأموال، والسرقة، والرشوة والفساد، والجريمة السيبرية، والرق/الاتجار بالبشر.

144 'Revealing the true cost of financial crime: 2018 Survey Report', *Thomson Reuters,* 2018, https://www.cnbcafrica.com/news/financial/2018/05/28/the-true-cost-of-financial-crime-in-africa/ (تم الاطلاع عليه في 7 حزيران/يونيو 2018).

145 'Countries/Jurisdictions of Primary Concern-Morocco', *US Department of State*, 2015, Available at: https://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2015/supplemental/239265.htm (تم الاطلاع عليه في 21 أيلول/سبتمبر 2018).

146 قاعدة بيانات Thomson Reuters World Check، تقصّي معلومات مرمّزة عن الجريمة المنظمة في شمال أفريقيا.

147 'West Africa central banks to fight currency counterfeiting', *GhanaWeb*, 22 March 2017, https://www.ghanaweb.com/GhanaHomePage/business/West-Africa-central-banks-to-fight-currency-counterfeiting-520974 (تم الاطلاع عليه في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

148 'Nigerian man caught with USD 400,000 counterfeit bills, *CNN*, 10 April 2018, https://edition.cnn.com/2018/04/10/africa/nigeria-fake-dollar-bills/index.html (تم الاطلاع عليه في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

149 المرجع نفسه.

150 المرجع نفسه.

151 'Suspect arrested for R300,000 in counterfeit money', *ENCA*,17 January 2018, https://www.enca.com/south-africa/suspect-arrested-for-posession-of-r300000-in-counterfeit-money (تم الاطلاع عليه في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

152 'Fake bank notes top list of fraud in Kenya', *Business Daily*, 25 June 2017, https://www.businessdailyafrica.com/news/Fake-bank-notes-top-list-of-fraud-in-Kenya/539546-3986662-10nvc2uz/index.html (تم الاطلاع عليه في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

153 المرجع نفسه.

154 هذه برمجية خبيثة تختبئ داخل برمجية عادية؛ ويمكن نصبها وإطلاقها بدون علم مستخدمها.

155 'Global impacts of counterfeiting and piracy to reach US$4.2 trillion by 2022', *International Chamber of Commerce*, 6 February 2017, https://iccwbo.org/media-wall/news-speeches/global-impacts-counterfeiting-piracy-reach-us4-2-trillion-2022/ (تم الاطلاع عليه في 17 أيلول/سبتمبر 2018).

156 'Africa Steps up Fight against Counterfeits', *Managing Intellectual Property*, March 2017, https://www.spoor.com/docs/4549/Feature%20Africa.pdf (تم الاطلاع عليه في 12 أيلول/سبتمبر 2018).

157 'New Record Seizures of Illicit Medicines in Africa', *World Customs Organization* official website, 20 January 2017, http://www.wcoomd.org/en/media/newsroom/2017/january/new-record-seizures-of-illicit-medicines-in-africa.aspx (تم الاطلاع عليه في 13 أيلول/سبتمبر 2018).

158 'Hundreds of Tons of Illicit Medicines Seized in African Operation', *INTERPOL*, 25 August 2017, https://www.interpol.int/News-and-media/News/2017/N2017-107 (تم الاطلاع عليه في 20 أيلول/سبتمبر 2018).

159 'Trade in Counterfeit and Pirated Goods, Mapping the Economic Impact', *Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) Publishing*, Paris, 2016, https://doi.org/10.1787/9789264252653-en (تم الاطلاع عليه في 31 تموز/يوليو 2018).

160 'Illicit Financial Flows: The Economy of Illicit Trade in West Africa', *Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)*, Paris, 20 February 2018, https://read.oecd-ilibrary.org/development/illicit-financial-flows_9789264268418-en#page1 (تم الاطلاع عليه في 10 أيلول/ سبتمبر 2018).

161 'Control Programme Progress Annual Report 2015', *UNODC-WCO*, 2015, https://www.unodc.org/documents/Container-control-programme/CCP_Annual_Report_2015_final_February.pdf (تم الاطلاع عليه في 12 حزيران/يونيو 2018).

162 'Illicit Financial Flows: The Economy of Illicit Trade in West Africa', *OECD*, Paris, 2018.

163 'Survey on Electrical Counterfeiting in Africa', *Schneider Electric*, March 2015, http://www.apo-mail.org/150322.pdf (تم الاطلاع عليه في 13 أيلول/ سبتمبر 2018).

164 'Mapping the Real Routes of Trade in Fake Goods', *OECD*, Paris, 2017, http://dx.doi.org/10.1787/9789264278349-en (تم الاطلاع عليه في 31 تموز/يوليو 2018).

165 'Survey on Electrical Counterfeiting in Africa', *Schneider Electric*, March 2015, http://www.apo-mail.org/150322.pdf (تم الاطلاع عليه في 13 أيلول/ سبتمبر 2018).

166 'Casablanca Still an Eldorado of Counterfeiting and Piracy', *The Arab Weekly*, 1 April 2018, https://thearabweekly.com/casablanca-still-eldorado-counterfeiting-and-piracy (تم الاطلاع عليه في 1 آب/أغسطس 2018).

167 'RNP hands over stolen vehicles to Uganda', *Rwandan National Police*, 24 December 2015, http://www.police.gov.rw/news-detail/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=5883&cHash=e1af4103d5f5e174feb48b6dec06ceb7 (تم الاطلاع عليه في 26 أيار/ مايو 2018).

168 'Giant crane disappears from Germany, only to 're-surface' in Egypt', *Al Arabiya*, 23 June 2018, http://english.alarabiya.net/en/variety/2018/06/23/Giant-Crane-disappears-from-Germany-to-re-surface-in-Egypt.html (تم الاطلاع عليه في 11 أيلول/ سبتمبر 2018).

169 '12 people of Moroccan, Algerian, French and Dutch nationalities arrested.', *EuroWeekly*, 02 August 2017, https://archive.euroweeklynews.com/news/on-euro-weekly-news/spain-news-in-english/145245-police-in-spain-dismantle-international-stolen-vehicle-gang (تم الاطلاع عليه في 4 أيلول/ سبتمبر 2018).

170 'Le Maroc, première destination des voitures volées en Europe', *Le 360*, 24 February 2016, http://fr.le360.ma/societe/le-maroc-premiere-destination-des-voitures-volees-en-europe-63837, (تم الاطلاع عليه في 11 أيلول/سبتمبر 2018).

171 'Project ENACT's Serious and Organized Crime in the Central African Region', *INTERPOL*, July 2018.

172 'Project ENACT's Serious and Organized Crime in the Eastern African Region', *INTERPOL*, August 2018.

173 H. Ndukong, 'Cameroun - Sécurité. Yaounde: Gendarmerie Recovers 12 Stolen Vehicles', *Cameroon 24*, 18 December 2015, http://www.cameroun24.net/actualite-cameroun-Yaounde_3AGendarmerie_Recovers_12_Stolen_Vehicles-1-1-26973.html?pr=51773&lang=fr (تم الاطلاع عليه في 25 أيار/ مايو 2018)؛ A. Bagala, 'Why many stolen vehicles are not recovered', *Daily Monitor*, 20 August 2015, http://www.monitor.co.ug/Business/Auto/Why-many-stolen-vehicles-are-not-recovered/688614-2839016-12n51og/index.html (تم الاطلاع عليه في 25 أيار/ مايو 2018).

174 'Vehicle fraud scheme gives insurers sleepless nights', *Daily Nation*, 9 April 2017, https://www.nation.co.ke/news/New-vehicle-fraud-scheme-hits-insurers/1056-3882926-1ff3fj/index.html (تم الاطلاع عليه في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

175 'Interpol recover seven stolen motor vehicles', *Daily* Monitor, 6 August 2017, http://www.monitor.co.ug/News/National/Interpol-recover-seven-stolen-motor-vehicles/688334-4047128-23jpjr/index.html، (تم الاطلاع عليه في 12 أيلول/سبتمبر 2018).

176 'Voitures recherchées par Interpol la justice Algérienne va trancher cette semaine', *Algérie Direct*, 09 Septembre 2018, https://algerie-direct.net/lactualite/voitures-recherchees-par-interpol-la-justice-algerienne-va-trancher-cette-semaine/ (تم الاطلاع عليه في 11 أيلول/سبتمبر 2018)؛ 'Démantèlement d'une mafia spécialisée dans le trafic de voitures volées entre l'Europe et le Maroc', *Le 360*, 25 March 2016, http://fr.le360.ma/societe/demantelement-dune-mafia-specialisee-dans-le-trafic-de-voitures-volees-entre-leurope-et-le-maroc-66147 (تم الاطلاع عليه في 11 أيلول/سبتمبر 2018).

177 'Maritime Crime and Piracy', *UNODC,* https://www.unodc.org/unodc/en/piracy/index_new.html (تم الاطلاع عليه في 28 أيار/ مايو 2018).

178 'Piracy and Armed Robbery Against Ships Annual Report', *International Maritime Bureau*, January 2018, https://www.icc-ccs.org/reports/2017-Annual-IMB-Piracy-Report.pdf(تم الاطلاع عليه في 2 نيسان/ أبريل 2018).

179 B. Blede, 'Strategies to combat piracy already exist, but countries must navigate the pitfalls that hinder implementation', *ISS*, 28 February 2017, https://issafrica.org/iss-today/fighting-rising-piracy-in-the-gulf-of-guinea (تم الاطلاع عليه في 26 أيار/ مايو 2018).

180 T. Vircoulon, V. Tournier, 'Gulf of Guinea: A Regional Solution to Piracy?' *International Crisis Group*, 4 September 2014, http://blog.crisisgroup.org/africa/nigeria/2014/09/04/gulf-of-guinea-a-regional-solution-to-piracy/ (تم الاطلاع عليه في 27 أيار/ مايو 2018).

181 B. Blede, 'Strategies to combat piracy already exist, but countries must navigate the pitfalls that hinder implementation', *ISS*, 28 February 2017, https://issafrica.org/iss-today/fighting-rising-piracy-in-the-gulf-of-guinea (تم الاطلاع عليه في 26 أيار/ مايو 2018).

182 'Comprehensive Assessment of Drug Trafficking and Organised Crime in West and Central Africa', *African Union*, January 2014, https://au.int/sites/default/files/documents/30220-doc-organized_crime_in_west_and_central_africa_-_july_2014_-_abridged_summary_english.pdf (تم الاطلاع عليه في 27 أيار/ مايو 2018).

183 'Off West Africa, navies team up in fight against piracy', *Times Live*, 7 March 2018, https://www.timeslive.co.za/news/africa/2018-03-07-off-west-africa-navies-team-up-in-fight-against-piracy/ (تم الاطلاع عليه في 27 أيار/ مايو 2018).

184 T. Vircoulon, V. Tournier, 'Gulf of Guinea: A Regional Solution to Piracy?' *International Crisis Group*, 4 September 2014, http://blog.crisisgroup.org/africa/nigeria/2014/09/04/gulf-of-guinea-a-regional-solution-to-piracy/ (تم الاطلاع عليه في 27 أيار/ مايو 2018).

185 'IBM Piracy and Armed Robbery Against Ships' 2017 Annual Report, *International Maritime Bureau*, https://www.icc-ccs.org/reports/2017-Annual-IMB-Piracy-Report.pdf (تم الاطلاع عليه في 28 أيار/ مايو 2018).

186 'Maritime piracy hotspots persist worldwide despite reductions in key areas', *International Chamber of Commerce*, 2 February 2016, https://www.icc-ccs.org/index.php/1154-imb-maritime-piracy-hotspots-persist-worldwide-despite-reductions-in-key-areas (تم الاطلاع عليه في 2 نيسان/ أبريل 2018).

187 'Nigeria's Criminal Crude: International Options to Combat the Export of Stolen Oil', *The Royal Institute of International Affairs*, September 2013; 'Nigeria navy arrests 10 suspects on ship of stolen oil', *Reuters*, 26 April 2017, https://www.reuters.com/article/us-nigeria-oil-theft/nigeria-navy-arrests-10-suspects-on-ship-of-stolen-oil-idUSKBN17S2S6 (تم الاطلاع عليه في 1 حزيران/ يونيو 2018)؛ The Upsurge of Oil Theft and Illegal Bunkering in the Niger Delta Region of Nigeria: Is There a Way Out?', *Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing*, Rome-Italy Vol 6 No 3 S, 2 May 2015.

188 'Maritime Crime and Piracy', *UNODC,* https://www.unodc.org/unodc/en/piracy/index_new.html (تم الاطلاع عليه في 28 أيار/ مايو 2018).

189 قاعدة بيانات Thomson Reuters World Check، تقصّي معلومات مرمّزة عن القرصنة في شرق أفريقيا في 25 أيار/ مايو 2018.

190 'ENACT project: Overview of Serious and Organized Crime in the Eastern Africa Regional Report', *INTERPOL*, 2018.

191 'Al Shabaab, pirates working together', *Maritime Security Review*, 29 February 2016, http://www.marsecreview.com/2016/02/al-shabaab-pirates-working-together/(تم الاطلاع عليه في 17 آب/أغسطس 2018).

192 'Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment', *United Nations Office on Drugs and Crime*, February 2013, http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/West_Africa_TOCTA_2013_EN.pdf (تم الاطلاع عليه في 12 أيلول/ سبتمبر 2018)؛ 'Investigating Cross-Border Weapon Transfers in The Sahel', *Conflict Armament Research*, November 2016.

193 'Investigating Cross-Border Weapon Transfers in The Sahel', *Conflict Armament Research*, November 2016.; "Expanding Arsenals: Insurgent Arms in Northern Mali", *Small Arms Survey* 2015, http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/A-Yearbook/2015/eng/Small-Arms-Survey-2015-Chapter-06-EN.pdf (تم الاطلاع عليه في 18 أيلول/ سبتمبر 2018).

194 'Weapons and ammunition management: UNMAS provides the Congolese National Police with weapons safes', *Reliefweb*, 11 June 2018, https://reliefweb.int/report/democratic-republic-congo/weapons-and-ammunition-management-unmas-provides-congolese-national (تم الاطلاع عليه في 18 أيلول/ سبتمبر 2018).

195 'Diversion of Arms and Ammunition in Peace Operations', Small Arms Survey, *Research Note 54*, September 2015, http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/H-Research_Notes/SAS-Research-Note-54.pdf (تم الاطلاع عليه في 18 أيلول/ سبتمبر 2018).

196 Estimate of firearms in civilian possession in 53 African countries. Based on the Small Arm Survey dataset 'Civilian Firearms Holdings, 2017' http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/Weapons_and_Markets/Tools/Firearms_holdings/SAS-BP-Civilian-held-firearms-annexe.pdf (تم الاطلاع عليه في 18 أيلول/ سبتمبر 2018).

197 'Border Security Challenges in the Grand Maghreb', 2015, op. cit.

198 'Project ENACT's Serious and Organized Crime in the Central Africa Region', *INTERPOL*, July 2018

199 Project ENACT's Central Africa and Southern Africa reports 2018

200 معلومات استُمدت من التقارير الخمسة المتعلقة بمشروع ENACT التي تتناول شمال وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب ووسط أفريقيا، 2018.

201 'Cyber Crime & Cyber Security: Trends in Africa', *Symantec*, November 2016, https://www.thehaguesecuritydelta.com/media/com_hsd/report/135/document/Cyber-security-trends-report-Africa-en.pdf (تم الاطلاع عليه في 1 تموز/ يوليو 2018).

202 N. Chimtom, 'Cameroon's dilemma in fighting cybercrime', *African Independent*, 6 April 2016, https://www.africanindy.com/business/cameroons-dilemma-in-fighting-cybercrime-5073265 (تم الاطلاع عليه في 1 تموز/ يوليو 2018).

203 M. R. Fuentes, 'Digital Souks: A Glimpse into the Middle Eastern and North African Underground', *Trend Micro*, October 2017.

204 قاعدة بيانات Thomson Reuters World Check، تقصّي معلومات مرمّزة عن الجريمة المنظمة في الجنوب الأفريقي في 2 شباط/فبراير 2018.

205 SA has Third Highest Number of Cybercrime Victims in World', *IOL News*, 17 October 2017, https://www.iol.co.za/capetimes/news/sa-has-third-highest-number-of-cybercrime-victims-in-world-11594553 (تم الاطلاع عليه في 22 نيسان/ أبريل 2018).

206 'Project ENACT: Overview of Serious and Organized Crime in the Southern Africa Region', *INTERPOL*, May 2018.

207 'Cyber Crime & Cyber Security: Trends in Africa', *Symantec*, November 2016, https://www.thehaguesecuritydelta.com/media/com_hsd/report/135/document/Cyber-security-trends-report-Africa-en.pdf (تم الاطلاع عليه في 1 تموز/ يوليو 2018).

208 'Comprehensive Assessment of Drug Trafficking and Organised Crime in West and Central Africa', *African Union*, January 2014, https://au.int/sites/default/files/documents/30220-doc-organized_crime_in_west_and_central_africa_-_july_2014_-_abridged_summary_english.pdf (تم الاطلاع عليه في 2 تموز/ يوليو 2018).

209 'National Risk Assessment on Money Laundering and Terrorist Financing of Ghana', *Inter-Governmental Action Group against Money Laundering in West Africa (GIABA)*, 2016.

210 المرجع نفسه.

211 المرجع نفسه.

◄ نبذة عن الإنتربول

الإنتربول هو أكبر منظمة دولية للشرطة في العالم. ويتمثل دوره في مد يد العون إلى أجهزة إنفاذ القانون في بلدانه الأعضاء الـ 194 لمكافحة الجريمة عبر الوطنية بجميع أشكالها. والبنية التحتية المتطورة للدعم الفني والميداني التي تملكها المنظمة تساعد على مواجهة التحديات الإجرامية المتنامية التي يشهدها القرن الحادي والعشرون. تشمل خدماتنا التدريب المستهدف، وتوفير الخبرات لدعم التحقيقات، وقواعد البيانات المتخصصة، وتأمين قنوات الاتصال بين أجهزة الشرطة.

◄ رؤيتنا: ”الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا“

تتمثل رؤية الإنتربول في إقامة عالم يكون فيه كل موظف من موظفي إنفاذ القانون قادرا، من خلال المنظمة، على التواصل بشكل مأمون وعلى تبادل المعلومات الشرطية الحيوية والوصول إليها كلما وحيثما دعت الحاجة، من أجل ضمان سلامة المواطنين في العالم. ويقدم باستمرار حلولا جديدة ومتطورة لمواجهة التحديات التي تعترض عمل أجهزة الشرطة والأمن على الصعيد العالمي ويشجع على استخدامها.

الإنتربول

General Secretariat
200 quai Charles de Gaulle
69006 Lyon
France
Tel: +33 4 72 44 70 00
Fax: +33 4 72 44 71 63

Twitter: @INTERPOL_HQ
YouTube: INTERPOLHQ

www.interpol.int